البرنامج الوطني
لتعزيز التنويع الاقتصادي
«تنفيذ»

كتـاب البرنـامج

مارس ٢٠١٧م

تنفيذ
TANFEEDH

البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي
National Program For Enhancing Economic Diversification

TANFEEDH

حضرة صاحب الجلالة

السلطان قابوس بن سعيد المعظم

حفظه الله ورعاه

”نود أن نؤكد مجدّدا أنه لكي تتحقق آمالنا وطموحاتنا، وتنجح خططنا وبرامجنا، فلابد من التعاون بين المواطنين كافة، وفي مقدمتهم القطاع الخاص، وبين الحكومة بمختلف أجهزتها وإداراتها، على تنفيذ الخطط والبرامج المستقبلية، بروح من المسؤولية والإدراك والوعي بأن هذا التعاون ثمرته مزيد من التقدم والرقي، والنمو والازدهار”.

قابوس بن سعيد

البرنامج الوطني
لتعزيز التنويع الاقتصادي
"تنفيذ"

هو برنامج تنفيذي منبثق من خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م)، يهدف إلى المساهمة في تحقيق رؤية السلطنة نحو التنويع الاقتصادي من خلال الوقوف على التحديات والصعوبات التي تواجهها الجهات الحكومية والخاصة والمدنية في سبيل تحقيق أهداف الخطة الخمسية التاسعة.

وتشتمل آليات "تنفيذ" على تحديد المسؤوليات والموارد والجداول الزمنية للتنفيذ، ووضع معايير ومؤشرات واضحة لقياس الأداء، والخروج بتقارير دورية عن تنفيذ المبادرات والمشاريع، مع ضمان أن يكون المجتمع بكافة شرائحه على اطلاع بمختلف خطوات سير البرنامج.

يتبنى البرنامج خطة عمل منهجية، تقوم على جمع وتحليل البيانات والمعلومات، وتصنيف تحديات ومعوقات نمو القطاعات، ووضع الحلول الكفيلة بمعالجتها، فضلا عن تحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ وإدارة المشاريع، ومتابعة وتقييم مؤشرات الأداء الرئيسية. على أن تغطي هذه المرحلة من البرنامج ثلاثة من قطاعات التنويع الاقتصادي المضمنة في خطة التنمية الخمسية التاسعة وهي (السياحة، الصناعات التحويلية، الخدمات اللوجستية)، إضافة إلى قطاعين ممكّنين داعمين وهما قطاعي (سوق العمل والتشغيل وقطاع المالية والتمويل المبتكر). وتضمّنت هذه المرحلة عقد مختبرات (حلقات عمل) مكثّفة، بمشاركة الجهات الحكومية والخاصة المعنية بالتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى المؤسسات والهيئات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني وفئة الشباب.

© Tanfeedh 2017

قائمة المحتويات

ملاحظات هامة

المقدمة

القسم الأول

القسم الثاني

القسم الثالث

قائمة المشاركين في المختبرات

الخاتمة

نبذة عن البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ):

أهداف البرنامج ١٨

منهجية البرنامج ١٩

حوكمة البرنامج ٢٢

الخطوات التي تم إنجازها من هذه المرحلة من البرنامج:

الخطوة الأولى: التوجه الاستراتيجي ٢٦

الخطوة الثانية: المختبرات (حلقات العمل) ٢٨

الخطوة الثالثة: المشاركة المجتمعية ٣٢

مخرجات القطاعات المستهدفة في البرنامج:

قطاع الصناعات التحويلية ٤٢

قطاع السياحة ٦٠

قطاع الخدمات اللوجستية ٧٦

قطاع المالية والتمويل المبتكر ٩٢

قطاع سوق العمل والتشغيل ١٠٤

قطاع الصناعات التحويلية ١١٨

قطاع السياحة ١٢٣

قطاع الخدمات اللوجستية ١٢٦

قطاع المالية والتمويل المبتكر ١٢٩

قطاع سوق العمل والتشغيل ١٣٢

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

ملاحظات هامة:

- ركّزت هذه المرحلة (١٨ سبتمبر - ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦م) من برنامج "تنفيذ" على قطاعات (السياحة، الصناعات التحويلية، الخدمات اللوجستية) إضافة إلى قطاعين ممكّنين داعمين (سوق العمل والتشغيل وقطاع المالية والتمويل المبتكر).

- تعتمد منهجية البرنامج الوطني على إشراك مختلف شرائح المجتمع المدني وأصحاب العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص في عملية صنع القرار، وذلك على غرار ما تم خلال فترة إعداد الخطة الخمسية التاسعة التي تضمّنت عقد أكثر من ٤٠ ورشة عمل، وتشكيل فرق عمل من عدة قطاعات، إلى جانب الاستفادة من التجربة الماليزية. ويأتي ذلك إيمانا بأهمية أدوار كافة الأطراف وتعزيزا لمبادئ المسؤولية والشفافية.

- اعتماد آلية لحوار مستدام بين الأطراف ذات العلاقة لمناقشة التحديات في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة والوقوف على أبرز المعوقات التي قد تواجه عملية تنفيذ المشاريع التنموية ومعالجتها من خلال اقتراح آليات تنفيذ تهدف إلى إحداث الأثر الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

- المساهمة في تعزيز الثقة بين المجتمع والقطاع الحكومي من جهة، وبين القطاع الحكومي والقطاع الخاص من جهة أخرى لإيجاد بيئة عمل صحية وإرساء أرضية مشتركة مبنية على مبدأ المصداقية والباب المفتوح للحوار.

- تفعيل قنوات مشاركة منظمة ومشتركة ومستدامة بين جميع الأطراف، سواء من خلال وسائل الإعلام التقليدي (المرئي والمسموع) أو وسائل التواصل الاجتماعي (يوتيوب، تويتر، فيسبوك، إنستغرام،..) أو عقد الاجتماعات والجلسات الدورية مع أصحاب العلاقة بهدف ضمان إشراك الجميع.

- برنامج "تنفيذ" غير معني بوضع استراتيجيات أو خطط أو توصيات، وإنما يعنى بـ "الهبوط" بالاستراتيجيات والخطط إلى مستوى التنفيذ الفعلي من خلال وضع برامج وآليات تفصيلية قابلة للتنفيذ والقياس، ولهذا تم اختيار اسم الهوية «تنفيذ».

- يهدف برنامج «تنفيذ» إلى استحداث ثقافة عمل جديدة في مجال تنفيذ الخطط الوطنية، تضمن تحديد وتوزيع المسؤوليات والأدوار بين المعنيين وقياس آداء جهات التنفيذ.

- نتائج المختبرات ليست منتجا حكوميا، وإنما هي "منتجٌ وطني" شارك في وضعه وصياغته معظم شرائح المجتمع من القطاع الحكومي والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني والأكاديميين والشباب، واستثمر فيه أكثر من (٥١ ألف) ساعة عمل.

- الأرقام والإحصائيات ومؤشرات الآداء والجداول الزمنية المذكورة قد يطرأ عليها بعض التعديل حسب طبيعة تنفيذ كل مشروع والمتغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ خلال مرحلة التنفيذ.

© Tanfeedh 2017

- يستعرض الكتاب مخرجات برنامج تنفيذ وما تم الخروج به خلال فترة المختبرات التي تمت في عام ٢٠١٦م، إلا أن النسب المدرجة في الرسومات البيانية تعكس إحصائيات عام ٢٠١٥م وما قبلها.

- بعض المشاريع المعتمدة في الكتاب لم يتم تأكيد مستثمريها من القطاع الخاص بعد، ولا يزال العمل جاريا للتعاقد مع مستثمرين محتملين.

- مخرجات المختبرات غير نهائية، إلا أن المنهجية المتبعة تضمن:

  أ) استمرار التطوير والتحديث من قبل نفس المشاركين الذين خلصوا إلى هذه النتائج بالتنسيق مع الأطراف المعنية وتحت مظلة اللجان التسييرية على مستوى كل قطاع.

  ب) نشر المستجدات بصفة دورية لضمان اطلاع المجتمع على آخر تطورات البرنامج ومخرجاته.

- بعض المشاريع والمبادرات يندرج تحتها عدة مشاريع فرعية، فعلى سبيل المثال مبادرة «زيادة الإنتاج المحلي من الإسمنت» المدرجة ضمن مشاريع قطاع الصناعات التحويلية للمواد غير المعدنية، يندرج تحتها خمسة مشاريع وهي؛ (مصنعان جديدان للإسمنت الرمادي، مصنع إسمنت أبيض، منشأتان لطحن الإسمنت). وكذلك هو الحال مع غير ذلك من المشاريع والمبادرات «الرئيسية» الموزّعة في مختلف القطاعات التي تعتبر مظلة تنضوي تحتها عدة مشاريع ومبادرات «تفصيلية». عليه، فإن الرقم الذي أعلن عنه لعدد المبادرات والمشاريع (١٢١) هو رقم تفصيلي لكل مبادرة ومشروع خرج به «تنفيذ». وبعد عملية الدمج المشار إليها أعلاه، يستعرض الكتاب نحو ٧٤ مبادرة ومشروعا «رئيسيا».

- وفقا للخبرة الماليزية في مجال التحول الاقتصادي، يُتوقع حدوث مبدأ ٣٠-٣٠-٤٠ أثناء مرحلة تنفيذ المشاريع والمبادرات، وهي كالتالي:

  - ٣٠٪ من المشاريع والمبادرات يتوقع تنفيذها "كما هي".

  - ٣٠٪ من المشاريع والمبادرات يتوقع إجراء بعض التعديلات عليها حسب ما قد يطرأ أثناء مرحلة التنفيذ.

  - ٤٠٪ من المشاريع والمبادرات يتوقع إعادة النظر فيها واستبدالها بمشاريع أخرى لتحقيق الأهداف المرجوة ذاتها، نظرا لإمكانية وجود فرص أو آثار اقتصادية أفضل أو وجود تحديات أو معوقات (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إلخ) أثناء مرحلة تنفيذها.

© Tanfeedh 2017

المقدمة

تحظى السلطنة بالعديد من الفرص والمقومات الاستثمارية المتنوعة والتي قامت عليها الكثير من الإنجازات التي تحققت على مدى سنوات مسيرة النهضة المباركة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – . ولقد تأتّى من ذلك منافع عدّة أبرزها تنمية العنصر البشري وتوظيف موارد الدولة لتعزيز إسهامات مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني.

وظلّت سياسة التنويع الاقتصادي واستغلال وتعزيز الموارد غير النفطية من أهم الأهداف الاقتصادية المعتمدة للتخطيط في السلطنة. ويعتبر التنويع الاقتصادي توجها استراتيجيا للدفع بالنمو في ظلّ الظروف المحيطة بأسواق النفط العالمية، التي تفرض ضرورة التحوّل من اقتصاد يعتمد على سلعة واحدة وهي "النفط" إلى تنمية قطاعات أخرى لتحفيز عجلة التنمية الشاملة. وترتبط سياسة التنويع الاقتصادي في السلطنة بإحداث تغييرات إيجابية في الاقتصاد الوطني من خلال تنمية الأنشطة غير النفطية، لا سيما أن تنوّع الموارد الطبيعية التي تتميز بها السلطنة، يجعلها من الدول التي باستطاعتها إيجاد ميزة تنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وتستهدف سياسة التنويع الاقتصادي التركيز على قطاعات واعدة تتمتّع فيها السلطنة بميزة نسبية واضحة، مع ضرورة معالجة من المعوقات التي تحدّ من استغلال الطاقات الكامنة لتلك القطاعات في تنويع مصادر النمو، ويتطلب ذلك:

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والموقع الاستراتيجي المتميز للسلطنة، مع العمل على إعادة تدوير الفوائض المالية من القطاع النفطي لتمويل مشاريع البنية الأساسية من موانئ ومطارات وطرق رئيسية تعزز المكانة اللوجستية للسلطنة.
- تعزيز اقتصاد مستدام ومتنوّع من خلال زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات، والبناء على التقدم الذي أحرزته السلطنة لتعزيز الروابط بين الاقتصاد العُماني والاقتصاد العالمي، عموديا من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية من النفط والغاز، وأفقيا بإعطاء أولوية للقطاعات الاقتصادية الواعدة ضمن هذه المرحلة وهي: الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والسياحة والثروة السمكية والتعدين.

عليه، ومع التركيز على هذه القطاعات غير النفطية، من المتوقع أن تنخفض مساهمة النفط من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٤٤٪ خلال الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٥م لتصل إلى ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠م، كذلك من المتوقع أن ينخفض متوسط نسبة مساهمة أنشطة الغاز الطبيعي لتصل إلى ٢,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٠م مقابل ٣,٦٪ كمتوسط نسبة مساهمته خلال خطة التنمية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥م). وتتسق تلك التقديرات مع الهدف الاقتصادي الرئيسي للسلطنة، الرامي إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية بعيداً عن قطاع النفط. وتعكس تلك الافتراضات تطبيق السياسات القطاعية المعتمدة لكل قطاع.

© Tanfeedh 2017

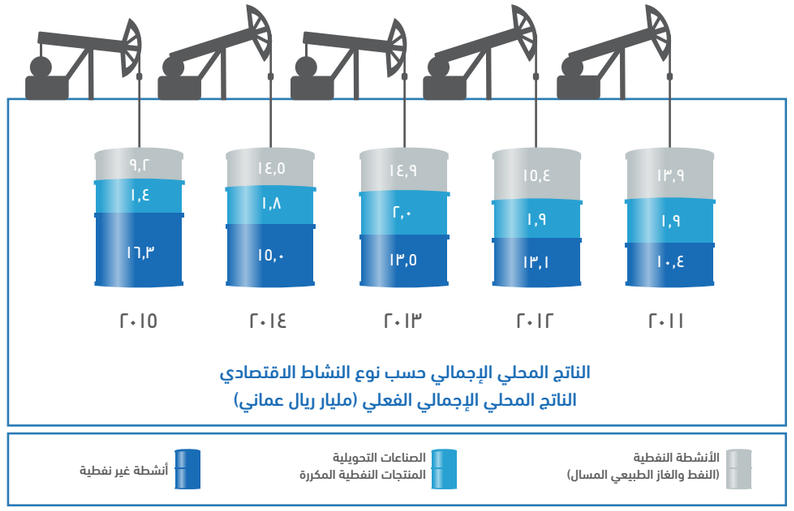

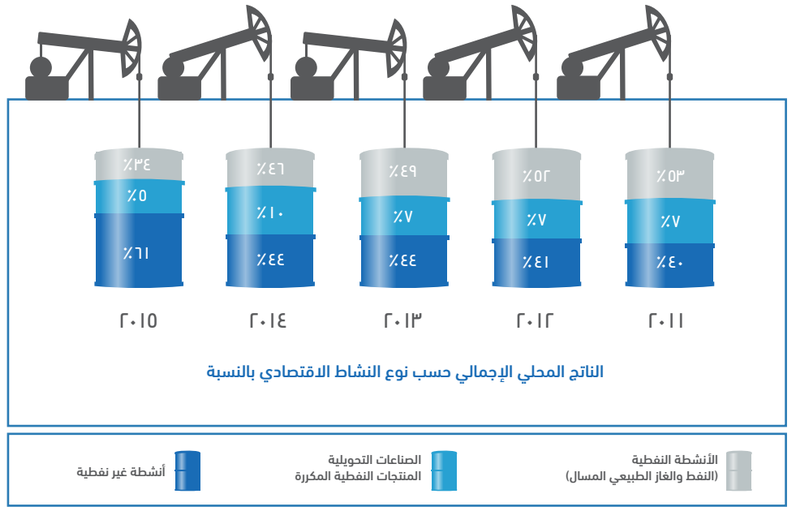

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

وعلى الرغم من أن انخفاض أسعار النفط العالمية قد لعب دورا في ارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية، إلا أن السلطنة قد قطعت شوطاً كبيراً في التنويع الاقتصادي، حيث تراجع نصيب الأنشطة النفطية من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١م إلى ٣٩٪ في عام ٢٠١٥م.

وتشير التقديرات القطاعية وفقا للخطة الخمسية التاسعة إلى احتمالية نمو الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة خلال الفترة بين ٢٠١٦-٢٠٢٠م بمعدلات مرتفعة ومستدامة تفوق معدلات نمو الأنشطة النفطية، حيث يتوقع أن تنمو الأنشطة غير النفطية بنحو ٤,٣٪، بينما من المقدّر أن تشهد الأنشطة النفطية بالأسعار الحقيقية ارتفاعا طفيفا يبلغ

٠,٢٪ في المتوسط. ومن المتوقع أن يحقّق قطاع الصناعات التحويلية معدلات نمو مرتفعة تصل في المتوسط إلى ٦٪ بحلول ٢٠٢٠م، أما قطاعا السياحة والخدمات اللوجستية فيتوقع أن يحققا في المتوسط ٥,٣٪ و ٥٪ على التوالي. ومن المتوقع أن يحقق قطاع الثروة السمكية معدل نمو يبلغ في المتوسط ٦,٥٪ في حين سيحقّق قطاع التعدين معدل نمو حقيقي بالأسعار الثابتة خلال الفترة المذكورة ليبلغ في المتوسط ٦٪.

ووفقا لخطة التنمية الخمسية التاسعة، فقد تم تحديد (١٩) قطاعا من القطاعات والمُمكّنات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة في عملية التنويع الاقتصادي للسلطنة، وتم وضع البرامج والسياسات الكفيلة بتعزيز نموها، من خلال تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية، ودعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل وتبسيط الإجراءات، وتذليل العقبات أمام مزاولة الأنشطة الاقتصادية بمختلف مجالاتها.

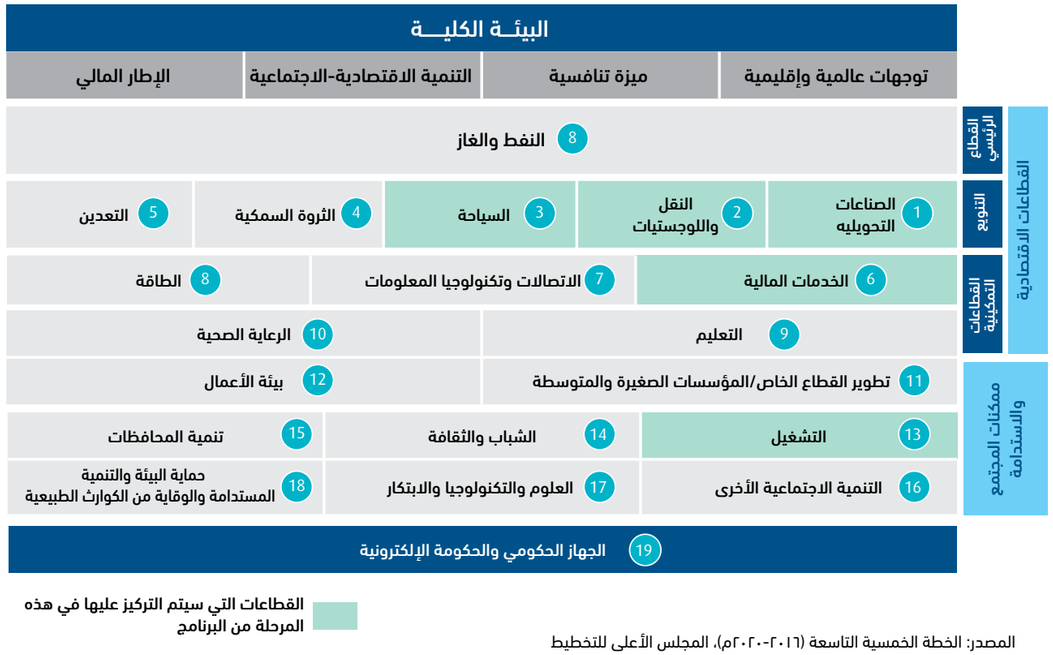

المصدر: الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م)، المجلس الأعلى للتخطيط

إن برنامج «تنفيذ» هو امتداد للاستراتيجيات والخطط السابقة وما تضمنته من أهداف وسياسات تتعلق بالتنويع الاقتصادي، حيث يهدف البرنامج إلى تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي في القطاعات المضمّنة في الخطة الخمسية التاسعة، وذلك من خلال وضع الآليات التنفيذية اللازمة لإنجاز المشاريع والمبادرات المتعلقة بكل قطاع بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني، وتحديد الجهات المعنية بالتنفيذ، ووسائل التمويل، والفترة اللازمة للإنجاز، بالإضافة إلى وضع مؤشرات قياس الآداء. ولتمكين الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع والمبادرات التي خرج بها البرنامج، تم إنشاء وحدة دعم التنفيذ والمتابعة في شهر أكتوبر ٢٠١٦م بالمرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠١٦/٥٠م.

تنفيذ
TANFEEDH

القسم الأول ◄

نبذة عن البرنامج الوطني لتعزيز
التنويع الاقتصادي (تنفيذ):

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

القسم الأول:

نبذة عن البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ)

في الأول من يناير عام ٢٠١٦م صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٦/١) باعتماد خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م)، وكان من بين أهم أهداف ومرتكزات الخطة، التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية بالسلطنة، من خلال التأكيد على أهمية تحديد التنويع الاقتصادي كتوجه استراتيجي للدفع بالاقتصاد، وضرورة التحول من اقتصاد يعتمد في نموه على سلعة رئيسة واحدة إلى اقتصاد متنوع يرتكز على عدة قطاعات.

عليه، فقد تم تحديد عدد من القطاعات الواعدة في الخطة، يتوجب التركيز عليها ووضع البرامج التنفيذية اللازمة للنهوض بها وزيادة نموها رفدا للاقتصاد الوطني، وهذه القطاعات هي:

١- الصناعات التحويلية
٢- النقل والخدمات اللوجستية
٣- السياحة
٤- الثروة السمكية
٥- التعدين

ولأجل وضع الآليات المناسبة لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي وغيرها من الأهداف الواردة في الخطة، فقد نصّت المادة السابعة من مرسوم اعتماد الخطة على أن "يتولّى المجلس الأعلى للتخطيط إعداد خطة تنفيذية للخطة الخمسية التاسعة بحيث تلتزم كافة الجهات الحكومية المعنية بتطبيقها وذلك بعد إقرارها من مجلس الوزراء".

عليه، واسترشادا بالتوجيهات السامية في هذا الجانب، بأهمية الاستفادة من الخبرات والممارسات الدولية، فقد قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط بالاطلاع على العديد من التجارب الدولية الناجحة للاستفادة منها في مجال تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان منها الاطلاع على التجربة الماليزية في مجال التحول الحكومي الاقتصادي، حيث قدّم البنك الدولي واستشاري الخطة الخمسية التاسعة وغيرهما من الخبراء المختصّين توصيات بتبني النموذج الماليزي الذي تم تنفيذه ضمن برنامج التحول الوطني في ماليزيا بإدارة من وحدة إدارة الأداء والتنفيذ (PEMANDU).

وبعد الاطلاع على التجربة الماليزية في هذا الإطار، والتي تمت من خلال زيارة وفد من وحدة إدارة الأداء والتنفيذ الماليزية (PEMANDU) للسلطنة، ولقائهم بالمسؤولين في المجلس الأعلى للتخطيط، وكذلك زيارة وفد من الأمانة العامة للمجلس لماليزيا للاطلاع عن كثب على طبيعة عمل الوحدة، ومجالات التعاون والاستفادة منها؛

© Tanfeedh 2017

تم التعاقد مع الوحدة كبيت خبرة دولي لتقديم الدعم الفني للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، للعمل على وضع آليات تنفيذية لتحقيق أهداف وسياسات التنويع الاقتصادي الواردة في الخطة الخمسية التاسعة، وذلك من خلال الإشراف على تنفيذ برنامج وطني لتعزيز التنويع الاقتصادي.

وبالاستعانة بفريق فني مشترك من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، ووحدة إدارة الأداء والتنفيذ الماليزية، وبمشاركة خبراء من خارج وداخل السلطنة، تم وضع تصور ببرنامج وطني يتناسب مع أهداف وتطلعات الخطة الخمسية التاسعة والتحديات التي تواجه الاقتصاد العماني، مع الأخذ بعين الاعتبار حوكمة القطاع الحكومي والآليات الموضوعة حالياً، وذلك بهدف تطوير برامج تنفيذية لقطاعات التنويع الاقتصادي المستهدفة في الخطة الخمسية التاسعة (السياحة، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية والثروة السمكية، والتعدين) كبداية، بالإضافة إلى قطاعات التنويع الاقتصادي وغيرها من القطاعات الممكّنة في مراحل قادمة.

وقد تم رفع التصور بالبرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ) إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – حيث بارك جلالته البرنامج ووجّه بتنفيذه.

أ- أهداف البرنامج

يهدف البرنامج إلى المساهمة في تحقيق رؤية السلطنة نحو التنويع الاقتصادي، والوقوف على أبرز التحديات والصعوبات التي تواجهها الجهات الحكومية وغيرها من المؤسسات في سبيل تحقيق هذه الرؤية الوطنية وتسريع وتيرة تنفيذ الخطط في مجال تعزيز التنويع الاقتصادي. ويعمل البرنامج على الاستفادة من أفضل الممارسات الناجحة في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، بهدف توظيف الموازنات في مشاريع ذات عوائد اقتصادية وقيمة مضافة تعمل على توفير فرص عمل للمواطنين وذلك من خلال وضع آليات ومنهجيات عمل واضحة ومحكمة لتنفيذ المبادرات والمشاريع التي ستعمل على زيادة الاستثمارات الخارجية والداخلية.

وعلاوة على ذلك، يهدف البرنامج إلى تمكين السلطنة من رفع درجة التنافسية في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، المحلية والدولية، من خلال تحسين كفاءة الإنجاز ومد جسور التعاون والمشاركة بين كافة الجهات المعنية (الحكومية والخاصّة)،

بالإضافة إلى العمل وفق الاستراتيجيات الحالية لإعداد برامج تنفيذية قابلة للقياس وفق مؤشرات أداء واضحة وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.

ويسعى البرنامج إلى تعزيز قطاعات التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن انخفاض أسعار النفط قد أثر على الاقتصاد الوطني مما أدى إلى نمو القطاعات غير النفطية في الأعوام السابقة. ولذلك يهدف برنامج تنفيذ إلى استغلال هذا النمو وتحسين مشاركة هذه القطاعات في استراتيجية التنويع الاقتصادي.

ب- منهجية البرنامج

تعتمد منهجية برنامج تنفيذ على إشراك صنّاع القرار في نقاشات مفتوحة، تشترك فيها كافة القطاعات المعنية (الحكومية والخاصّة) لتحديد الحلول والمبادرات القابلة للتنفيذ، وتوحيد الجهود والأهداف والرؤى لتحقيقها. كما ترتكز المنهجية على توفير بيئة عملية مرنة أساسها الحوار المستدام بين أصحاب العلاقة في سبيل الوصول إلى التنفيذ الفعلي من خلال وضع آليات وأطر عمل تمثّل أساس الإنجاز (جداول زمنية – خطط تنفيذ مفصّلة – مؤشرات أداء)، وذلك وفق مبادئ الشفافية والمسؤولية التي تضمن اطلاع مختلف شرائح المجتمع على مستجدات مرحلة التطبيق لإشراكهم في عجلة التنمية الاقتصادية.

عليه، يتبنى عمل البرنامج منهجية الخطوات الثمان على غرار النموذج الماليزي التي تم تطويرها لتتناسب مع ظروف السلطنة. وتتمثل هذه المنهجية في الخطوات التالية:

١) **التوجه الاستراتيجي:** تحديد التوجه الاستراتيجي ونطاق العمل والقطاعات التي سيتم التركيز عليها، من خلال التعريف بالمجالات الاستراتيجية والأهداف المرجو تحقيقها

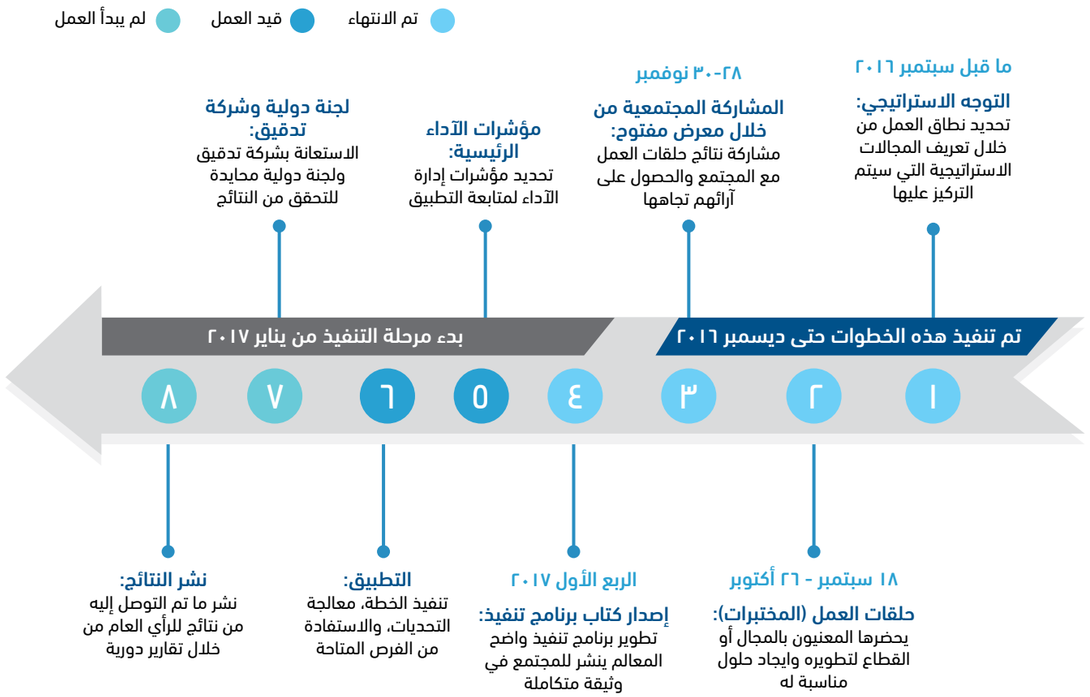

© Tanfeedh 2017

مع تحديد وضمان إشراك أصحاب العلاقة المعنيين بالقطاعات، وتركيز الجهود المبذولة في البرنامج لتصب في تحقيق هدف موحّد. وفي هذه الخطوة، تم اعتماد التوجه الاستراتيجي للبرنامج والذي يتمثّل في توفير فرص عمل جديدة، ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات.

٢) **المختبرات (حلقات العمل):** عقد مختبرات مكثّفة لمدة ٦ أسابيع، بمشاركة مختلف الجهات الحكومية والخاصة، والهيئات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني، للعمل على ترجمة الخطط الوطنية في مجال التنويع الاقتصادي إلى برامج تنفيذ تفصيلية، تُحدّد فيها المسؤوليات والموارد والاعتمادات المطلوبة للتنفيذ، بالإضافة إلى الجداول الزمنية ومؤشرات دقيقة لقياس الأداء. وتتضمّن المختبرات عقد نقاشات مفتوحة حول مختلف التحديات وتصنيفها حسب الأولويات ودواعي التغيير ووضع الحلول الكفيلة لمعالجة التحديات الراهنة، مع استعراض مخرجات المختبرات بشكل أسبوعي مع أصحاب العلاقة رؤساء القطاعات ونوابهم.

وسعياً لتحقيق التوافق والمواءمة بين مخرجات البرنامج، تم تحديد الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بسير النقاش أثناء فترة المختبرات وفقا للآتي:

- **رئيس القطاع:**

  الوزير المعني بالقطاع، ويتولى مسؤولية نجاح عمل المختبر وبرنامج «تنفيذ»، وآلية تنفيذ ومتابعة سير المخرجات. ويعتبر رئيس القطاع أيضا من ضمن المشاركين في المختبرات.

- **نائب رئيس القطاع:**

  وكيل الوزارة وهو المسؤول عن ضمان نجاح المختبر، وتنفيذ نتائجها. وهو من ينوب عن الرئيس. وفي مرحلة ما قبل المختبرات، يوافق على خارطة العمل وحزم البيانات، ويتولى توزيع المهام على أعضاء الفريق. ويعمل النائب أثناء فترة عقد المختبرات، على التحقق من المبادرات المطروحة، كما يقوم وبشكل دوري باطلاع رئيس القطاع على كافة مستجدات المختبرات، ويتولى مسؤولية حضور المشاركين والتزامهم بالإضافة إلى معالجة الإشكاليات إن وجدت خلال النقاشات. كما أنه مسؤول عن عملية التنفيذ والمتابعة خلال مرحلة ما بعد المختبرات.

- **مدير النقاش:**

  المسؤول عن إدارة النقاش وسير المختبر بحسب الجداول الموضوعة. ويتم توجيه جميع الاستفسارات من داخل أو خارج المختبرات إليه للتعامل معها والنظر فيها.

- **المشاركون:**

  ويمثلون كلا من القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأمنية، والجامعات، ومؤسسات القطاع المدني. ويتم الأخذ بجميع الآراء والمداخلات من كافة المشاركين وتقييمها.

- **رئيس الفريق:**

  يتم اختيار رؤساء الفرق التي يتم تشكيلها خلال فترة عقد المختبرات في نهاية الأسبوع الأول وذلك بناءً على مساهمتهم وقدرتهم على التحدث بالنيابة عن المشاركين في المختبر. كما يعدّ رئيس الفريق ممثّل مختبره أمام المختبرات الأخرى.

- **جهة التواصل في الوزارة المعنية:**

  الشخص المخوّل من الوزرات والمعني بالأعمال اليومية المتعلقة بالبرنامج والذي يكون مسؤولا أمام نائب رئيس القطاع في مرحلة ما قبل المختبرات. يقوم بالمصادقة على المعلومات الموجودة في الميثاق وحزم البيانات وقائمة المشاركين، مع ضمان تقديم البيانات المطلوبة ضمن نطاق صلاحيته. وهو المسؤول بالنيابة عن رئيس القطاع ونائب الرئيس في حالة عدم وجودهم، على أن يتواصل معهم لحل الإشكاليات والتحديات. كما يكون مسؤولا عن إعلام الفريق القيادي بوزارته (الوزير أو من ينوب عنه) بكافة المستجدات والتطورات خلال فترة المختبرات بشكل دوري. إلى جانب اعتباره من ضمن المشاركين في المختبر الخاصّ بوزارته.

- **الخبراء المختصون في القطاعات:**

  شخص ذو خبرة كبيرة وواسعة في نطاق اختصاصه. وهو المسؤول أمام رئيس القطاع أو نائب الرئيس. وفي مرحلة ما قبل المختبرات، يكون مسؤولا عن عملية استكمال ميثاق المختبرات وحزمة بيانات القطاع كما يعمل على تحديد وتوفير البيانات المطلوبة، فضلا عن توضيح التحديات التي تواجه القطاع كما يكون من ضمن المشاركين في مختبرات القطاع.

- **منسق الفريق القطاعي الداعم للمختبرات:**

  يعمل على تنسيق المشاركة الدائمة والمشاركات الثانوية خلال المختبر. ويدعم المصالح المشتركة بين القطاعات، وهو مسؤول أمام نائب رئيس القطاع. ويساهم في مرحلة ما قبل المختبرات في اعتماد الميثاق، وحزمة البيانات، وقائمة المرشحين للمشاركة في المختبرات. كما أنه يقوم بمتابعة التزام المشاركين خلال فترة عقد المختبرات.

- **فريق الدعم:**

  خلال فترة المختبرات، يتم تعيين مسؤولين عن توفير خدمات النقل والإمداد، والعلاقات العامة، والترجمة، إلخ.

حضور مختلف فئات المجتمع وعدد من ممثلي القطاعات في حلقات العمل (المختبرات)

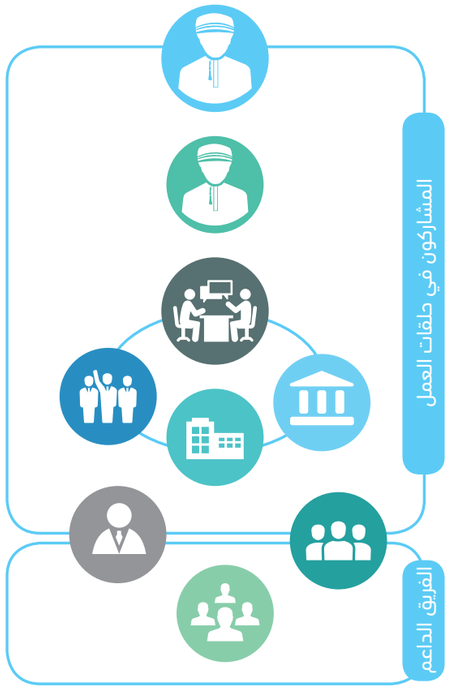

١ الوزير المعني بالقطاع

٢ وكيل الوزارة المعنية بالقطاع – متفرغ لفترة حلقات العمل بهدف دعم النقاش وصنع القرار

٣ صناع القرار وممثلي القطاعات المعنية في النقاش
- القطاع الحكومي
- القطاع الخاص
- المجتمع المدني والأكديميين

٤ فريق عمل مختص في دعم وتعزيز النقاش ما بين القطاعات في حلقات العمل

٥ خبراء محليون و دوليون متفرغون للمشاركة في النقاش ودعم الحوار

٦ فريق عمل مركزي متفرغ لتحضير إحتياجات البرنامج وتقديم الدعم اللوجستي

٣) **المشاركة المجتمعية:** تمثّلت في تعريف المجتمع بمخرجات برنامج تنفيذ والقطاعات التي تم التركيز عليها في المرحلة الأولى من البرنامج، وذلك من خلال معرض يطّلع فيه المجتمع على النتائج التي خلصت إليها الخطوة الثانية "المختبرات"، وتقديم ما يراه من اقتراحات ومرئيات للأخذ بها للمرحلة القادمة، تعزيزا للمشاركة المجتمعية في وضع الخطط المستقبلية للسلطنة. وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد البرنامج على ثلاث وسائل رئيسة للتواصل وهي: المعرض المفتوح، ووسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب، إنستغرام...إلخ) والإعلام المرئي والمسموع والمقروء، بالإضافة إلى وضع استبيان إلكتروني خلال فترة المعرض وعلى الموقع الإلكتروني للبرنامج.

٤) **كتاب تنفيذ:** كتاب ينشر للمجتمع ويكون متاحا للجميع. يتضمن نظرة عامة عن برنامج تنفيذ، وأهميته في تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي، ومخرجاته من المبادرات والمشاريع، والجهات المنفذة ومؤشرات الأداء العامة لكل قطاع. ويكون الكتاب بمثابة المرجع للبرنامج.

٥) **تحديد مؤشرات قياس الآداء الرئيسة:** وضع مؤشرات لقياس الآداء التفصيلية لمتابعة التطبيق الفعلي للمشاريع والمبادرات بالإضافة إلى مؤشرات الأداء على صعيد كل القطاع. ويتم تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالمبادرات والمشاريع خلال مرحلة المختبرات. كما يتم خلال هذه الخطوة من البرنامج تصنيف المؤشرات على عدة مستويات لمتابعتها وفق برنامج متابعة دقيق.

٦) **البدء بالتطبيق الفعلي للمشاريع ومعالجة المتعثّر منها:** تنفيذ المبادرات والمشاريع ومعالجة التحديات المرتبطة بإنجازها من خلال المتابعة المستمرة لوحدة دعم التنفيذ والمتابعة بالتنسيق مع الوزارة المعنية والمسؤولين عن التنفيذ، وذلك وفق نظام حوكمة واضح لدعم التنفيذ، كما يتم رفع التقارير الدورية المرتبطة بسير الأعمال لمتابعتها وتقييم الأداء المنجز إلى الجهات المعنية بمتابعة التنفيذ.

٧) **التحقق من النتائج (لجنة دولية وشركة تدقيق):** التدقيق على نتائج التنفيذ بالاستعانة بلجنة مستقلة من الخبراء المحليين والدوليين. وستلعب هذه اللجنة دورا مهما في مراجعة نظام المتابعة ومدى تقدّم إنجاز المبادرات والمشاريع، والتدقيق على التقارير الدورية ومراجعتها بهدف التحقق من صحة النتائج والبيانات، ورفع المقترحات والتوصيات لتطوير منهجيات وآليات المتابعة.

٨) **نشر النتـائـج:** نشر النتائج النهائية من خلال تقارير سنوية تستعرض النتائج المتعلقة بتنفيذ المشاريع بالإضافة إلى أهم التغييرات التي نتجت عن برنامج تنفيذ.

ج- حوكمة البرنامج

بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١٦/٥٠) الصادر بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٦م تم إنشاء «وحدة دعم التنفيذ والمتابعة» تتبع وزير ديوان البلاط السلطاني. وتتولى الوحدة رصد ومتابعة تنفيذ المشاريع الموكلة إليها والتي من بينها مشاريع ومبادرات برنامج «تنفيذ»، وذلك بالتنسيق مع الوزارات والمسؤولين المعنيين بإنجاز المشاريع. كما تعنى الوحدة بتذليل الإشكاليات وتجاوز التحديات التي قد تطرأ خلال مرحلة التنفيذ من خلال تبني آلية متابعة واضحة تعتمد على مؤشرات دقيقة لقياس الأداء.

وقد اعتمد البرنامج نظم حوكمة لجميع القطاعات المستهدفة، يتمثل في لجنة تسييرية لكل قطاع تعمل على متابعة إنجاز المشاريع والمبادرات. ويقوم أصحاب المشاريع بالتنفيذ الفعلي لهذه المبادرات والمشاريع بدعم من فرق العمل القطاعية، ومكاتب متابعة التنفيذ بالوزارات المعنية بالقطاعات الخمسة، ووحدة دعم التنفيذ والمتابعة.

© Tanfeedh 2017

آلية التنفيذ والمتابعة بوحدة دعم التنفيذ والمتابعة

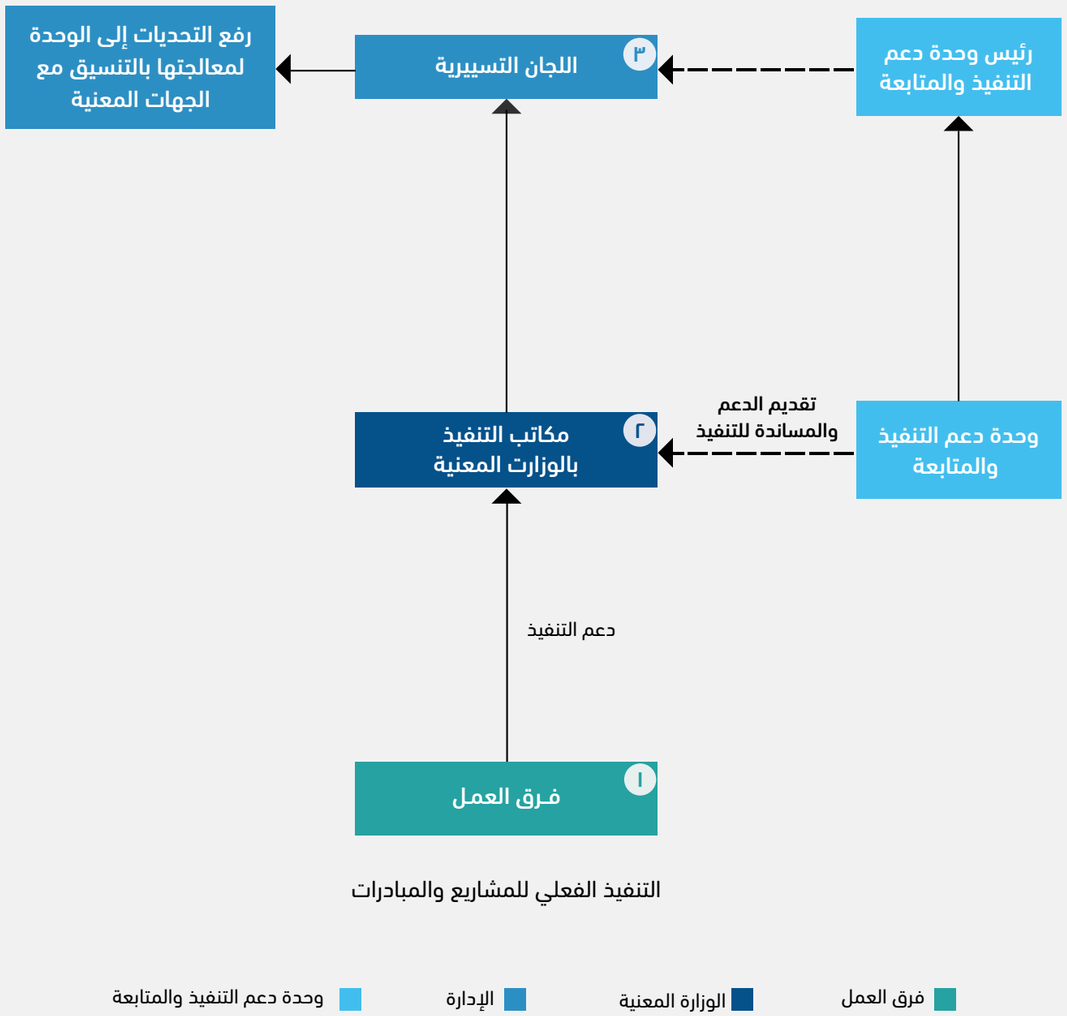

© Tanfeedh 2017

القسم الثاني ◄

الخطوات التي تم إنجازها من
المرحلة الأولى للبرنامج

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

القسم الثاني:

الخطوات التي تم إنجازها في هذه المرحلة من البرنامج:

١- الخطوة الأولى: التوجه الاستراتيجي

تم تحديد مجالات التنويع الاقتصادي التي سيتم التركيز عليها خلال هذه المرحلة من البرنامج، وذلك باعتبارها من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة للدفع بعجلة النمو الاقتصادي وهي: (السياحة، الصناعات التحويلية، الخدمات اللوجستية) بالإضافة إلى قطاعين ممكّنين هما: (سوق العمل والتشغيل، والمالية والتمويل المبتكر).

وقد تم وضع ثلاثة أهداف رئيسية تسعى المختبرات لتحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠م كالتالي:

١) رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية المستهدفة (السياحة، الصناعات التحويلية، الخدمات اللوجستية) في الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٩ مليار ر.ع في عام ٢٠١٥م إلى ٦,٦ مليار ر.ع بنهاية عام ٢٠٢٠م.

٢) زيادة مساهمة القطاع الخاص بنحو ٨٠٪ من إجمالي استثمارات المشاريع المخطط لها.

٣) توفير فرص عمل بما لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ فرصة عمل للعمانيين.

© Tanfeedh 2017

تم اختيار المشاركين في برنامج تنفيذ وفق منهجية اعتمدت دعوة عدة جهات لترشيح واختيار أصحاب العلاقة. بالإضافة إلى القطاعين الحكومي والخـاص، مع التركيز على إشراك أصحـاب العلاقة المعنيين بالقطـاعـات والاستشاريـين والأكاديميين والمهتمين من المجتمع المدني وفئة الشباب.

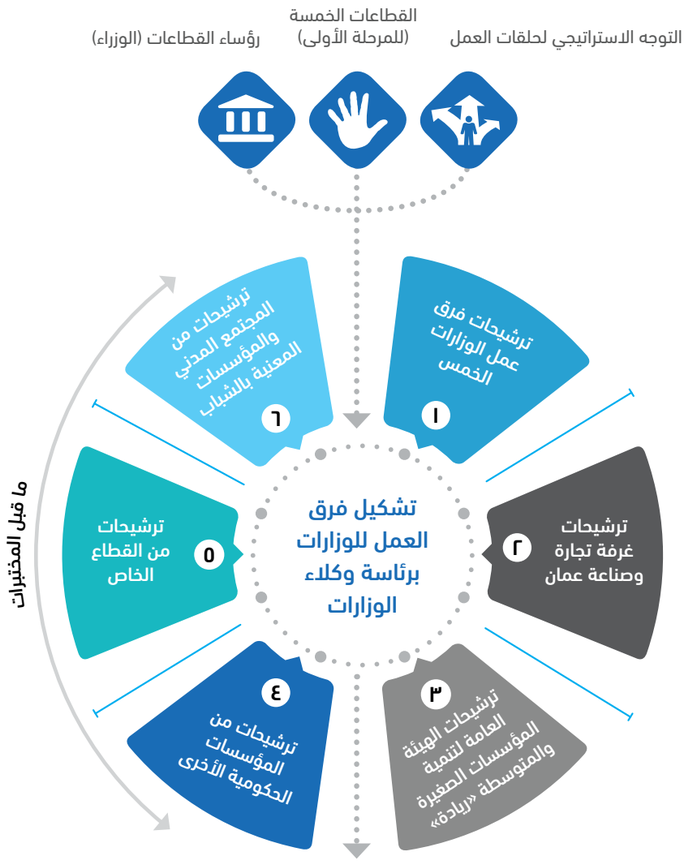

من ثم قامت فرق الوزارات، بعد الاطلاع على الترشيحات، بتحديد القائمة النهائية للمشاركين

وأثناء المختبرات تم استدعاء عدة أشخاص اتضح أهمية حضورهم بناءً على الموضوعات التي يتم طرحها في المختبر
(أخذ مرئيات الجهات المعنية حول المقترحات وإمكانية التنفيذ)

المعايير التي على أساسها تمت عملية الترشيحات	
تم تحديد:	
١. خارطة طريق لكل مختبر تتضمن المواضيع التي سيتم معالجتها ضمن حلقات العمل	٢. نسب التمثيل كالتالي: • ٤٠٪ من المشاركين من القطاع الحكومي • ٦٠٪ من المشاركين من القطاع الخاص والمجتمع المدني وفئة الشباب

© Tanfeedh 2017

٢- الخطوة الثانية: المختبرات (حلقات العمل)

تم عقد المختبرات – وهي الخطوة الأهم من برنامج تنفيذ – بمحافظة مسقط، خلال الفترة من ١٨ سبتمبر وحتى ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦م، وبشكل يومي من الساعة ٨:٣٠ صباحا وحتى الساعة ٤:٣٠ مساءً. وشارك في هذه المختبرات نحو ١٦٠ مؤسسة من الوزارات والهيئات الحكومية المعنية ومن القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة لمجموعة من الخبراء والمعنيين بموضوع التنويع الاقتصادي. وتجاوزت أعداد المشاركين العدد المتوقع للحضور، بمتوسط حضور يومي بلغ ٢٥٠ مشاركاً، موزّعين على خمس مختبرات - لخمسة قطاعات-، كالآتي:

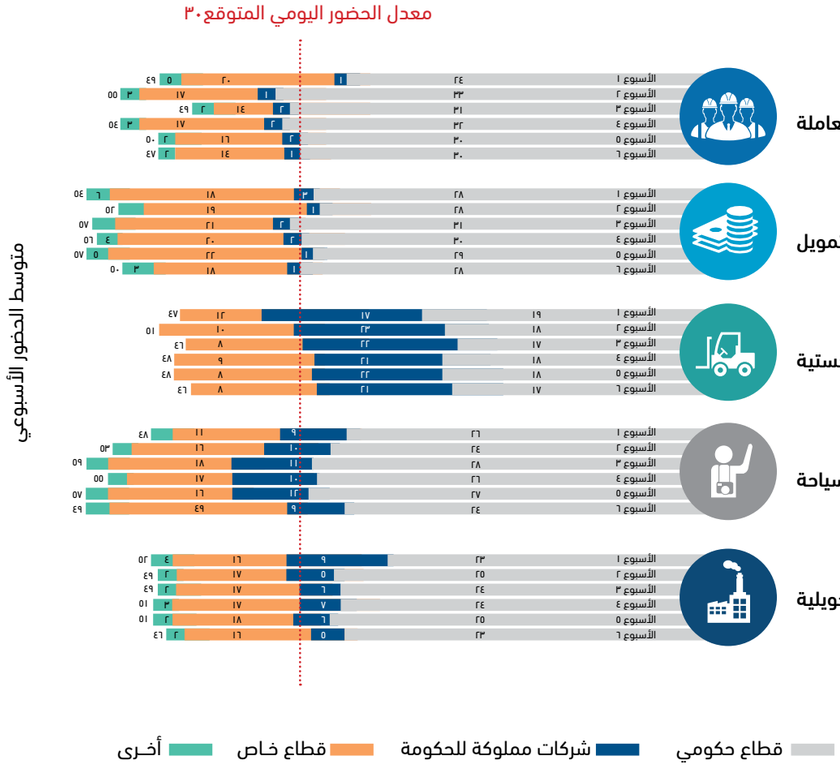

كذلك شارك في كل مختبر، مجموعة من الخبراء والمعنيين من وحدة إدارة الأداء والتنفيذ الماليزية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط. وتمثّل دورهم في تقديم المساعدة والدعم الفني اللازم لإدارة النقاش، بينما تولى المشاركون في المختبرات صياغة البرامج التنفيذية ووضع الحلول. وترأس كل مختبر الوزير المعني بالقطاع، بينما كان وكيل الوزارة نائبا للرئيس ومتواجدا بشكل مستمر طوال فترة المختبرات.

بدأ المشاركون في المختبرات في الأسبوع الأول والثاني بتحديد الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع، ومن الأسبوع الثالث وحتى الأسبوع السادس قام المشاركون باقتراح الحلول المناسبة ووضع الآليات والمبادرات التي من شأنها الدفع بالنمو الاقتصادي فضلا عن تحديد الميزانيات المطلوبة وآليات تنفيذ مفصلة للمبادرات والمشاريع المعتمدة. وبنهاية الأسبوع السادس، تم اختتام فعاليات المختبرات في حفل ختامي حضره رؤساء القطاعات والمعنيّون من الوزارات بالإضافة إلى عدد كبير من المسؤولين وعدد غفير من المهتمين من وسائل الإعلام والمجتمع المدني. كما تم إعداد تقرير شامل بالتحديات والحلول الكفيلة بتذليلها، فضلا عن خطط التنفيذ التفصيلية (3ft Plans) للمبادرات والمشاريع ومؤشرات قياس الأداء والميزانيات المطلوبة وجداول التنفيذ والجهات المعنية بالتنفيذ.

© Tanfeedh 2017

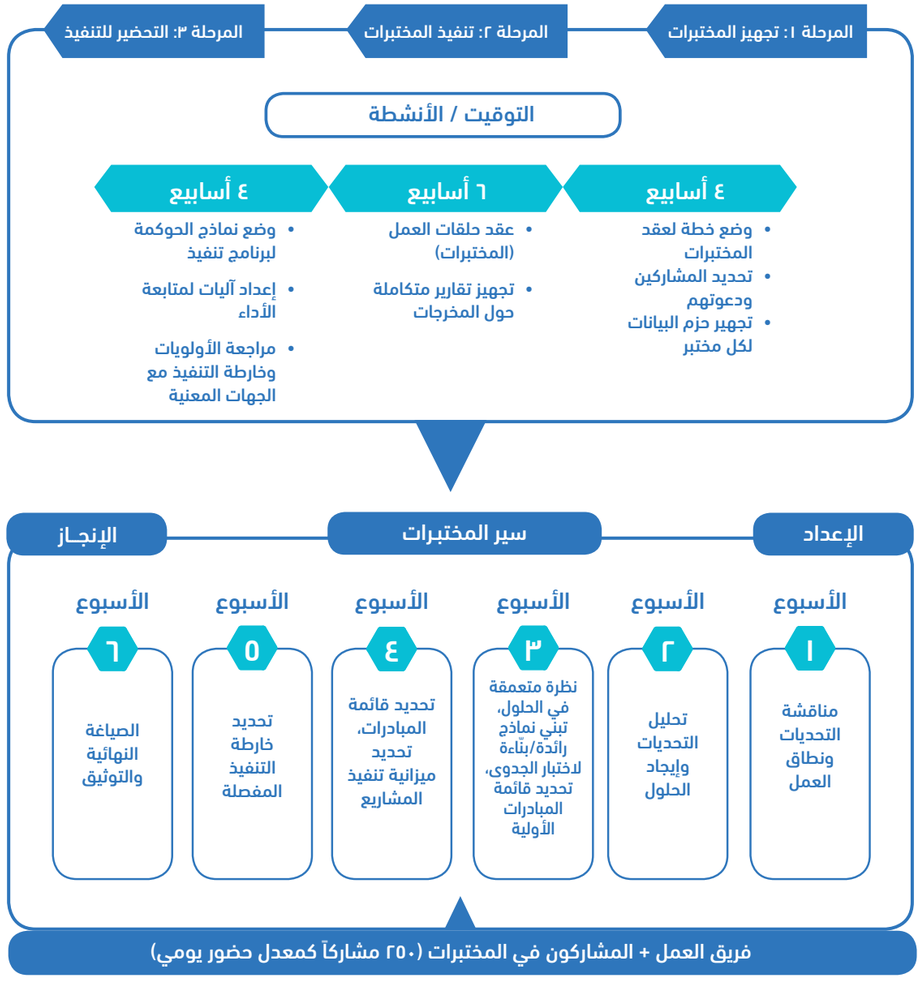

© Tanfeedh 2017

حضر الوزراء المعنيون بالقطاعات عدة جلسات مواءمة للاطلاع على المخرجات والموافقة على المبادرات التي وضعت من قبل المشاركين. كما تم عقد جلسات مواءمة أخرى مع وكلاء الوزارات بشكل أسبوعي للتوافق على مخرجات القطاعات.

جلسات مواءمة مكثفة

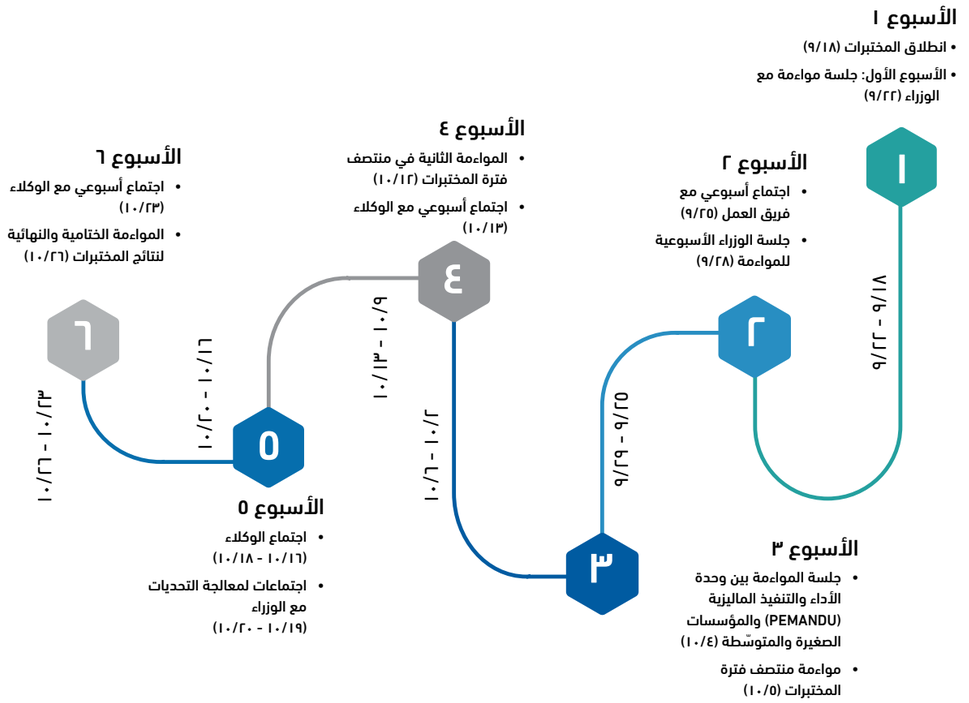

نبذة عن المخرجات العامة للمختبرات

بعد انتهاء فترة المختبرات التي استمرت لستة أسابيع، تم إصدار تقرير بالمخرجات (نحو ٢,٠٠٠ صفحة) تضمن تفاصيل الأنشطة الخاصة بكل مبادرة أو مشروع، بالإضافة الى برامج التنفيذ التفصيلية التابعة لها التي تم الاتفاق عليها مع المشاركين. تعتبر هذه المخرجات «منتجا وطنيا» جاء استثمارا لما يقارب ٥١,٠٠٠ ساعة عمل. وتتضمن مخرجات البرنامج أكثر من ١٠٠ مبادرة ومشروع، وأكثر من ٢٥٠ مؤشر أداء رئيسي.

ووفقا للخبرة الماليزية في مجال التحول الاقتصادي، يتوقع حدوث مبدأ ٣٠-٣٠-٤٠ أثناء مرحلة تنفيذ المشاريع والمبادرات، وهي كالتالي:

- ٣٠٪ من المشاريع يتوقع تنفيذها «كما هي».
- ٣٠٪ من المشاريع يتوقع إجراء بعض التعديلات عليها حسب ما قد يطرأ خلال مرحلة التنفيذ.
- ٤٠٪ من المشاريع يتوقع إعادة النظر فيها واستبدالها بمشاريع أخرى لتحقيق الأهداف المرجوة ذاتها نظرا لإمكانية وجود فرص أو آثار اقتصادية أفضل أو وجود تحديات أو معوقات (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إلخ) أثناء مرحلة تنفيذها.

وفي حال تنفيذ المشاريع والمبادرات، فإنها ستكون قادرة على توفير فرص استثمارية بقيمة ١٤ مليار ر.ع. معظمها من القطاع الخاص (١٣) مليار ر.ع، في حين يتوقع أن تبلغ مساهمة القطاع الحكومي نحو ١ مليار ر.ع.

© Tanfeedh 2017

معالجة التحديات لتمكين مبادرات ومشاريع البرنامج

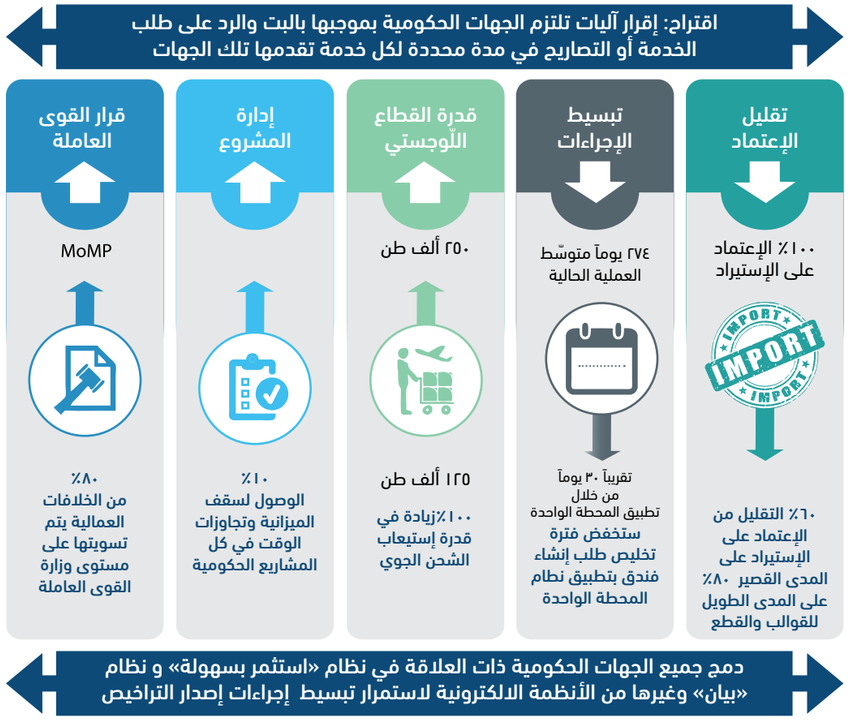

الاستثمارات حسب القطاع - مليون ر.ع.

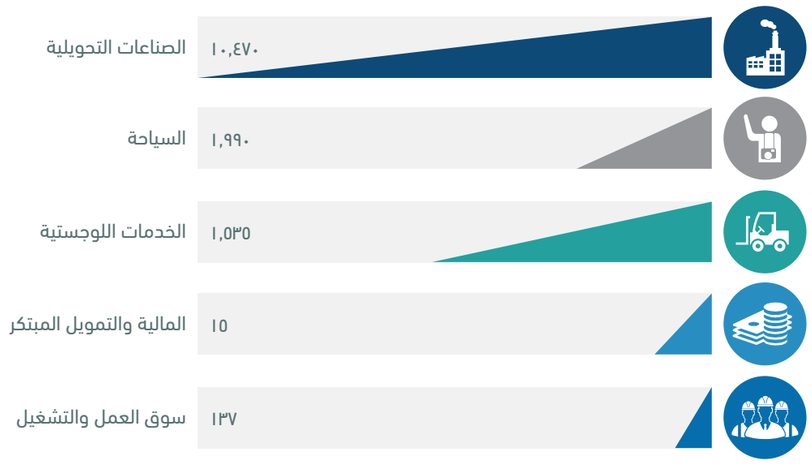

© Tanfeedh 2017

مخرجات المختبرات لبرنامج تنفيذ
وثيقة إقرار أصحاب العلاقة

تنفيذ TANFEEDH

البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي
National Program For Enhancing Economic Diversification

أقر بموجب هذه الوثيقة، وبموجب الصلاحيات الممنوحة لي، بالالتزام ودعم مخرجات ونتائج مختبرات برنامج (تنفيذ) التي تم عقدها في الفترة من 18 سبتمبر وحتى 26 أكتوبر 2016م، وذلك بعد الاعتماد النهائي لها من الجهات المعنية وبعد الأخذ في الاعتبار وجهات نظر ومرئيات المجتمع خلال الأيام المفتوحة (20-22 نوفمبر 2016م)

الوزارة	ملاحظات	التوقيع
وزارة التجارة والصناعة		
وزارة السيـاحة		
وزارة النقل والاتصالات		
وزارة المـالية		
وزارة القوى العـاملة		

٣- الخطوة الثالثة: المشاركة المجتمعية

تهدف المشاركة المجتمعية إلى تعريف المجتمع ببرنامج «تنفيذ» والقطاعات التي تناولها خلال مرحلته الأولى، فضلا عن استعراض مجموعة من المبادرات التي توصلت إليها مختلف القطاعات المستهدفة، وذلك للتعرف على آراء المجتمع حولها وأخذ اقتراحاتهم ومرئياتهم بعين الاعتبار للتحضير للمرحلة القادمة. وقد تم تفعيل ثلاث وسائل رئيسية للتواصل مع المجتمع، وهي: معرض مفتوح ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠١٦، ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام المرئي المسموع والمقروء، واستبيان إلكتروني من ١٨ نوفمبر إلى ١ ديسمبر ٢٠١٦ للتعرف على مرئيات المجتمع حول البرنامج والمادة التي تم استعراضها خلال أيام المعرض المفتوح.

معرض مفتوح (٢٨ -٣٠ نوفمبر ٢٠١٦)

وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام المرئي والمسموع والمقروء

من ٢٨ نوفمبر والى ١ ديسمبر عرض استبيان إلكتروني للتعرف على مرئيات المجتمع حول المادة التي عرضت في المعرض

أ- المعرض المفتوح

تم عرض مجموعة من مخرجات المختبرات للمجتمع للأخذ بمداخلاتهم حولها، وذلك خلال معرض مفتوح أقيم في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ في مركز عمان للمؤتمرات والمعارض. وقد لاقى المعرض تفاعل العديد من المهتمين والمختصين بمجالات التنويع الاقتصادي، حيث زاره أكثر من ٥,٠٠٠ زائر.

© Tanfeedh 2017

ب- وسائل التواصل

كان لوسائل الإعلام دور مهم في التعريف ببرنامج تنفيذ عن طريق نشر مقتطفات من البرنامج ومخرجاته في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تفاعل معها المجتمع عبر مداخلات واستفسارات أجيب عنها من قبل فريق العمل، فضلا عن المقتطفات التي نشرت عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع التي تم من خلالها إجراء عدد من المقابلات والحوارات تناولت مجموعة من المواضيع والاستفسارات حول البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، نشرت مادة المعرض بالكامل عبر الموقع الإلكتروني لبرنامج (تنفيذ) باللغتين العربية والإنجليزية.

نشرت مقتطفات من المادة عبر وسائل التواصل الاجتماعي حيث تفاعل المجتمع عبر مداخلات واستفسارات أُجيب عليها من قبل فريق العمل

نشرت مقتطفات من المادة عبر وسائل الإعلام، حيث عرضت بعض المقابلات والحوارات عن المعرض، مما أتاح الفرصة لمناقشة منهجية البرنامج وغيرها من المحاور ذات الصلة

عُرضت مادة المعرض بالكامل في الموقع الإلكتروني لبرنامج «تنفيذ» www.tanfeedh.gov.om باللغتين العربية والانجليزية

التاريـخ:
٢٨ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦
المكان: مركز عمان
للمؤتمرات والمعارض
الحضور: أكثر من ٥،٠٠٠ زائر

© Tanfeedh 2017

ج- الاستبيان الإلكتروني

تم توفير استبيان إلكتروني يمكن تعبئته باستخدام أجهزة حاسوب تم توفيرها في المعرض بهدف تسهيل عملية المشاركة في الاستبيان وإدلاء أفراد المجتمع بآرائهم ومقترحاتهم، كما تم توفير الاستبيان عبر الموقع الإلكتروني للبرنامج ليتمكّن من لم يحْظَ بفرصة زيارة المعرض، من المشاركة والإدلاء بملاحظاته. وقد تم تقسيم الاستبيان إلى عدة محاور أساسية كالتالي:

تم توفير استبيان إلكتروني في الموقع الإلكتروني الخاص بـ «تنفيذ» يتم تعبئته إلكترونياً، كما تم وضع عدد من أجهزة الحاسوب في المعرض بهدف التسهيل على أفراد المجتمع للولوج إلى الاستبيان والإدلاء بآرائهم ومقترحاتهم.

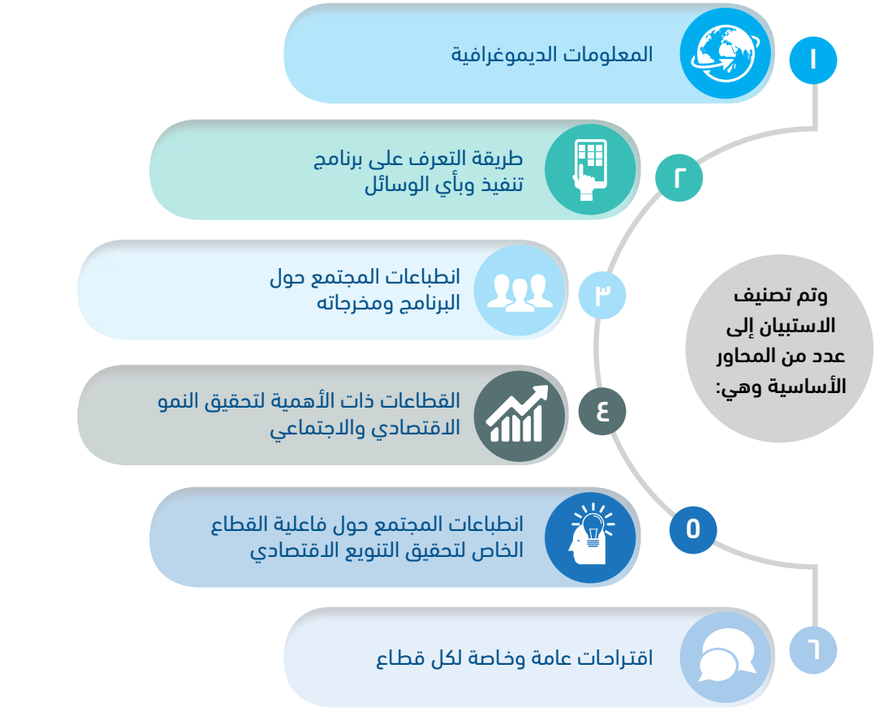

وبعد انتهاء الفترة المحددة لتعبئة الاستبيان، تم جمع هذه البيانات وتحليلها

وبعد انتهاء الفترة المحددة لتعبئة الاستبيان، تم جمع هذه البيانات وتحليلها. حيث عكست نتائج الاستبيان عموما ردودا إيجابية من المجتمع حول البرنامج ومخرجاته.

وتستمر المشاركة المجتمعية في برنامج "تنفيذ" بعد انتهاء الأيام المفتوحة عن طريق مختلف وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي لتعريف المجتمع بمستجدات البرنامج.

أبرز نتائج الاستبيان:

أبدى أفراد المجتمع المشاركون في الاستبيان موافقتهم بنسبة (٦٦٪) حول فاعلية القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي. كما أكدوا من خلال ردودهم بأن قطاع التعليم من أهم القطاعات التي ينبغي التركيز عليها لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، يليه قطاع الزراعة والأسماك، وذلك فقاً للجدول التالي:

القطاع	الترتيب
قطاع التعليم والتعليم العالي	١
قطاع الأسمـاك	٢
القطاع الصحي	٣
قطاع الزراعة	٤
قطاع التعدين	٥
قطاع التكنولوجيا والابتكار والاتصالات	٦

نتائج انطباعات أفراد المجتمع المشاركين في الاستبيان حول آليات ومنهجيات برنامج "تنفيذ":

العنـاصـر	نسبة الموافقة (٪)
الآلية المتبعة في برنامج "تنفيذ" سوف تساهم في تعزيز التنويع الاقتصادي	٩٤,٥
مخرجات مختبرات تنفيذ ستساعد السلطنة على رفع درجة التنافسية في مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية	٩٢,٦
منهجية عمل برنامج تنفيذ ستساعد الجهات المعنية على تنفيذ مشاريعها وخططها وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة	٩١,٢
مخرجات مختبرات تنفيذ ستعمل على تحسين كفاءة الإنجاز ومد جسور التعاون والمشاركة بين كافة الجهات المختلفة	٩٣,٢
وضع مؤشرات قياس الأداء سيساعد المؤسسات الحكومية المختلفة على تحقيق الأهداف الموضوعة والنتائج المرجوة	٩٦,٤
منهجية برنامج تنفيذ ستعزز أداء القطاع الحكومي والخاص	٩٢,٦

نتائج الاستبيان (خطوة المشاركة المجتمعية)

توزيع المشاركين في الاستبيان ديموغرافياً

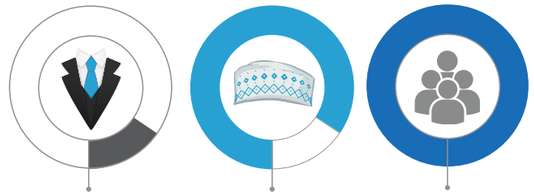

توزيع الفئات العمرية المشاركة في الاستبيان

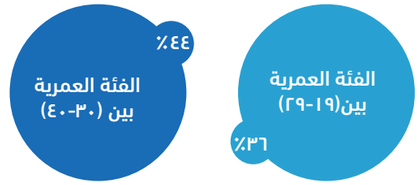

توزيع المشاركين حسب القطاعات الوظيفية

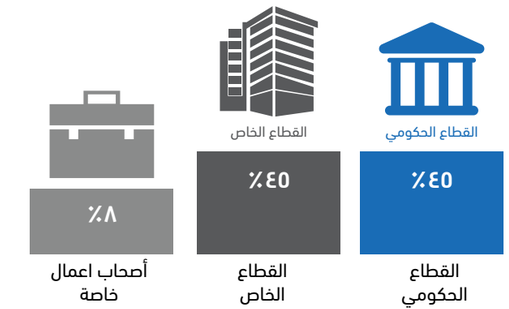

مؤهلات المشاركين في الاستبيان

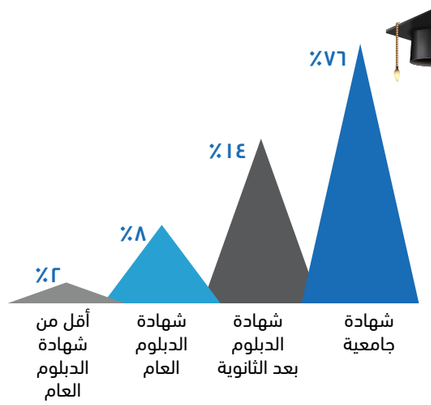

ترتيب الوسائل الاعلامية التي تعرف المجتمع بواسطتها على "تنفيذ"

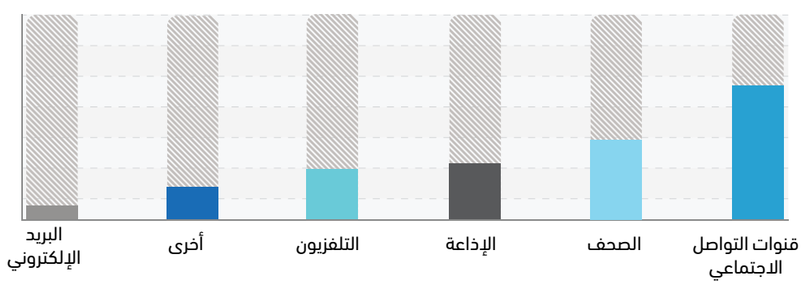

© Tanfeedh 2017

متابعة المشاركين في الاستبيان لحساب "تنفيذ" في مواقع التواصل الاجتماعي

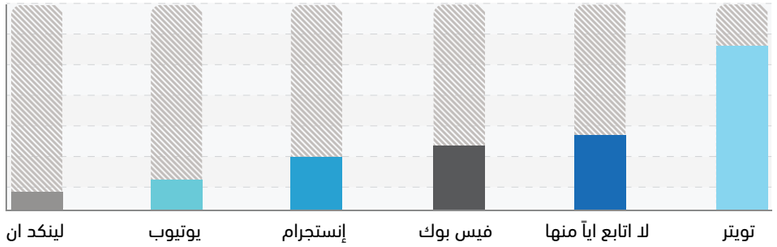

القطاعات الواعدة التي طالب المشاركون مناقشتها في"تنفيذ"

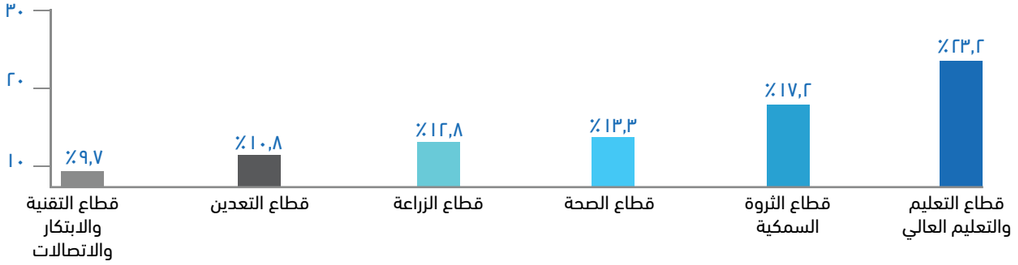

قياس آليات ومنهجية "تنفيذ"

العنـــاصـــر	نسبة الموافقة
الآلية المتبعة في"تنفيذ" سوف تساهم في تعزيز التنويع الاقتصادي	٩٤,٥٪
مخرجات مختبرات "تنفيذ" ستساعد السلطنة على رفع درجة التنافسية في مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية	٩٢,٦٪
وضع مؤشرات قياس الآداء سيساعد المؤسسات الحكومية المختلفة على تحقيق الأهداف الموضوعة والنتائج المرجوة	٩٦,٤٪
منهجية "تنفيذ" ستعزز آداء القطاع الحكومي والخاص	٩٢,٦٪

تطلعات المشاركين في الاستبيان لصنع القرار

© Tanfeedh 2017

القسم الثالث ◄

مخـرجـات القـطاعــات
المستهدفة في البرنامج

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

قطاع الصناعات التحويلية

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

نظرة عامة

تم إدراج قطاع الصناعات التحويلية في خطة التنمية الخمسية التاسعة كأحد القطاعات المعززة للتنويع الاقتصادي، إذ ساهم القطاع بنحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بمبلغ (٣ مليار ر.ع) في عام ٢٠١٣م، وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٠,٣٪ في الفترة بين ٢٠٠٩-٢٠١٣م لكافة قطاعاته الفرعية. ومن خلال إعداد تقييم مفصل لمعدل نمو الصادرات وحصة السلطنة من السوق العالمي، تم تحديد القطاعات الفرعية التالية (البتروكيماويات، والمواد المعدنية، والمواد غير المعدنية، والصناعات الغذائية) كأهم المجالات الواعدة في عملية التنويع الاقتصادي لقطاع الصناعات التحويلية بالسلطنة.

تتمثل القطاعات الفرعية الأكثر مساهمة في قطاع الصناعات التحويلية في: البيتروكيماويات والصناعات المعدنية وغير المعدنية والأغذية والمشروبات

ساهم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة تقارب ١٠٪ في الناتج المحلّي الإجمالي للسلطنة

الناتج المحلّي الإجمالي ٢٠١٤ مليار ر.ع.

قطاع الصناعات التحويلية في السلطنة ٢٠١٣

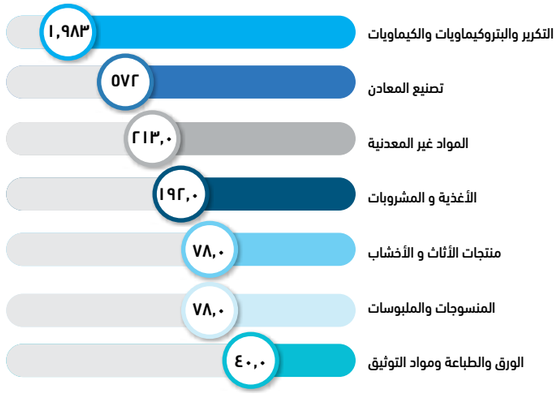

أبـرز مجالات قطاع الصناعات التحويلية بالسلطنة

الكيماويات والمنتجات البتروكيماوية
- تشكل ٦٣٪ من قطاع الصناعات التحويلية
- مساهمة مستقرة خلال السنوات الأخيرة، ويعتبر ذلك اشارة على ضعف مبادرات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي
- اعتماد عالٍ على النفط

الأغذية والمشروبات
- في المرتبة الرابعة ضمن القطاعات الفرعية
- معدّل النمو السنوي المركّب كان أقل من إجمالي نمو المخرجات
- مؤشر على ضعف التنافسية واستبدال الصادرات

منتجات المعادن الفلزية/ غير الفلزية
- يشكل ٢٥٪ من قطاع الصناعات التحويلية
- إمكانات عالية للنمو والتنويع
- إلا أن فرع المنتجات غير الفلزية شهد هبوطًا كبيرًا بين ٢٠٠٩ و٢٠١٣

الأثاث والأخشاب
- ٢٪ فقط من قطاع الصناعات التحويلية
- سجل أعلى معدلات النمو بين ٢٠٠٩ و٢٠١٣
- أداء هذا القطاع أفضل من القطاعات الأخرى

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

© Tanfeedh 2017

أبرز التحديات والتوجهات التي نوقشت في المختبرات

شهدت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلّي الإجمالي هبوطًا تدريجيًا، لا سيما مع تركيز النمو الحالي على البتروكيماويات فقط

١ تراجع نمو قطاعات الصناعات التحويلية مقارنة بالنمو في الناتج المحلّي الإجمالي

مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلّي الإجمالي مليار ر.ع.، ٢٠٠٩ - ٢٠١٤

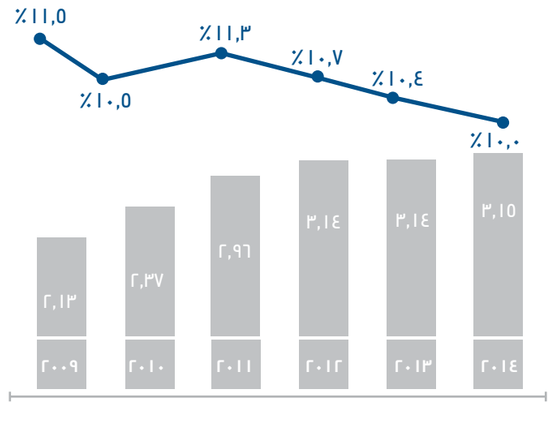

٢ يركز قطاع الصناعات التحويلية بشكل كبير على البتروكيماويات

نظرة مفصلة حول المساهمة السنوية لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلّي الإجمالي للسلطنة، حسب السنة (مليون ر.ع.)

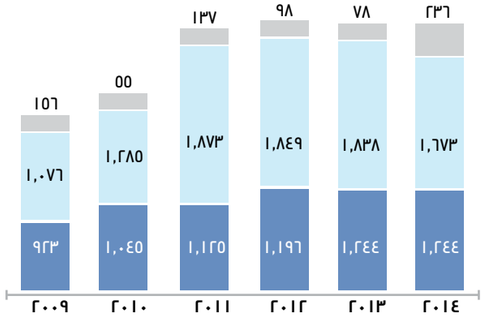

٨,١٥٪ معدّل النمو السنوي المركّب للناتج المحلّي الإجمالي للقطاع (٢٠٠٩-٢٠١٤)

١١,٢٣٪ معدّل النمو السنوي المركّب العام للناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٩-٢٠١٤)

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

ملاحظات: ساهمت القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الأنشطة المرتبطة بالنفط (الكيماويات والتكرير) بحوالي ٦٠٪ من إجمالي مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في عام ٢٠١٤.

نظراً لكون السلطنة إحدى الدول المصدّرة للنفط، فضلا عن امتلاكها موارد طبيعية متنوعة، ومساحة جغرافية واسعة؛ فإنها بحاجة إلى استغلال هذه المقومات، والتركيز على تعزيز الصناعات التكميلية في مجال: (البتروكيماويات، والمعادن، والمواد غير المعدنية، والصناعات الغذائية)، حيث عادة ما تتوقف سلسة الإنتاج للمواد المصدّرة خارج السلطنة عند المراحل الأولية الرئيسية للتصنيع (upstream) أو مراحل التصنيع الوسيطة (midstream) دون التركيز على أنشطة الصناعات التكميلية (downstream) التي من شأنها زيادة القيمة المحلية المضافة. كما أن القطاع بحاجة إلى تعزيز مصادر الطاقة غير التقليدية (البديلة والمتجددة)، فضلا عن إمدادات الغاز الذي تؤدي محدوديته إلى عدم تحقيق مستويات الإنتاج المثلى في مجالات الصناعات التحويلية. بالإضافة إلى البحوث والدراسات الصناعية الممكّنة للابتكار والتطوير.

© Tanfeedh 2017

التحديات	التفاصيل
سهولة ممارسة الأعمال التجارية	• ارتفاع طفيف في مؤشر آداء ممارسة الأعمال التجارية والمؤشر العالمي للتنافسية فيما يتعلق ببدء ممارسة الأعمال، وهناك فرص أكبر لتحسين الآداء في المجالات الأخرى ذات الصلة، الأمر الذي سيؤثر بدوره على جاذبية السلطنة للاستثمار المحلي والأجنبي. • محدودية جهود تسويق وترويج قطاع الصناعات التحويلية، خاصة فيما يتعلق بصادرات القطاع. • محدودية الشفافية في اللوائح المنظمة والقوانين. • تعدد الجهات المعنية بمنح الرخص والتصاريح.
التكاليف التشغيلية	• أدى ارتفاع الحد الأدنى للأجور وغيرها من التكاليف التشغيلية إلى انخفاض الميزة التنافسية للسلطنة مقارنة بالدول المجاورة. • نقص إمدادات الغاز مقابل زيادة معدلات الطلب عليه في القطاع وارتفاع سعره، مما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية للمصانع ومرافقها، وخصوصا مع ارتفاع نسبة الاعتماد على الغاز الطبيعي المدعوم لتوليد الطاقة (٩٧٪).
الإنتاجية	• إنتاجية القوى العاملة في السلطنة تشهد انخفاضا نسبيا أثر سلبا على إنتاجية القطاع.
التعمين	• ساهم قطاع الصناعات التحويلية باستيعاب ما نسبته ١٢,٥٪ من إجمالي القوى العاملة بالسلطنة، إلا أن نسبة التعمين في القطاع لم تتجاوز ١٨٪، وهي نسبة متدنية مقارنة ببعض القطاعات الأخرى.

أبـرز الفـرص والإمكانيات في القطاع

المجالات الرئيسية	التفـاصـيل
معدل الدخل القومي والفردي	• ارتباط ارتفاع معدل دخل الفرد بزيادة درجة التحول الصناعي.
اقتصـاديـات الحجم (Economies of Scale)	• يوفر قطاع الصناعات التحويلية فرصًا جيدة للاستفادة من اقتصاديات الحجم التي تتسم بإنخفاض متوسط التكلفة الكلية للسلع والمواد الخام في القطاع الصناعي كلما ارتفع حجم الإنتاج.
التقدم التكنولوجي	• يوفر قطاع الصناعات التحويلية فرصًا للتقدم التكنولوجي المرتبط بالإجراءات الرئيسية للقطاع والإجراءات المساندة لها (ليشمل القطاعات الأخرى). كما أن التركيز على التقدم التكنولوجي الصناعي سيعزز من أوجه الابتكار والتطوير في القطاع.
الآثار المضاعفة	• يؤدي تحسن إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية، وترابط مكونات سلسلة القيمة وسلسة الإمداد إلى تنمية وتعزيز القطاعات الأخرى.

يعتبر وجـود بيئة أعمـــال قـادرة على تلبية الحـاجـات، ومـواءمة متطلبات أصحاب الأعمال من أهم مقومات الازدهار في قطاعات التنويع الاقتصادي. وثمة العديد من العوامل التي تؤثر على بيئة الأعمال في قطاع الصناعات التحويلية؛ كسهولة الحصول على التصاريح والتراخيص المتعلقة بالمصانع والمنشآت الصناعية. ومن العوامل المؤثرة على بيئة الأعمال في القطاع أيضا التكلفة التشغيلية للمنشآت، والمرتبطة بتكلفة مصادر الطاقة وموارد المياه، فضلا عن تأثير السياسات المتعلقة بتشغيل القوى العاملة وإمكانية الحصول على التمويل المطلوب. كما تلعب الحملات الترويجية والتسويقية دورا مهما في الارتقاء بمنتجات هذا القطاع حيث أنها تعمل على نشر الوعي حول منتجات السلطنة محليا، وإقليميا، ودوليا.

© Tanfeedh 2017

مؤشرات القطاع العامة المستهدفة ضمن هذه المرحلة من البرنامج

١) زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠,٦ مليار ر.ع بحلول ٢٠٢٠م.

٢) ضخ استثمارات أجنبية ومحلية مباشرة بما لا يقل عن ٩ مليار ر.ع عماني بحلول ٢٠٢٠م.

٣) زيادة عدد الشاغلين للوظائف الجدد التي يوفرها قطاع الصناعات التحويلية من ٢٦٧,٠٠٠ في عام ٢٠١٦م إلى ٢٨٠,٠٠٠ بحلول ٢٠٢٠م.

القطاعات الفرعية ضمن هذه المرحلة من البرنامج والمبادرات والمشاريع المتعلقة بها

أ- البتروكيماويات	
١	تعزيز الطاقة الإنتاجية لمصنع أوكتال لإنتاج رقائق البولي إيثيلين تريفثالات
٢	مصنع لإنتاج أنابيب البولي إيثيلين تريفثالات
٣	مصنع لإنتاج الأسمدة الأمونية
٤	مصنع لإنتاج أغشية العزل المائي الحجري
ب- المواد المعدنية	
٥	توسعة مصنع صحار للألمنيوم لإنتاج السائل المعدني
٦	تصنيع السقالات وأجزائها
٧	صناعات الألمنيوم التكميلية ومنتجات الصلب
٨	مصنع لتصميم وصناعة أدوات القطع المعدنية والقوالب
ج- المواد غير المعدنية	
٩	زيادة الإنتاج المحلي من الإسمنت
د- الصناعات الغذائية	
١٠	مصنع تجهيز ومعالجة الخضروات
١١	تجهيز وتعليب المأكولات البحرية
١٢	إنشاء مزرعة ألبان متكاملة
١٣	مشروعان لإنتاج اللحوم البيضاء وآخر لإنتاج أمهات الدواجن
١٤	تطوير وابتكار منتجات التمور
هـ- الطاقة	
١٥	صياغة سياسة بيئية وطنية لقطاع الطاقة
١٦	مراجعة سياسة دعم أسعار الغاز فيما يتعلق بالاستخدامات الصناعية
١٧	تنويع مصادر الطاقة
و- الابتكار	
١٨	مركز بحثي متطوّر للصناعات التحويلية
١٩	دعم مركز الابتكار الصناعي الحالي

© Tanfeedh 2017

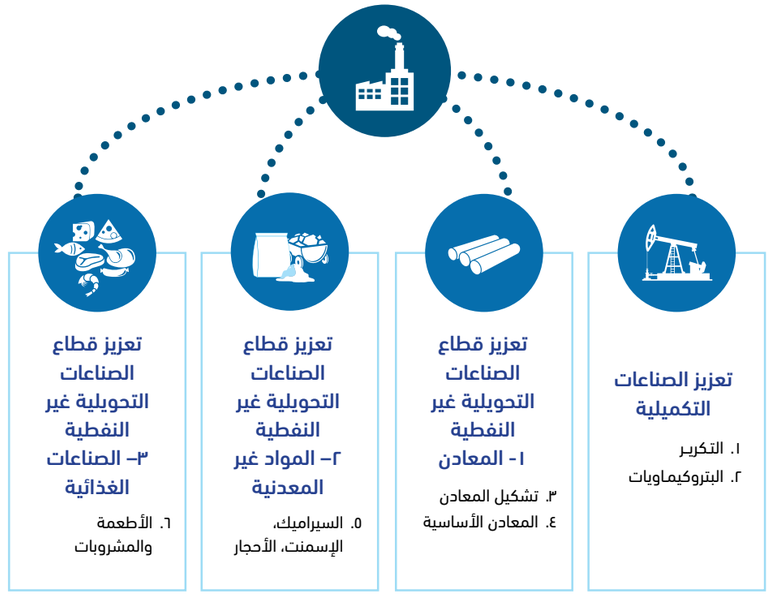

أ- البتروكيماويات

يركّز هذا القطاع الفرعي على تعزيز وتطوير الصناعات التكميلية (Downstream) للمواد النفطية، حيث يشكّل قطاع البتروكيماويات والتكرير أكثر من ٥٠٪ من منتجات قطاع الصناعات التحويلية (٢٠١٣م) والتي من أهمها صناعة المواد البلاستيكية والكيماوية. وتعزى أهمية هذا القطاع إلى مدى تأثيره وتداخله مع القطاعات الفرعية الأخرى مثل التعدين ومنتجات الغاز والمواد الاستهلاكية. وتعدّ منتجات الأسمدة جزءاً رئيسا في هذا القطاع وهي من المنتجات التي حقّقت نموّا ملحوظا في الفترة الماضية مما يستدعي استغلال هذه الميزة لرفع نسبة مساهمة القطاع.

١- تعزيز الطاقة الإنتاجية لمصنع أوكتال لإنتاج رقائق البولي إيثيلين تريفثالات

ستعمل هذه المبادرة على استغلال وتشغيل أصول شركة أوكتال إلى أقصى مستوياتها. حيث تعتبر شركة أوكتال أكبر منتج في العالم لرقائق وصفائح البولي إيثيلين تريفثالات في موقع واحد، كما تعتبر الشركة من رواد الموردين العالميين لمواد التعبئة والتغليف البلاستيكية ذات الجودة العالية بحجم إنتاج يبلغ ١ مليون طن من الرقائق والصفائح سنويا. في الوقت الحالي تشغل الشركة ٥٠٪ فقط من طاقتها الإنتاجية بسبب محدودية إمدادات الغاز (٧٤،٠٠٠ م٣/اليوم). وهي تتطلب نحو ٥٠٠٠٠ م٣ إضافي يوميا لتحقيق أقصى مستويات إنتاجية للمصنع، والتي يؤمل أن ترتفع بحلول عام ٢٠٢٠م بقيمة تقدر بحوالي ١٣,٩ مليون ر.ع.

وسينتج عن تعزيز الطاقة الإنتاجية الكاملة للمصنع إيرادات إضافية بنحو ١٠٠ مليون ر.ع في السنة، وتوفيرعدد ٥٠ وظيفة مباشرة، كما سيسهم في تطوير المجتمعات المحلية وتعزيز برامج المسؤلية الاجتماعية.

الجهات المنفّذة:	• أوكتال
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة النفط والغاز • المنطقة الحرة بصلالة

٢- مصنع لإنتاج أنابيب البولي إيثيلين تريفثالات

تقوم السلطنة بتصنيع وتصدير رقائق البولي إيثيلين تريفثالات، إلا أنها تستورد أنابيب البولي إيثيلين تريفثالات التي يتم تصنيعها باستخدام هذه الرقائق. وستقوم شركة (تيترونيك الشرق الأوسط) بإنتاج رقائق البولي ايثيلين تريفثالات بطاقة إنتاج ١٦٠٠٠ طن سنويا. لذلك يمكن تعزيز هذا القطاع بإنشاء مصنع أنابيب البولي ايثيلين تريفثالات في صلالة بالقرب من شركة (أوكتال) لإنتاج الرقائق أو في غيرها من المناطق الحرة لإنتاج الأنابيب محليا بدلا من استيرادها. إضافة إلى أن المواد الخام والمستلزمات الكلية للمصنع ستكون متوفرة بالقرب من الموردين للمشروع.

وقد تم وضع عدة معايير لهذا الاستثمار، منها أن تصل السعة الإنتاجية الكلية إلى ١٦،٠٠٠ طن في السنة، وتحقيق أرباح تصل إلى ١,٥٤ مليون ر.ع. سنويا من غير الفوائد والضريبة والاستهلاك، كما سيعمل المشروع على توفير ٨٠ فرصة عمل.

الجهات المنفّذة:	• تيترونيك الشرق الأوسط • مستثمرون آخرون
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة النفط والغاز • وزارة البيئة والشؤون المناخية • المنطقة الحرة بصلالة

٣- مصنع لإنتاج الأسمدة الأمونية

على الرغم من ارتفاع استهلاك الأسمدة عالميا، إلا أن السلطنة تنتج نوعا واحدا من الأسمدة النيتروجينية وهو سماد اليوريا دون استغلال أسمدة الأملاح الأمونية، بالرغم من زيادة استهلاك الغذاء في العالم الذي يؤثر بشكل إيجابي على زيادة إنتاج أسمدة الأملاح الأمونية مثل: فوسفات الأمونيوم الأحادي، ثنائي فوسفات الأمونيوم، كبريتات الأمونيوم، نيترات الأمونيوم. وقد ارتفع إنتاج السلطنة من الأسمدة النيتروجينية من مليون طن في عام ٢٠٠٥م إلى ٣,١ مليون طن في عام ٢٠١٣م، ولكن هناك إمكانية لرفع الانتاج بشكل أكبر.

وسيعمل مصنع الأمونيا الذي سيكتمل إنشاؤه بحلول ٢٠١٩م، على إنتاج نحو مليون طن من الأمونيا المستخدم في إنتاج الأسمدة والأملاح، إضافة إلى أنه سيوفر حوالي ٢٠٠ فرصة عمل، إلى جانب إيجاد فرص استثمارية أكثر يمكن استغلالها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجهات المنفّذة:	• شركة النفط العمانية
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة البيئة والشؤون المناخية • المنطقة الحرة بصلالة • شركة صلالة للميثانول • ميناء صلالة

٤- مصنع أغشية العزل المائي الحجَري (Bituminous Waterproofing Membrane)

لم تستثمر السلطنة في الصناعات التكميلية لصناعة الطبقات العازلة التي تستخدم عادة في الطرقات، وبالتالي فقدت الفرصة لكسب قيمة مضافة محليا، في ظل زيادة الطلب على أغشية العزل المائي وخصوصا في مجال شبكات البناء. فعلى سبيل المثال، يستخدم هذا النوع من الاغشية العازلة في مجالات البناء والتعمير، والأسطح، وأغشية القنوات المبطنة، والمباني المقاومة لتسريب المياه عميقة الأساس، ونظام العوازل في الجسور والموانئ، ولذلك يتوقع نمو الاستهلاك العالمي لهذا المنتج من ١ مليار م٢ في عام ٢٠١٥م إلى ١,٦مليار م٢ بحلول عام ٢٠٢٠م، نظرا لزيادة مشاريع البناء والتعمير. وسوف تضيف هذه المبادرة ٥,١٧ مليون ر.ع. للاستثمارات و٢٦ وظيفة مباشرة.

وبالشراكة مع شركة تكنو TECHNO NICOL وهي إحدى أكبر الشركات العالمية في مجال شبكات البناء، سيصل إنتاج شركة مسقط الدولية للقار للأغشية العازلة القارية (الإسفلتية) إلى قرابة ١٠ مليون م٢ سنويا، حيث سينتج المصنع ١٣ نوعا من المنتجات المرتبطة بهذه الصناعة على عدة مستويات مختلفة حسب الطلب. وبحلول عام ٢٠٢٠م سيكتمل إنشاء المصنع.

وبحسب المخطط، سيقام المصنع في موقع إستراتيجي بميناء صحار، على مساحة قدرها ١٥٠٠٠م٢، وتتكون عملية إقامة المصنع وتجهيزه من أربع مراحل رئيسية.

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

الجهات المنفّذة:	• شركة مسقط الدولية للقار (الإسفلت)
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة المالية • وزارة القوى العاملة • وزارة النفط والغاز

ب- المواد المعدنية (الفلزية)

ينقسم هذا القطاع الفرعي إلى جزئين أساسيّين هما تصنيع المنتجات المعدنية وتصنيع المعادن الأساسية. ويعتبر الحديد والفولاذ والألمنيوم من أهم منتجات هذا القطاع الفرعي لزيادة الطلب عليها في السوق العالمي. وبالنسبة للسلطنة، يعدّ قطاع الإنشاءات المستهلك الرئيسي لهذه المنتجات، فضلا عن وجود العديد من الفرص التجارية والاستثمارية بحكم ارتباط هذه المنتجات بالعديد من الأنشطة في المناطق الصناعية ومشاريع البنى الأساسية.

الجهات المنفّذة:	• صحار للألمنيوم	
الجهات المعنية:	• شركة النفط العمانية • شركة تكامل للاستثمار • الشركة العمانية لصناعات الألمنيوم التحويلية • الشركة العمانية لدرفلة الألمنيوم	• شركة الغـاز العمـانية • وزارة النـفـط والغـاز • شركات صناعات تكميلية مستقبلية

٥- توسيع مصنع صحار للألمنيوم لإنتاج السائل المعدني

ستعمل مبادرة إنتاج السائل المعدني على تغذية المنتجات التي تعتمد على الصناعات التكميلية للألمنيوم، والتي ستدعم مجالات صناعية عدة مرتبطة بمجال الكهرباء، والسيارات، وأجزاء المركبات الفضائية. وسيكون المصهّر الأول الذي سيتم إنشاؤه بسعة تصل إلى ٣٨٥,٠٠٠ طن سنويا، على أن تزداد إمدادات المواد الخام إلى ١٣٠,٠٠٠ طن سنويّا، و أن تخدم ٦٠٪ من هذه الإمدادات الصناعات التكميلية المحلية، مما يتيح المجال لصناعة منتجات مختلفة قائمة على الألمنيوم كالعجلات والموصّلات. وسيسهّل قرب مصنع صحار للألمنيوم من منطقة صحار الحرة ومنطقة صحار الصناعية وميناء صحار من عملية التصدير والإعداد لأنشطة تكميلية أخرى.

وسيتجاوز تأثير المبادرة حدود الشركة، حيث ستساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من ١,٥ إلى ١,٩ مليار ر.ع بحلول عام ٢٠٢٠م، وستوفر قرابة ١٠٠٠ فرصة عمل مباشرة، بالإضافة إلى أنها سترفع من القيمة المضافة لمنتجات الألمنيوم، فضلاً عن توفيرها لكمية أكبر من المعدن المنصهر للصناعات التكميلية.

٦- تصنيع السقالات وأجزائها (Scaffoldings and scaffolding parts)

يتزايد الطلب العالمي على مواد وأجزاء السقالات بشكل مستمر، وتدل الزيادة المستمرة في استيراد السلطنة ودول الخليج للسقالات على وجود سوق واعدة في هذا المجال، فالسلطنة تستورد ٨٠٪ من السقالات من دولة الإمارات العربية المتحدة، و١٥٪ من الصين، على الرغم من أنها تمتلك إمكانيات كبيرة لإنتاج وصناعة منتجات السقالات محليا. ويمكن تصنيف هذه المنتجات إلى ٦ أصناف رئيسية، إلا أن أكثرها استخدامًا في السلطنة هما: سقالات كابلوك، وأنابيب ومعدات الحاملات. ولذلك، تعتبر أنشطة السلطنة المرتبطة بتصنيع السقالات مقصورة على تصنيع هذين الصنفين فقط. في حين تستخدم الأصناف الأخرى من السقالات وفق متطلبات كل مشروع على حدة.

وتتطلب المبادرة ثلاث مراحل من التنفيذ، تتعلق المرحلة الأولى استقدام المستثمر وإعداد استراتيجية القيمة المحلية المضافة، أما المرحلة الثانية فتتمثل في البناء ثم التشغيل، ويعقب ذلك المرحلة الأخيرة المتمثلة في عملية المتابعة والتقييم.

والموقع المقترح للمبادرة هو مدينة صحار، نظرا لقربها من منطقة صحار الصناعية والمنطقة الحرة وميناء صحار. وفي حالة التوسع في هذا النوع من الصناعات، ستصل القدرة الإنتاجية للسلطنة إلى نحو ٢٠-٥٠ طن في السنة، وستساهم بإيرادات تصل إلى ٩,٥ مليون ر.ع. بحيث تكون ٨٠٪ من المواد الخام المستخدمة مصنّعة محليا، بينما سيتم استيراد ٢٠٪ منها فقط، كما سيعمل تعزيز إنتاج السقالات وأجزائها محليا على ضخ استثمارات بقيمة ٦,٤ مليون ر.ع.، وتوفير ١٧٠ فرصة عمل تشغيلية و٧٣ فرصة عمل تطويرية، مما سيزيد من مستوى مهارات العامل العماني. كما سيمتد أثر صناعة السقالات إلى توفير فرص استثمارية في مجال الخدمات المختصة بالسقالات.

© Tanfeedh 2017

الجهات المنفّذة:	• شركة تنمية نفط عمان	
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة النفط والغاز • وزارة المـالية	• شرطة عمان السلطانية • وزارة القوى العاملة • الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثـــراء)

٧- صناعات الألمنيوم التكميلية ومنتجات الصلب (تتضمن ٣ مشاريع)

تهدف هذه المبادرة إلى استغلال منتجات الألمنيوم عن طريق تحسين أنشطة الصناعات التكميلية للاستخدام المحلي والتصدير، وهي تستهدف تصنيع ثلاثة منتجات رئيسية في أدنى سلسلة القيمة المضافة، وهي: العجلات، الصمامات، والحواف.

١) **العجلات:** إنتاج العجلات في هذا المشروع سيزيد إلى ٢ مليون طن سنويّا. سيوفر مصنع صحار للألمنيوم ٤٥٪ من المواد الخام اللازمة لصناعة العجلات. لذلك يُقترح أن يكون موقع المشروع بجانب مصنع صحار للألمنيوم في منطقة صحار الصناعية، وذلك لتقليل تكلفة نقل المواد الخام. وسيمتد خط الإنتاج للعجلات إلى ١٢ خطوة مدعومًا بخدمات التصميم الهندسي. وسيعمل هذا المشروع على توفير حوال ٧٨٠ وظيفة تتطلب مهارات مختلفة، بالإضافة إلى زيادة الصادرات بمبلغ ٨ مليون ر.ع في عام ٢٠١٧م، و١٨ مليون ر.ع. بحلول عام ٢٠٢٠م. وتعتبر الهند والولايات المتحدة من أبرز المستوردين لهذه الصادرات.

٢) **الصمامات:** يتم تغطية ١٠٠٪ من الطلب على الصمامات في قطاع النفط والغاز في السلطنة عن طريق الاستيراد من الخارج. ويضيف تصنيع الصمامات داخل السلطنة ما نسبته ٣٨٪ إلى قيمة المواد الخام الموجودة محليّا. وتخطط شركة (كوسو الخليج) لتغطية الطلب على الصمامات محليّا في السنة التشغيلية الخامسة، واستخدام مدخلات محلية في عملية الإنتاج. وقد تم تحديد موقع تصنيع الصمامات في منطقة المسفاة بولاية بوشر لقربها من مطار مسقط الدولي (للتصدير). والمصنع في الوقت الراهن في مرحلة التشغيل، حيث ينتج ٥٠ صماما شهريًا. وبحلول عام ٢٠٢٠م سيعمل المشروع على توفير ١٠٠ فرصة عمل بمهارات مختلفة. ويتطلب التوسع في تصنيع الصمامات من الشركة ثلاث مراحل تمتد على ثلاث سنوات، بحيث سيصل عدد الصمامات المصنعة إلى ٢٢٨٠ صماما.

٣) **الحواف:** تستورد السلطنة حواف بقيمة ١١ مليون ر.ع. أغلبها من دول الخليج والصين. والموقع المقترح للمشروع هو منطقة نزوى الصناعية. ويتطلب تنفيذ المشروع ثلاث مراحل على مدار ست سنوات. تنتهي المرحلة الأخيرة بتصنيع ٨٢٠٠ طن من الحواف. كما سيوفر المشروع حوال ١٣٠ وظيفة بحلول عام ٢٠٢٢م.

وفي المجمل، ستعمل المبادرة على توفير ٣٥٠ وظيفة مباشرة، وتعزيز الفرص في مجال الصناعات التكميلية بالسلطنة.

الجهـات المنفّذة:	• شركة صحـار للألمنيوم • شركة تنمية نقط عمان • شركة كوسو الخليج KOSO Gulf LLC	
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصنـاعـة • وزارة المـالية • شرطة عمـان السلطانية	• وزارة القـوى العـاملة • صحـار للألمنيـوم • شركة تنمية نفط عمـان

٨- مصنع لتصميم وصناعة أدوات القطع المعدنية والقوالب

تتطلب عمليات تصنيع المنتجات تأمين القوالب وأدوات القطع اللازمة للإنتاج، إذ أن هنالك حاجة لتأمين قالب تخصصي واحد على الأقل لكل نوع من المنتجات، سواء المعدنية أو البلاستيكية أو حتى تلك المصنوعة من مواد أخرى. ويعتبر تصميم وتصنيع القوالب وأدوات القطع من التكنولوجيات العالية الدقة لما تحتاجه من عمليات تصنيع وتجميع وتحقيق المساحات اللازمة لتكامل أجزاء تلك القوالب وأدوات القطع. ومن المتعارف عليه هندسيا بأنه لا تقوم صناعات تحويلية متقدمة في أي بلد بدون اكتساب تقنية تصميم وصناعة القوالب، حيث تعتبر تطبيقات هذا المجال واسعة، من بينها صب وقولبة البلاستيك، وتقطيع ومعالجة الصفائح المعدنية. وغيرها الكثير من عمليات التصنيع مثل السباكة والتشكيل.

© Tanfeedh 2017

وعلى الرغم من أن هنالك طلباً متزايداً على القوالب وأدوات القطع المعدنية في السلطنة، إلا أنه لا توجد حاليا أي شركة صناعية تعمل على تصنيع تلك القوالب وادوات القطع، علاوة على عدم وجود مراكز تصميم هندسي تعمل على إعداد التصاميم الهندسية للقوالب وأدوات القطع في السلطنة. حيث يتم تلبية الطلب المتزايد حاليا عن طريق الاستيراد من الخارج، وتتراوح الأسعار الاستيرادية للقوالب وأدوات القطع بين ٥٠,٠٠٠ إلى ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وذلك بناءً على حجم ودرجة تعقيد المنتج ودقة ونوعية ومنشأ تلك القوالب.

وعليه، سيتم في هذا المشروع إنشاء وتشغيل مصنع ريادي لتصنيع القوالب وأدوات القطع، علاوة على إنشاء مركز تصميم هندسي لها، وبالتالي سيتيح هذا المشروع امتلاك المعرفة وبالتالي فتح آفاق لتصميم وتصنيع آلاف المنتجات الجديدة

الجهات المنفّذة:	• جامعة صحـار	
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصناعة • عدد من شركات تصنيع وتشكيل المعادن في السلطنة • شركات المنتجات البلاستيكية	• شركات معالجة وتعبئة الأطعمة • شركة تكامل للاستثمار

ج- المواد غير المعدنية (غير الفلزية)

يعتبر هذا القطاع الفرعي من أبرز القطاعات نموا بالسلطنة بحكم عدد المشاريع الإنشائية ومشاريع البنى الأساسية الجديدة التي تستهلك العديد من منتجاته ومن أهمها الإسمنت. وتستورد السلطنة حالياً الاسمنت من الخارج لسد النقص، إلا أنه ثمة تطور ملحوظ في مصانع الإسمنت العمانية بهدف مسايرة النمو في قطاع الإنشاءات محليا وعالميا. ويشمل هذا القطاع الفرعي أيضا إنتاج الكلس والسيراميك والسيليكون والأملاح الصناعية.

٩- زيادة الإنتاج المحلي من الإسمنت (تتضمن ٥ مشاريع)

ارتفع استهلاك الإسمنت في السلطنة من ٢,٧ مليون طن في السنة في عام ٢٠٠٦م إلى ٩ مليون طن في عام ٢٠١٥م، مما يشير إلى وجود حاجة ماسة لتحسين الطاقة الإنتاجية لخفض الاعتماد على واردات الإسمنت. وتشير الاحصائيات إلى أن ٩٩٪ من الاسمنت المستورد يأتي من دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمثل ذلك ٥٦٪ من الاستهلاك الفعلي للإسمنت في السلطنة، وأما الـ ٤٤٪ المتبقية فيتم إنتاجها عن طريق شركات محلية عمانية، كشركة إسمنت عمان بنسبة ٢٣٪، وشركتي ريسوت والمدينة بنسبة ٢١٪.

وستعمل هذه المبادرة على زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣٠٠ مليون ر.ع، فضلا عن توفير حوال ١,٢٠٠ وظيفة مباشرة، وتحفيز أعمال الإنشاءات المحلية. وتنقسم المبادرة إلى ثلاثة مشاريع فرعية:

١) **مصنعان جديدان للإسمنت:** ثمة إمكانية لبناء مصنعي إسمنت في المنطقة الاقتصادية بالدقم لتغطية الحاجة المحلية وتقليص الاستيراد من الخارج بسعة إنتاجية تصل إلى ٣ ملايين طن سنوياً لكل مصنع على حدة، مع امكانية تشغيل المصنعين باستخدام الفحم لتوليد طاقة مقدارها ٨٠ ميغاواط، وبيع الطاقة الإضافية لمشاريع أخرى.

٢) **مصنع للإسمنت الأبيض:** الإسمنت الأبيض عبارة عن سوق فرعي متخصّص لوحظ تناميه في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع الاستهلاك العالمي للإسمنت الأبيض من ٥,٨٠ إلى ٦,٢٥ مليون طن منذ عام ٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٠م، مع نمو سنوي مركب يبلغ ١٪.

ولذلك ثمة إمكانية لبناء مصنع للإسمنت الأبيض في المنطقة الاقتصادية بالدقم، بطاقة إنتاجية تبلغ ٣٠٠,٠٠٠ طن سنويا (يتطلب ٤٩ كيلو واط من الكهرباء لكل طن

© Tanfeedh 2017

«١٥ ميغاواط»)، على أن يتم زيادة الإنتاج في مرحلة قادمة من خلال بناء خط إنتاجي ثانٍ مطابق، ينتج ٦٠٠,٠٠٠ طن في السنة.

٣) **وحدتان لطحن الإسمنت:** يقترح بناء وحدتي طحن إسمنت، إحداهما في الدقم والأخرى في صحار (وذلك لعدم وجود مصانع إسمنت في صحار). ويتوقع أن تصل سعة إنتاج كل وحدة إلى ١ مليون طن سنوياً، ويتطلب إمداد كل وحدة على حدة بطاقة تقدر بنحو ٨ ميغاواط سنوياً، مع استيراد مادة الكلنكر.

الجهات المنفّذة:	• شركة إسمنت عمـان	
الجهات المعنية:	• وزارة التجـارة والصـناعة • هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	• المنطقة الحرة بصحار

د- الصنـاعـات الغذائية

يوجد في الوقت الراهن العديد من الفرص لتطوير سلسلة القيمة المضافة المتعلقة بقطاع الصناعات الغذائية الذي يزخر بالعديد من الفرص الإنتاجية كالفواكه والخضار والأطعمة المعلبة وزيوت الطبخ والدواجن واللحوم والمنتجات السمكية. ومن العوامل التي تعكس أهمية هذا القطاع الفرعي ارتفاع نسبة استهلاك المواد الغذائية في الدول المجاورة وزيادة حجم المواد الغذائية المستوردة.

١٠- مصنع لتجهيز ومعالجة الخضروات

تشكل وفرة الإنتاج المحلي للخضروات في السلطنة فرصة جيدة لتحقيق أقصى قدر من القيمة المضافة للمنتج النهائي، إذ يصل الإنتاج المحلي للخضروات إلى ٣٩٩,١٧٢ طنا، وذلك وفقاً لتقرير وزارة الزراعة والثروة السمكية لعام ٢٠١٥م، وبالرغم من هذا الكم من الإنتاج، إلا أن هناك محدودية في تصنيع المنتجات ذات القيمة التجارية المضافة، والتي ستعمل على تغطية حاجة المستهلك العماني وتقليل استيرادها من الخارج.

تهدف هذه المبادرة إلى توفير منتجات ذات قيمة مضافة من الخضروات والفواكه المحلية، مع تعزيز إمكانية تصديرها، منها (الخضراوات المعلبة، الخضروات المخللة، الخضروات المجمدة، ومنتجات أخرى كصلصة الطماطم ومعجون الطماطم). وقد تم تقدير الإيرادات لهذه المبادرة بنحو ٨٦ مليون ر.ع.، كما ستوفر قرابة ١٣٠ فرصة عمل مباشرة.

وقد تم اختيار منطقة الباطنة كأنسب مكان لإقامة مصنع تجهيز ومعالجة الخضروات، وتحديداً في ولاية السويق وذلك لمبررات عديدة، حيث يعد سهل الباطنة من أفضل المناطق الزراعية في السلطنة، وهو ينتج أكثر من ٥٠٪ من إجمالي إنتاج السلطنة من الخضروات، لتوفر الأراضي الخصبة والمناخ الملائم، كما يعتبر وجود جمعية المزارعين في الباطنة من النقاط المحفّزة لبناء المصنع في ولاية السويق.

الجهات المنفّذة:	• شركة عمان للاستثمارات والتمويل • شركة الحصن للاستثمار • جمعية المزارعين	• شركة الصفاء للأغذية • شركة الطاؤوس للخدمات الصناعية • شركة علي وعبد الكريم التجارية
الجهات المعنية:	• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المنتجات الزراعية • الجمعية الزراعية لمزارعي محافظة الباطنة • وزارة الزراعة والثروة السمكية • الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)	• صندوق الرفد • بنك التنمية العماني • الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) • الشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية

© Tanfeedh 2017

١١- تجهيز وتعليب المأكولات البحرية

وفقا لتقرير وزارة الزراعة والثروة السمكية في ٢٠١٥م، بلغ إجمالي السمك العماني الذي تم اصطياده نحو ٢٥٧,١٧٢ طن. كما بلغت إنتاجية السلطنة الكلية للسردين (أسماك السطح الصغيرة) في ٢٠١٥م إلى ٨٢,٦٥٤ طن، أي بزيادة بلغت ٣٢٪ عن ٢٠١٤م. ويصدر من أسماك السردين إلى الخارج قرابة ٧٩,٣٨٩ طن في حين يبلغ الاستهلاك المحلي لهذه الأسماك قرابة ٣,٢٦٥ طن. وتشير جميع الدراسات إلى أن إجمالي مخزون أسماك السطح الصغيرة المتوفرة يصل إلى ٣٣٠,٠٠٠ طن منها ٢٢٢,٠٠٠ طن قابلة للصيد على نحو مستدام سنويا.

إن هذا الحجم من الأسماك المصطاده يتيح للسلطنة فرصا للاستثمار في مجال صناعة الأسماك المعلّبة، لذلك تم اقتراح هذه المبادرة بهدف تحويل الأسماك المحلية المتاحة إلى منتجات ذات قيمة عالية، كما يمكن إنتاج أسماك معلّبة مختلفة النكهات وفي علب متنوعة الأشكال بعلامة تجارية عمانية، منها تعليب سمك السردين، وتعليب سمك التونة، وإنتاج مسحوق السمك وزيت السمك. وستساهم هذه المبادرة في توفير ٥٣٠ فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٠م إلى جانب مساهمتها بما يقارب ١٥٠-٤٠٠ مليون ر.ع. في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تم اختيار المنطقة الصناعية بالدقم كأنسب مكان لإقامة مصنع تعليب سمك السردين والتونة، لتواجد البنية الأساسية والحوافز وسهولة وصول المنتج للأسواق المستهدفة. وقد تم منح الموافقة المبدئية لتشغيل هذا المشروع بالدقم، كما تم توقيع اتفاقيات مع صيادين من المنطقة الوسطى لتزويد المصنع. ويستهدف هذا المصنع إنتاج ٣٠٠ مليون علبة/سنوياً. ولكن يتطلب ذلك توفير قطعة أرض بمساحة ١٠٠٠٠ متر مربع، وتوفير مصدر للطاقة بمقدار ٢٠٠٠ ميغاواط ساعة.

الجهات المنفّذة:	• شركة المحيطات الخمسة لخدمات البيئة • شركة الحصن للاستثمار • الشركة العمانية للاستثمار الغذائي	
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الزراعة والثروة السمكية • هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	• الصيادون • وزارة القوى العاملة • شركة الوسطى لصيد الأسماك

١٢- إنشاء مزرعة ألبان متكاملة

تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان نحو ٣١٪، ويتم استيراد الباقي من خارج السلطنة.، ما يعني أن هنالك فجوة غذائية كبيرة تقدر بنحو ٦٩٪ من منتجات الألبان، وبإنشاء شركة مزون للألبان بولاية السنينة بمحافظة البريمي برأسمال قدره ١٠٠ مليون ر.ع. سوف تبدأ المزرعة بـ ٤٠٠٠ بقرة في السنة الأولى ليصل العدد إلى ٢٥,٠٠٠ بقرة بعد ١٠ سنوات، الأمر الذي سيعمل على تعزيز الاكتفاء الذاتي من الألبان ومشتقاتها من ٣١٪ حالياً إلى ٦٨٪ في عام ٢٠٢٠م. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان ومشتقاتها في عام ٢٠٣٥م لتصل إلى أكثر من ١٠٠٪ وإلى ١٣٥٪ في عام ٢٠٤٠م مع دخول منتجين آخرين في مجال الألبان.

الجهات المنفّذة:	• شركة مزون للألبان	
الجهات المعنية:	• الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة	• وزارة الزراعة والثروة السمكية • وزارة التجارة والصناعة • وزارة القوى العاملة

© Tanfeedh 2017

١٣- مشروعان لإنتاج اللحوم البيضاء وآخر لإنتاج أمهات الدواجن

تتضمن المبادرة إنشاء مشروعين أحدهما لإنتاج اللحوم البيضاء والآخر لإنتاج أمهات الدواجن. وبالنسبة للحوم البيضاء فإن نسبة الاكتفاء الذاتي تصل حالياً إلى ٣٦٪. وعند إنشاء المشروع يتوقع أن ترتفع النسبة لتصل إلى ٧٥٪ في عام ٢٠٢٠ ومن ثم إلى ٨٦٪ في عام ٢٠٣٠ لتصل إلى نحو ٩٦٪ في عام ٢٠٤٠م.

وسوف يتم إنشاء شركة النماء للدواجن برأسمال قدره ١٠٠ مليون ر.ع. في منطقة الصفا بولاية عبري والتي سوف يصل إنتاجها السنوي إلى ٦٠ ألف طن، أما بالنسبة لأمهات الدواجن فسيتم إنشاء شركة أصول للدواجن بولاية هيما بمحافظة الوسطى ومن المتوقع أن تنتج نحو ١٥٠ مليون بيضة للاستهلاك في السوق المحلي وإمكانية تصديرها إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

الجهات المنفّذة:	• شركة أصول للدواجن • النماء للدواجن	
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الزراعة والثروة السمكية • الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة	• وزارة القوى العاملة

١٤- تطوير وابتكار منتجات التمور

تشكّل التمور نسبة ٥٠٪ من صادرات الفواكه الصالحة للأكل في السلطنة، حيث احتلّت السلطنة المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون في تصدير التمور بمقدار ٨,٩ ألف طن، مقارنة بالمملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة الأولى بتصدير ٧٢,٩٨ ألف طن، ودولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بتصدير ٣٨,٦٩ ألف طن، وذلك بناءً على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام ٢٠١٣م.

وفي إطار مشروع زراعة مليون نخلة في السلطنة، يتوقع أن يرتفع إنتاج التمور على حسب ما يهدف إليه المشروع بمقدار ٥٤٠٠٠ طن خلال الفترة من عام ٢٠١٦م وإلى ٢٠٢٤م، لذلك تم اقتراح عدة توصيات ليتم تنفيذها من أجل تطوير هذا المنتج، تتمثل في تطوير وإيجاد منتجات جديدة من التمور، وتحسين الكفاءة الإنتاجية للنخيل، إلى جانب تطوير رأس المال البشري، علاوة على وضع إطار استراتيجي وطني لإدارة مشروع المليون نخلة. كما تتضمن الاقتراحات تعزيز الأمن الغذائي في السلطنة وإيجاد مشتقات للتمور ذات قيمة عالية، بالإضافة إلى إيجاد مُحلّيات من التمور بدلا من تلك المستوردة والدخول في شراكات استثمار مع جهات عالمية. ومن المتوقع أن تساهم هذه المبادرة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢٩٠ مليون ر.ع. مع توفير ٤٤٠ فرصة عمل.

الجهات المنفّذة:	• الشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية (تنمية) • مركز الابتكار الصناعي	
الجهات المعنية:	• وزارة الزراعة والثروة السمكية • جمعية المزارعين • المزارعون المحليون	• الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) • الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)

هـ- الطاقة

تعدّ مصادر الطاقة من الممكّنات الرئيسية المعزّزة لقطاع الصناعات التحويلية، حيث أنها تساهم في دعم الإنتاج لمختلف مجالات القطاع الرئيسة والفرعية. وثمة العديد من الاعتبارات المتعلقة بهذا الجانب والتي ستعمل على تحسين كفاءته وفعاليته، ومنها تنويع مصادر الطاقة وإدارة وترشيد استغلال مصادرها. ومن أهم العوامل المؤثرة على جودة هذا القطاع هي السياسات والتشريعات الحكومية التي تحدد آلية استغلال هذه الموارد وتكلفتها السوقية.

© Tanfeedh 2017

١٥- صياغة سياسة بيئية وطنية لقطاع الطاقة

ثمة معايير بيئية تقيّد تقنيات توليد الطاقة، مما يحدّ من قدرة المشاريع الاستثمارية على إيجاد مصادر بديلة لتوليد الطاقة. ولذلك تشجع هذه المبادرة على وضع سياسة بيئية وطنية جديدة ترتبط بتوليد الطاقة من مصادر بديلة وفق الممارسات الدولية. ففي الوقت الذي توجد فيه معايير بيئية معمول بها لاستخدام الغاز الطبيعي والفحم والنفط؛ إلا أن هنالك غياب لمعايير تتعلق بالفحم، والديزل، والمخلفات. وبالتالي فإن افتقار السلطنة للمعايير البيئية اللازمة لاستخدام مصادر الطاقة الأخرى يحول دون قدرتها على الاستثمار في هذه المصادر، علماً بأن المعايير التي تقوم وزارة البيئة والشؤون المناخية بإعدادها حالياً لا تأخذ في الحسبان استخدام مصادر طاقة بديلة وتكنولوجيا جديدة.

وفي هذا الشأن تم تحديد أربعة معايير لاتخاذ القرارات حول هذه المبادرة، وهي: البيئة (الهواء، الماء، المخلفات)، والملوثات (مثل أكسيد النيتروجين، ثاني أكسيد الكربون، أكسيد الكبريت، إلخ)، والصحة والرفاهية (مثل أمراض التنفس الحاد والمزمن، مرض الكبد، .. إلخ)، وتكاليف العوامل الخارجية (مثل التخلص من المخلفات، والرعاية الصحية، وغيرها).

الجهات المنفّذة:	• وزارة البيئة والشؤون المناخية	
الجهات المعنية:	• الهيئة العامة للكهرباء والمياه • وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه • وزارة التجارة والصناعة • غرفة تجارة وصناعة عمان	• وزارة النفط والغاز • الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه • هيئة تنظيم الكهرباء • مجلس الشورى

١٦- مراجعة سياسة دعـم أسعار الغاز فيما يتعلق بالاستخدامات الصناعية

تم التركيز في البرنامج على مراجعة سياسة أسعار الغاز المتعلقة بالاستخدامات الصناعية، باعتباره مصدرا أساسيا لنمو قطاع الصناعات التحويلية.

وستعمل هـذه المبادرة على تعزيز الطلب على الغـاز وإعـادة توزيعه، بما يضمن زيادة القيمة المضافة منه في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣٠٠ مليون ر.ع.

وقد تم تحديد ثلاث خطوات رئيسية لتحقيق الاستخدام الفعّال للغاز، تتمثل في الآتي:

١) الانتقال إلى التوزيع المعتمد على السعر الأعلى لبيع الغاز.

٢) توزيع الغاز المدعوم لـ «مشاريع استراتيجية» يكون مبنيا على مدى توفير هذه المشاريع للوظائف، أو تطوير قيمة اقتصادية.

٣) دمج المؤسسات المعنية بالطاقة في كيان حكومي واحد.

علماً بأن هنالك الكثير من الدول سواء النامية أو المتقدمة، تتجه لإلغاء الضوابط التنظيمية في قطاع الغاز، وبالتالي يمكن للسلطنة أن تستفيد من هذه الممارسات. ويمكن في هـذا الجانب إيجاد ضوابط أخرى جديدة، من بينها التعامل مع طرف ثالث لبيع الغاز للمستهلكين (المصانع)، أو تسليم الغاز للموردين الموجودين في أدنى سلسلة القيمة المضـافة، مما يخلـق منافسة فيما بينهم، وغير ذلك من الضوابط.

الجهات المنفّذة:	• وزارة النفط والغاز	
الجهات المعنية:	• الهيئة العامة للكهرباء والمياه • شركة الغاز العمانية • شركة تنمية نفط عمان • غرفة تجارة وصناعة عمان	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة المالية • وزارة البيئة والشؤون المناخية • الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه

© Tanfeedh 2017

١٧- تنويع مصادر الطاقة

تعتبر السلطنة من الدول التي تعتمد على الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة بالرغم من وجود مصادر طاقة متجددة أخرى غير مستغلة بالصورة المطلوبة، وكما هو معلوم فإن ٩٧٪ من كهرباء السلطنة يتم توليدها عن طريق مرافق الغاز، إلا أن إمدادات الغاز في السنوات القادمة لن تكون قادرة على تلبية الطلب المتزايد، مما يحتّم استخدام مصادر طاقة بديلة.

ستعمل هذه المبادرة على تنويع مصادر الطاقة، مع زيادة القيمة المضافة بنحو ٣,٠٠٠ ميغا واط على شبكة الكهرباء. ويمكن التركيز على اثنين من بدائل مصادر الطاقة في السلطنة، وهما:

١) **الفحم:** يعد الفحم حالياً المصدر الأرخص للطاقة، حيث ينتج طن الفحم الواحد (بتكلفة ١٥,٥ ر.ع) ١٩٠٠ كيلو واط مقارنة بـ ١٢٨٠ كيلو واط منتج بنفس السعر عن طريق الغاز الطبيعي، مع وجود محطات لتوليد الفحم حديثة ونظيفة متوافقة مع المعايير البيئية الصارمة.

٢) **الطاقة الشمسية:** للاستفادة من الإشعاع الشمسي العالي في السلطنة، من الممكن تصنيع الخلايا الشمسية واستغلالها في توليد الطاقة الشمسية، ويمكن حساب تكلفة بناء محطات الطاقة الشمسية في السلطنة كالآتي:

أ- **الطاقة الشمسية:** الكيلو واط الواحد يكلف ٢٣٦٢ دولارا أمريكيا، ومع سعة تبلغ ٢٠٠٠ ميجا واط سوف تبلغ التكلفة ٤,٧٢ مليار دولارا أمريكيا.

ب- **محطات الطاقة الشمسية الموضوعة على السطح:** الكيلو واط الواحد يكلف ٤٢٦٦ دولارا أمريكيا، ومع سعة قدرها ٥٠٠ ميغا واط، سوف تبلغ التكلفة ٢,١٣ مليار دولارا أمريكيا.

الجهات المنفّذة:	• الهيئة العامة للكهرباء والمياه	
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة المالية • وزارة البيئة والشؤون المناخية • الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه	• الهيئة العامة للكهرباء والمياه • شركة الغاز العمانية • شركة تنمية نفط عمان • غرفة تجارة وصناعة عمان

9- الابتكار

يعتبر تعزيز مجالات الابتكار من ممكّنات قطاع الصناعات التحويلية لتأثيره الإيجابي على كفاءة وفعالية الإنتاج والقيمة المضافة. وسيعمل تعزيز البحوث العلمية على إتاحة المجال للتعرف على تجارب عالمية متقدمة والاستفادة منها مما سيؤثر على نمو القطاع الصناعي وتطوير الأداء الإنتاجي ومواكبة التغيرات العالمية الحاصلة.

١٨- مركز بحثي متطوّر للصناعات التحويلية

إن عدم وجود مركز بحثي نموذجي للصناعات التحويلية في السلطنة يحد من جهود الابتكار والتطوير فيها، والتي يحتاجها قطاع الصناعات التحويلية لتصميم وصناعة النماذج الأدائية للأجزاء والمنتجات وإجراء الفحوصات والتحسينات عليها. علاوة على أن عدم وجود مركز لتصميم النماذج المبتكرة والأفكار الريادية، وتنمية القدرات والمعرفة الفكرية للموارد البشرية يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها قطاع الابتكار.

ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء وتشغيل مركز الصناعات المتقدمة يتبنى تحويل الأفكار الابتكارية إلى نماذج تصنيعية حقيقة وتقييم أدائيا، فضلا عن التحقق من عمليات تصنيعها بما يسهل من إنشاء خطوط إنتاجية لها. وسيقوم المركز كذلك بتبني ووضع الحلول الصناعية للمعوقات الأدائية التي تواجه الشركات الصناعية ومنها تصنيع الأجزاء للمعدات الصناعية ذات القيمة العالية التي يصعب تأمينها، وذلك من خلال البحوث والدراسات والشراكة مع مراكز بحثية دولية، كمركز بحوث التصنيع المتقدم في جامعة (شيفيلد) في المملكة المتحدة. كما وسيوفر هذا المركز فرصا لتطوير رأس المال البشري المطلوب في القطاع من خلال التدريب المهني على معدات التصنيع والإنتاج المتطورة.

وسيعمل هذا المشروع على رفع المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة ١٠ مليون ر.ع. وتوفير ١٠٠ فرصة عمل مباشرة، فضلا عن تعزيز فرص الصناعات التكميلية لتحقيق القيمة المضافة للمنتجات بالسلطنة، وذلك من خلال القيام بتصميم

© Tanfeedh 2017

وتصنيع واختبار النماذج، بما يؤدي إلى إتاحة فرص استثمارية لإنشاء مصانع وخطوط إنتاجية لها، وفي نفس الوقت سيساهم هذا المركز في توطيد العلاقات الاستراتيجية مع مراكز تصنيعية عالمية لنقل وتعزيز التكنولوجيا وتشجيع جلب رؤوس الأموال والاستثمار في السلطنة من قبل الشركات العالمية الرائدة في مجال الصناعات التحويلية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع سيعمل بالتكامل مع مركز الابتكار الصناعي الذي يقوم بالتمويل والإشراف على تنفيذ مشاريع الابتكار الصناعي، حيث لا يمتلك مركز الابتكار الصناعي ورش تصنيع أو مختبرات فحص أو مركزا هندسيا لتصميم المنتجات، ولذلك فإن تنفيذ هذا المشروع سيكون أساسا داعما لمركز الابتكار الصناعي وسيتيح تنفيذ المشاريع الابتكارية المرتبطة به.

الجهات المنفّذة:	• جامعة صحار
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصناعة • الهيئة العمانية للشراكة من أجل التنمية • الشركات الصناعية بالسلطنة • الشركات الأستثمارية • مركز الابتكار الصناعي

١٩- دعم مركز الابتكار الصناعي الحالي

يعاني مركز الابتكار الصناعي من تحديات عديدة تحدّ من تأديته مهامه في دعم وتمكين الإبتكار في القطاع الصناعي الوطني بشكل فعّال، وتعزى هذه المشكلة إلى وجود العديد من التحديات المتعلقة بالحوكمة، وتوفر المخصصات المالية، والكوادر البشرية. ومن المهم إدراك أهمية الابتكار والصناعة المعرفية ونقل التكنولوجيا، وإستثمار الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، والتعاون بين القطاع الصناعي والأكاديمي والحكومي على الصعيدين المحلي والخارجي. وتسعى هذه المبادرة إلى تحويل مركز الابتكار الصناعي إلى شركة حكومية تحت مظلة المؤسسة العامة للمناطق الصناعية ووزارة التجارة والصناعة، وتتميز بالاستقلال المالي والإداري، وتملك الصلاحية لتطوير اللوائح القانونية والتشريعية بما يتناسب مع المهام الجديدة الموكله إليها والموضحة أدناه، حيث سيتم الإشراف على إدارة المركز من قبل مجلس إدارة يمثله اعضاء من الجهات المعنية ادناه ويديره رئيس تنفيذي. وعليه سيعمل المركز على خلق وتفعيل بيئة ابتكار قوية تدعم تحقيق أهداف البرنامج الوطني "تنفيذ" بشأن رفع مساهمة القطاع الصناعي المعرفي في الدخل القومي والتنويع الاقتصادي.

ويسعى المركز إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية، هي:

- تفعيل التعاون التكاملي بين القطاع الصناعي والأكاديمي والحكومي لإيجاد قاعدة للمعرفة الصناعية، وتطوير رأس المال البشري لتعزيز الكفاءة الإنتاجية الصناعية المبنية على الابتكار، ورفع مستوى التنافسية العالمية.
- تمكين إنشاء مؤسسات صناعية تقوم على الابتكار وتسريع نمو شركات الابتكار المبتدئة.
- تطوير قطاعات صناعية واعدة انتقائيا للنهوض بها نحو التنافسية من خلال إيجاد حلول مبتكرة للتحديات والمشاكل ورفع مستوى التصدير وتبني نماذج عمل قادرة على الدخول للأسواق.
- دعم المصانع القائمة بشكل فردي حسب الطلب للابتكار في المنتج أو العمليات الإنتاجية أو الخدمات أو استثمار الملكيات الفكرية وبراءات الإختراع وتبني نقل التكنولوجيا والمعرفة.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف، سيفعل المركز أربعة برامج تخصصية أساسية وهي:

- برنامج دعم الابتكار في المصانع/الصناعات القائمة.
- برنامج دعم إنشاء وتسريع نمو مؤسسات صناعية تقوم على منتجات مبتكرة لتكون أساس الاقتصاد المعرفي.
- برنامج دعم القطاعات الصناعية الواعدة لتكون محور التنويع الاقتصادي السريع.
- برنامج دعم تفعيل قاعدة المعرفة الصناعية وبناء رأس المال البشري.

وعليه تم التوافق على أن يكون المسمى الجديد للمركز هو مركز الابتكار الصناعي ونقل التكنولوجيا ويقوم على الأسس التالية:

- أن يتم الاعتراف بالمركز كمرجعية وطنية مسؤولة عن كل ما يُعنى بالابتكار الصناعي ونقل التكنولوجيا والمعرفة الصناعية في السلطنة.
- يكون المركز القناة الرسمية للدعم الحكومي الموجه إلى المركز المتطور للبحوث الصناعية بجامعة صحار ويتولى الإشراف عليه بما يخدم الابتكار الصناعي الوطني نظير التمويل الحكومي.
- تتولى المؤسسة العامة للمناطق الصناعية ووزارة التجارة والصناعة تأسيس الشركة الحكومية بمسمى «مركز الابتكار الصناعي ونقل التكنولوجيا» ويتم دعمه وتمكينه حسب

© Tanfeedh 2017

خطة العمل المعتمدة من برنامج «تنفيذ»، بما في ذلك التمويل من قبل وزارة المالية لمدة أربع سنوات، على أن يعمل المركز تدريجيا على استقطاب التمويل الذاتي المبتكر من القطاع الخاص لتغطية التكاليف.

- يتم منح المركز الصلاحيات والتمكين لعقد اتفاقيات وشراكات تعاونية استراتيجية مع خبراء ووكالات دولية للاستفادة من خبراتها في تطوير بيئة الابتكار في السلطنة عن طريق استخدام المنشآت والمرافق وتبادل الكفاءات البشرية داخليا وخارجيا.
- يعمل المركز على الابتكار الموجه لضمان تسريع دعم وتطور الابتكار الهادف إلى رفع مستوى تنافسية السوق محليا ودوليا، ورفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وانطلاقا من أهمية ضمان فعالية المركز في تقديم الخدمات للمستفيدين، فسوف يساهم المركز بما نسبته ٥٠٪ من إجمالي تكاليف كل مشروع، مع التركيز على الابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الصناعي.

ولضمان المحاسبية، يتوجب على المركز أن يحقق مجموعة مؤشرات أداء ونجاح سنوية، وتتمثل في توليد ١٦ وظيفة مباشرة بدرجة خبير واستشاري وفني في مجال الابتكار، علاوة على تأسيس ٥ شركات مبتكرة ناشئة، وتطوير قطاع صناعي واحد ودعم الابتكار في ١٥ مؤسسة صناعية قائمة سنويا، وتأهيل ٣٠٠ شخص كأخصائي ابتكار على مدى السنوات الأربع القادمة.

الجهات المنفّذة:	• مركز الابتكار الصناعي	
الجهات المعنية:	• وزارة التجارة والصناعة • المؤسسة العامة للمناطق الصناعية • وزارة المالية	• الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثـــراء) • وزارة القوى العـاملة • غرفة تجارة وصناعة عمان

الجدول الزمني لتنفيذ مبادرات ومشاريع قطاع الصناعات التحويلية

٢٠١٧

المواد المعدنية (الفلزية)
- السقالات وأجزاؤها
- حواف الكربون الصلب

الابتكار
- دعم مركز الابتكار الصناعي الحالي: إنشاء مشاريع مبتكرة مبدئية

٢٠١٨

البتروكيماويات
- تعزيز الطاقة الإنتاجية لشركة أوكتال لتصل إلى ٩٣٠,٠٠٠ طن
- مصنع لتصنيع أنابيب البولي إيثيلين تريفثالات

المواد المعدنية (الفلزية)
- مصنع القوالب وأدوات القطع المعدنية

المواد غير المعدنية (غير الفلزية)
- وحدة طحن إسمنت بصحار

المواد الغذائية
- مصنع لتجهيز وتعليب المأكولات البحرية

الطاقة
- اكتمال وضع سياسة وطنية خاصة بقطاع الطاقة

الابتكار
- إنشاء المركز البحثي المتطور للصناعات التحويلية: مركز متخصص في تصميم المنتجات، وخدمات النمذجة، وورشة متقدمة للصناعات التحويلية

٢٠١٩

البتروكيماويات
- مصنع أغشية العزل المائي

المواد المعدنية (الفلزية)
- مشروع عجلات الألمنيوم

المواد غير المعدنية (غير الفلزية)
- وحدة طحن إسمنت بالدقم

المواد الغذائية
- مزرعة مزون للألبان
- مصنع أصول للدواجن

الابتكار
- المركز البحثي المتطور للصناعات التحويلية: إعداد تصاميم ونماذج، وتوظيف آلات دقيقة

٢٠٢٠

المواد المعدنية (الفلزية)
- مشروع الصمامات

المواد غير المعدنية (غير الفلزية)
- مصنع للإسمنت الرمادي بالدقم ١
- مصنع للإسمنت الرمادي بالدقم ٢
- مصنع للإسمنت الأبيض

المواد الغذائية
- مصنعين لتجهيز منتجات التمور
- الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع النماء للدواجن بطاقة إنتاجية بنحو ٣٠,٠٠٠ طن سنويا من الدواجن
- مصنع لتجهيز الخضروات والفواكه

الابتكار
- المركز البحثي المتطور للصناعات التحويلية: انضمام متدربين لبرنامج المركز
- دعم مركز الابتكار الصناعي: شركات داعمة للابتكار، تدريب الموارد البشرية

© Tanfeedh 2017

قطاع السياحة

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

نظرة عامة

لا تزال مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة منخفضة، حيث بلغت في المتوسط ٢٫٢٪ خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٥م. وتحتل السلطنة المركز الخامس بين دول مجلس التعاون في عدد السياح الواصلين والمقيمين لليلة واحدة على الأقل، أي ما يعادل ٤٪ فقط من ٤٩ مليون زائر لدول المجلس خلال عام ٢٠١٤م.

وتشير التصنيفات العالمية إلى أن السلطنة لم تحقق الإيرادات المرجوة مقارنة بإمكانيات القطاع وامتلاكها للعديد من المقوّمات الثقافية والتراثية المتجلية في الفنون والموروث الشعبي والقلاع والحصون والمساجد والأسواق التراثية والمقابر التاريخية، التي يمكن استغلالها كعناصر جذب للعديد من السياح حول العالم. كما تتميز السلطنة بطبيعتها الفريدة الزاخرة بالعديد من المحميات والكهوف الطبيعية والكثبان الرملية وسلاسل الجبال والجزر والعيون المائية، التي ينبغي استغلالها لتسويق وتعزيز صورة السلطنة سياحيا. بالإضافة إلى أن موقع السلطنة الاستراتيجي المتوسط بين قارات العالم الكبرى الثلاثة (آسيا وأفريقيا وأوروبا) سيعزّز من قدرتها على استضافة وتنظيم الفعاليات الدولية والإقليمية الكبرى. فكل تلك المقومات تعدّ فرصا واعدة لرفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

تحتل السلطنة المرتبة الخامسة خليجياً من حيث أعداد السياح، ما يعادل ٤٪ فقط من إجمالي عدد الزائرين البالغ عددهم ٤٩ مليون زائر للدول الست في عام ٢٠١٤

أعداد السياح الدوليين القادمين إلى دول مجلس التعاون (بالمليون)

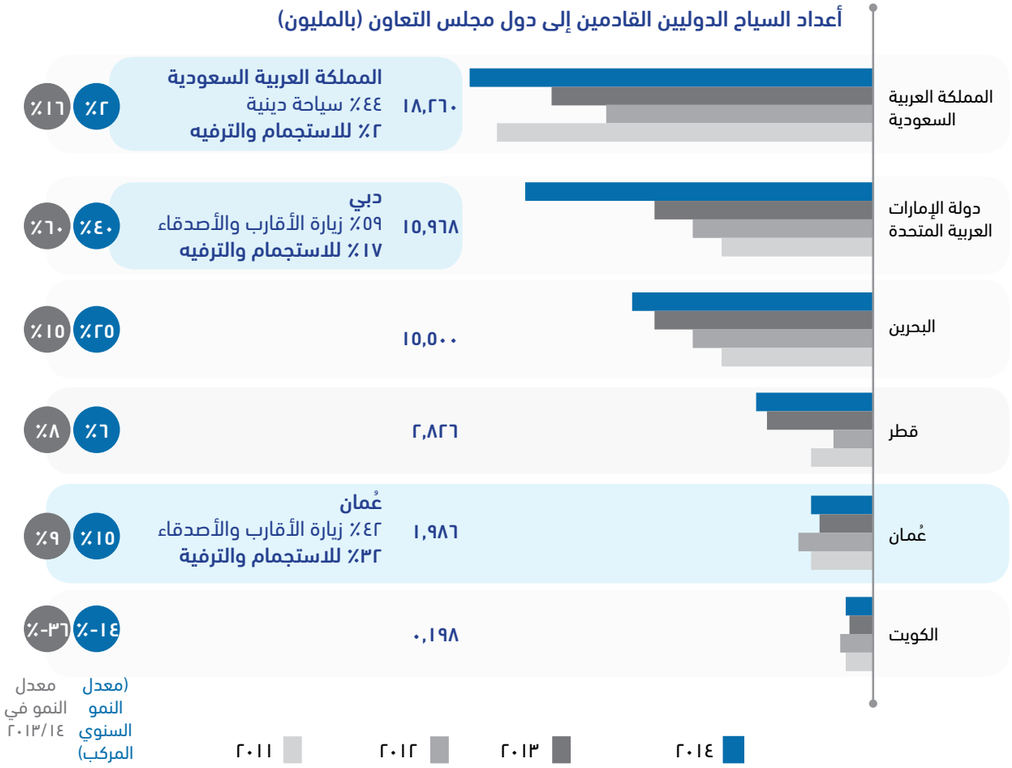

المصدر: إحصاءات منظّمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة ٢٠١٦، بيانات البحرين من البنك الدولي، بيانات الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٤ من الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بالإمارات العربية المتحدة

© Tanfeedh 2017

أبرز التحديات والتوجهات التي نوقشت في المختبرات

تتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها قطاع السياحة في تعقيد وطول فترة إجراءات تقديم الطلبات للحصول على الموافقات اللازمة، وغياب الخدمات والمنتجات والأنشطة السياحية المبتكرة، بالإضافة إلى عدم فاعلية الإنفاق على العملية التسويقية، الأمر الذي لا يعكس الصورة الثرية للثقافة والتراث العماني، وبالتالي يحول دون نمو القطاع بالشكل المطلوب. علاوة على ذلك، يعاني قطاع السياحة من تداخل الاجراءات التي تتبعها الجهات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بإصدار التراخيص والموافقات الأساسية. كما أن هناك صعوبة في تحقيق معدلات النمو المستهدفة في القطاع.

التقرير الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي في ٢٠١٥ بشأن السفر والسياحة: يصنف السلطنة على أنّها لم تحقّق إمكانياتها السياحية، وتراجعت في التصنيف من المرتبة ٥٧ إلى المرتبة ٦٥

WORLD ECONOMIC FORUM

لم تستغل إمكاناتها في مجالات السياحة والسفر بشكل كافٍ

قامت بتوفير بيئة أعمال قوية، وتطوير بنى أساسية ملائمة، وتنمية منافذ سياحية خاصة

دول مجلس التعاون الخليجي الأولى	تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي (من بين ٦)	سياسة السفر والسياحة والظروف التمكينية
الإمارات العربية المتحدة	٣	• إيلاء الأولوية للسفر والسياحة
الإمارات العربية المتحدة	٣	• الانفتاح العالمي
المملكة العربية السعودية	٢	• تنافسية الاسعار
الإمارات العربية المتحدة	٣	• الاستدامة البيئية

دول مجلس التعاون الخليجي الأولى	تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي (من بين ٦)	البيئة التمكينية
الإمارات العربية المتحدة	٤	• بيئة الأعمال
قطر	٣	• السلامة والأمن
قطر	٣	• الصحّة والنظافة العامة
قطر	٥	• الموارد البشرية وسوق العمل
الإمارات / البحرين	٦	• جاهزية المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا

دول مجلس التعاون الخليجي الأولى	تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي (من بين ٦)	الموارد الطبيعية والثقافية
المملكة العربية السعودية	٣	• الموارد الطبيعية
الإمارات العربية المتحدة	٤	• الموارد الثقافية والسفر للعمل

دول مجلس التعاون الخليجي الأولى	تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي (من بين ٦)	البيئة التمكينية
الإمارات العربية المتحدة	٥	• البنية الأساسية للنقل الجوّي
البحرين	٤	• البنية الأساسية الأرضية والبنية الأساسية للمطارات
الإمارات العربية المتحدة	٤	• البنية الأساسية للخدمات السياحية

التحسينات المطلوبة نقاط القوّة

- ضعف جودة أداء النقل الجوّي
- محدودية الربط بين البنية الأساسية الجوية والأرضية
- انخفاض حصّة المناطق البحرية المحمية
- افتقار سياحة الأعمال للاهتمام الكافي
- عدم كفاية الغرف الفندقية
- الافتقار لكوادر مؤهّلة في قطاع السياحة
- انخفاض تنافسية أسعار الفنادق
- تعقيد إجراءات تحصيل التأشيرات

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول السفر والسياحة ٢٠١٥؛ خطّة التنمية الخمسية التاسعة

© Tanfeedh 2017

ينبغي تنمية الاستثمارات بشكلٍ مضاعف لتحقيق طموحات السلطنة في هذا القطاع، مما يحتم تسهيل الاستثمار من القطاع الخاص

- الاستثمار والتمويل
  - محدودية برامج تشجيع الاستثمار للقطاع الخاص والمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة
  - محدودية التمويل والقّدرة على إنجاز المشاريع

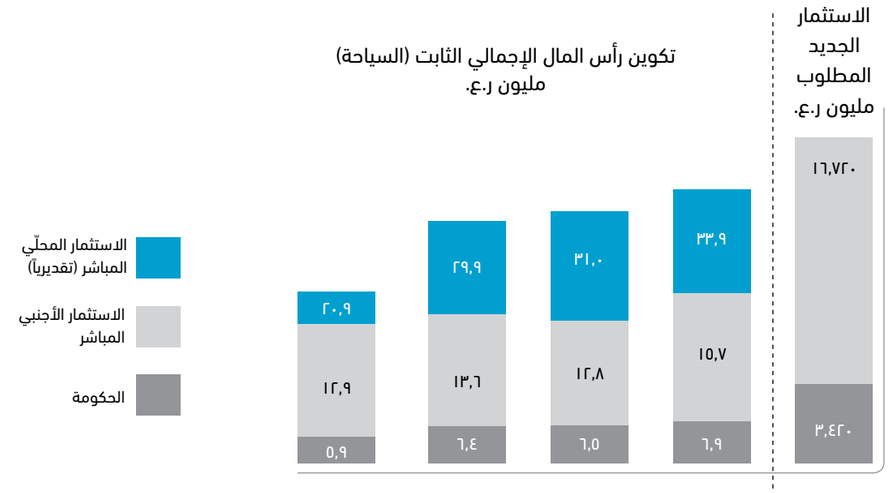

ملاحظة: الاستثمار الجديد المطلوب بناءً على استراتيجية السياحة ٢٠٤٠

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الحكومة (الاستثمارات)، الاستثمار الأجنبي المباشر (الفنادق والمطاعم)، تكوين رأس المال الإجمالي الثابت (الفنادق والمطاعم)

ما زالت هناك فرصة لتحسين واقع التعمين في القطاع، خاصّة إذا ما ازدادت فرص الوظائف في القطاع السياحي في ظل زيادة معدلات النمو

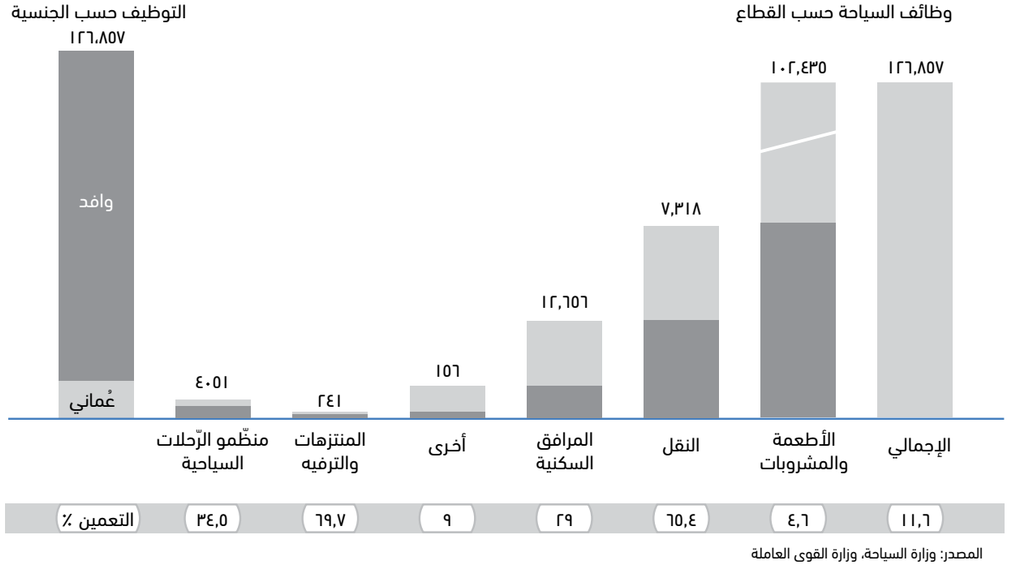

المصدر: وزارة السياحة، وزارة القوى العاملة

© Tanfeedh 2017

أبرز الفرص والإمكانيات في القطاع

الثقافة والتراث

- يُعتبر الموروث والقيم الأصيلة التي تتسم بها السلطنة من أهم العناصر التي يمكن البناء عليها لجذب السياح الدوليين
- العديد من مقاصد الجذب السياحي (الثقافية) وتشمل الحصون، والقلاع، والأسواق، والأزقّة، والمساجد الأثرية
- تم تصنيف بعض الحصون والقلاع كمواقع تراثية عالمية مثل قلعة بهلا وحصن جبرين والأفلاج الخمسة ومقابر بات

الثروات الطبيعية الفريدة

- الموقع الاستراتيجي وسهولة الوصول إليه من قبل السيّاح الدوليين
- المواقع الطبيعية الاستثنائية والتي تميز السلطنة مقارنة بنظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي، مثال:
  - المنتجعات الطبيعية وينابيع المياه
  - الكهوف الطبيعية، والجبال، والصحاري، والعديد من الجزر

الفعاليات الإقليمية والعالمية

- من المتوقّع أن يمتد أثر الفعّاليات الضخمة التي ستقام في المنطقة ليصل إلى سلطنة عُمان

الوضع الجغرافي السياسي

- ارتفاع مستويات السلامة والأمن في السلطنة مقارنة بالدّول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

© Tanfeedh 2017

السلامة والأمن

المجلس العالمي للسفر والسياحة - ١٤١ دولة

	تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٥)	التصنيف العالمي (٢٠١٥)
١	قطر	٢
٢	الإمارات العربية المتحدة	٣
٣	عُمان	٩
٤	المملكة العربية السعودية	٢٩
٥	الكويت	٤٣
٦	البحرين	٧١

سيساهم الارتقاء ببيئة الأعمال في السلطنة بشكل مباشر في تطوير قطاعات التنويع الاقتصادي، ومن بينها قطاع السياحة، مما سيعمل على زيادة الأعمال التجارية في هذا القطاع، علاوة على جلب استثمارات داخلية وخارجية إضافية. وتتأثر بيئة الأعمال في قطاع السياحة بالعديد من السياسات والإجراءات التي يجب مواءمتها بين الجهات المعنية لتوفير خدمات أكثر كفاءة وسلاسة للمستفيدين. وترتبط بيئة الأعمال أيضا بالعديد من القوانين والتشريعات التي تعمل على تنظيم القطاع، فضلا عن إجراءات وسياسات الإيجار والاقتراض المتعلقة بالأراضي المستخدمة في الأنشطة السياحية، والسياسات المتعلقة بسوق العمل والتشغيل وإمكانية الحصول على التمويل.

مؤشرات القطاع العامة المستهدفة ضمن هذه المرحلة من البرنامج

١) زيادة عدد السواح الزائرين سنويا بحلول ٢٠٢٠م ليصل الى ٢,٧ مليون زائر (الواصلين والمقيمين لليلة واحدة على الأقل).

٢) زيادة القيمة المضافة لقطاع السياحة من ٠,٧٤٩ مليار ر.ع إلى ١,٠٥٠ مليار ر.ع على الأقل بحلول ٢٠٢٠م.

٣) ضخ استثمارات من القطاع الخاص بما لا يقل عن ١,٨ مليار ر.ع بحلول ٢٠٢٠م.

٤) زيادة عدد الشاغلين الجدد للوظائف التي يوفرها قطاع السياحة من ٢٤,٩٠٠ في عام ٢٠١٦م إلى ٤٥,٩٠٠ بحلول ٢٠٢٠م.

© Tanfeedh 2017

القطاعات الفرعية ضمن هذه المرحلة من البرنامج والمبادرات والمشاريع المتعلقة بها

أ- أنشطة الطبيعة والتحدي والمغامرة	
١	إدارة المواقع الطبيعية والمحميات للاستغلال السياحي
٢	تمكين المواقع الطبيعية لسياحة المغامرات
ب- التراث والثقافة	
٣	إدارة المواقع التراثية للاستغلال السياحي
ج- الفعاليات والمؤتمرات والمعارض	
٤	إعداد التقويم السنوي للفعاليات
د- الترفيه والاستجمام	
٥	تسهيل إنشاء مناطق محلية مخصّصة للمطاعم والمقاهي ذات طابع محلي
٦	إنشاء مشاريع ذات معالم سياحية متفرّدة (Iconic projects)
٧	تسهيل إنشاء المجمعات السياحية المتكاملة والفنادق وأماكن الجذب ذات الطابع المتميز
هـ- السياسات والتشريعات	
٨	إيجاد آليات للتفاوض بشأن توفير خدمات البنى الأساسية للمشاريع السياحية
٩	تسريع إجراءات إعداد مخططات سياحية لمناطق الجذب السياحي في المحافظات التالية (مسندم، الداخلية، مسقط، جنوب الشرقية)
١٠	مراجعة عقود الانتفاع والإجراءات المتعلقة بها
١١	تفعيل مركز خدمات المستثمرين والعملاء بوزارة السياحة
١٢	توفير تسهيلات لرعايا الأسواق السياحية الناشئة المصدّرة للسياح واستكمال نظام التأشيرات الإلكترونية المعمول به حاليا في شرطة عمان السلطانية
و- التسويق والترويج	
١٣	مكتب عمان للسياحة والمؤتمرات
١٤	تفعيل صندوق التنمية السياحية
ز- سوق العمل في القطاع السياحي	
١٥	إيجاد حلول لتشغيل القوى العاملة الوطنية في القطاع السياحي

© Tanfeedh 2017

أنشطة الطبيعة والمغامرة

١ تشجيع الاستثمار الخاص في المواقع الطبيعية والمحميات

٢ تطوير الأنشطة الطبيعية وأنشطة التحدي والمغامرة

الثقافة والتراث

٣ تشجيع الاستثمار الخاص في المواقع التراثية

الفعاليات والاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض

٤ وضع أجندة فعاليات لمدة سنة

الترفيه

٥ إنشاء مناطق محلية مخصصة للمطاعم والمقاهي

٦ إنشاء مشاريع ذات معالم سياحية متفردة

٧ تسهيل إنشاء المجمعات السياحية المتكاملة والفنادق وأماكن الجذب المتميزة

الأنظمة

٨ وضع المخططات السياحية الشاملة لعدد من ولايات ومحافظات السلطنة

٩ إنشاء محطة واحدة كمركز لخدمة المستثمرين و العملاء بوزارة السياحة

١٠ تمديد عقود حق الانتفاع وعقود الإيجار

١١ توفير تسهيلات لرعايا الأسواق الجديدة المصدّرة للسياح

١٢ وضع آلية للتعامل مع مشاريع بالبنية التحتية للقطاع السياحي

التسويق

١٣ إنشاء مكتب عمان للسياحة والمؤتمرات

١٤ تفعيل صندوق التنمية السياحية

التوظيف

١٥ حزمة حلول للتشغيل والقوى العاملة

أ- أنشطة الطبيعة والتحدي والمغامرة

تتميز السلطنة بالطبيعة الخلابة والمتنوعة وتضاريسها المتفردة التي تمكّنها من استيعاب العديد من أنشطة المغامرة والتحدي، واستقطاب هواة هذا النوع من الرياضات من مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يمكن أن ينعكس إيجابا على ازدهار ونمو قطاع السياحة. وثمة العديد من فرص الاستثمار السياحي في مختلف مناطق السلطنة التي تعتمد على تطوير مرافقها وخدماتها وتهيئتها ليحظى زائر المنطقة بتجربة سياحية مثالية، تجعله راغبا في تكرارها مرة أخرى. عليه، يمكن لقطاع السياحة فتح المجال للاستثمار الخاص لإدارة مثل هذه المناطق الطبيعية وتهيئتها بمختلف الوسائل والمرافق الخدمية لممارسة هذا النوع من الأنشطة الترفيهية، الأمر الذي سينعكس على زيادة عدد السياح الراغبين في الاستمتاع بهذه التجارب الفريدة وبالتالي انتعاش قطاع السياحة بالسلطنة.

١- إدارة المواقع الطبيعية والمحميات للاستغلال السياحي

تتمتع السلطنة بتنوع طبيعي مميز يجعلها من أهم دول المنطقة في التنوع الأحيائي، الذي يمكن استغلاله بشكل أمثل في خدمة القطاع السياحي. ففي الوقت الحالي لا توجد آليات للاستثمار في المحميات، الأمر الذي يحدّ من دورها في توفير فرص التشغيل ودعم إيرادات الدولة. وتشير الإحصائيات السياحية إلى أن إجمالي عدد السياح في أهم المواقع والمحميات الطبيعية، وهي وادي بني خالد، ومحمية السلاحف برأس الجنز، والجبل الأخضر، قد وصل في عام ٢٠١٥م إلى ٣٠٧ ألف زائر، ما يمثّل ١٦٪ من إجمالي عدد السياح. وقد ارتفع عدد زوار تلك المواقع منذ عام ٢٠١١م بمعدل ١٢٪. وتدلّ هذه الإحصائيات على أن الفرص كبيرة لزيادة عدد زوار تلك المواقع وتحقيق مساهمة أكثر فاعلية للاقتصاد السياحي للسلطنة، وزيادة الدخل الحكومي، وتقليل الإنفاق على صيانة وحماية تلك المواقع.

وتهدف هذه المبادرة إلى إسناد إدارة المحميات والمواقع الطبيعية بالسلطنة إلى مستثمرين من القطاع الخاص، وفقا لإطار تنظيمي محدّد يهدف إلى جعل تلك المواقع أحد أهم الوجهات السياحية العمانية.

© Tanfeedh 2017

وقد حدّدت المبادرة موقعين كمشاريع تجريبية نموذجية، وهما: محمية القرم الطبيعية، وحديقة القرم الطبيعية كموقع مكمّل، وهو المشروع الأول من ضمن المشاريع التجريبية النموذجية. وقد تم إدراج محمية القرم كمحمية طبيعية في عام ١٩٧٥م، نظرا لما تتميز به من تنوع إحيائي. أما المشروع الثاني فيتمثل في إنشاء حديقة جيولوجية في محافظة الوسطى، نظراً للتنوع البيئي والجيولوجي الفريد. كما تهدف المبادرة إلى جذب ٥٤٠,٠٠٠ زائر إلى الموقعين بحلول عام ٢٠٢٠م، وتوفير ١٩٠ فرصة عمل، من المتوقع أن يكون أغلبها للعمانيين.

ويتضمن المشروع الأول توظيف محمية القرم الطبيعية وحديقة القرم كمواقع للسياحة الطبيعية، وتشمل الأنشطة الطبيعية أنشطة مراقبة الطيور، والصيد، والأنشطة الصحية كالعلاجات الطبيعية وفصول اليوجا، والأنشطة التعليمية الترفيهية الموجهة للأطفال. وسيتم تطوير حديقة القرم الطبيعية لتضم حديقة للمغامرات الطبيعية، ومسارات للدراجات الهوائية والجري، وتجسيد ثقافة وموروث السلطنة عبر نماذج مصغّرة.

أما الحديقة الجيولوجية في محافظة الوسطى فسوف تتضمن عدداً من الأنشطة المعنية بالجيولوجيا، مثل المسارات الجيولوجية التعليمية، والأنشطة المرتبطة بمجال التراث الثقافي، مثل القرية التراثية والاجتماعية، بجانب التراث الطبيعي البيئي. ومن المؤمّل أن تعمل تلك المشاريع كنماذج لمشاريع بيئية وطبيعية أخرى، مثل مشروع سد وادي ضيقة، ومحمية السليل الطبيعية.

الجهات المنفّذة	• القطاع الخاص • وزارة البيئة والشؤون المناخية • وزارة السياحة

٢- تمكين المواقع الطبيعية لسياحة المغامرات

تعاني أنشطة التحدي والمغامرة والأنشطة الأخرى المرتبطة بالطبيعة مثل مناطيد الهواء الساخن والطيران الشراعي، والتسلق والمشي في الجبال، وغيرها من الأنشطة والرياضات البحرية والبرية والجوية من عدم وجود قوانين أو لوائح لتنظيم مزاولتها، الأمر الذي يصعب على الشركات المتخصّصة الانخراط في مثل هذا المجال الذي يعتبر واحداً من المميزات التنافسية لقطاع السياحة بالسلطنة، نظراً لتوافر المقومات الطبيعية.

وتركز المبادرة على ضرورة وجود نظام لتحصيل تراخيص مزاولة أنشطة المغامرة والتحدي، على أن تقوم الجهات المعنية بالتأكد من توفّر معايير الأمن والسلامة، فضلا عن تخصيص أماكن محددة لممارسة تلك الأنشطة. كما تتضمن المبادرة أيضا إقامة مشروع "بوكس كامب" في الأشخرة باستثمار خاص، بهدف إعادة تدوير حاويات النقل البحري واستخدامها كأماكن للإقامة على ساحل شاطئ الأشخرة، تشجيعا لسياحة الرياضات البحرية في تلك المنطقة.

الجهات المنفّذة	المشـروع
وزارة السيـاحة	ترخيص أنشطة التحدي والمغامرة والأنشطة المرتبطة بالطبيعة بالتنسيق مع الجهات المعنية
مستثمر خاص – عالم عمان للسياحة	بوكس كامب

ب- التراث والثقافة

تحظى السلطنة بموروث ثقافي وتراثي متفرّد يتجلّى في فنونها الشعبية المتعددة وامتلاكها لقرابة ٥٠٠ حصن و٨٥٠ قلعة والعديد من المقابر التاريخية، بالإضافة إلى خطوط الأفلاج القديمة الممتدة في مختلف مناطق السلطنة. فهذه المواقع الثقافية تمثّل فرصا مثالية للاستثمار والتسويق السياحي الأمر الذي سيعزّز من إمكانياتها للنمو بالقطاع. ولتحقيق هذه الرؤية ينبغي تسهيل عملية استغلال بعض المناطق التراثية لأغراض سياحية تصب في صالح تحقيق الاستراتيجية العمانية للسياحة ٢٠٤٠م. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إدراج قلعة بُهلاء وسورها، ومستوطنة ومدافن بات، فضلا عن خمسة أفلاج عمانية، ضمن لائحة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، تعبيرا عن أهمية ومكانة هذه المواقع الأثرية التاريخية.

٣- إدارة المواقع التراثية للاستغلال السياحي

تمتلك السلطنة تراثاً ثقافياً غنيّاً بأكثر من ٥٠٠ قلعة وحصن و٨٠٠ موقع ثقافي وتراثي، تستدعي التسويق الفعّال ليتم تعزيز فرصها السياحية الكامنة، ومن هنا ينبغي على السلطنة أن تركّز على مواطن قوتها الرئيسية وتستغلها الاستغلال الأمثل. لذلك تم تحديد مواقع تراثية تجريبية، إلا أنه ينبغي تعديل القوانين واللوائح لتمكين وتسهيل استغلالها لأغراض السياحة. وتهدف هذه المبادرة إلى جذب أكثر من ٥٤,٠٠٠ زائر كل سنة، وأن تصل الاستثمارات الخاصة إلى ٢,٥٧ مليون ر.ع.

ويقوم حاليا ١٣٪ من السياح الدوليين بزيارة المواقع التراثية في السلطنة، ويمكن تطوير هذه المواقع من خلال إنشاء أنشطة مختلفة مرتبطة بها لجذب المزيد من السياح. وسيتم طرح إدارة هذه المواقع إلى القطاع الخاص بهدف تقليص تكاليف صيانتها عن كاهل الحكومة وإيجاد سبل مبتكرة لتطويرها.

تقترح المبادرة تعديل بعض القوانين والأنظمة لتسهيل عملية استغلال المواقع التراثية للأغراض السياحية، وتعديل عقود حق الانتفاع للمواقع الأثرية التي تتضمن جوانب مجتمعية وسياحية وبيئية وتراثية.

© Tanfeedh 2017

وقد تم تحديد موقع (حارة البلاد القديمة) في محافظة الداخلية كموقع تجريبي جاهز للتنفيذ، وذلك للمبررات التالية:

١) موقع تراثي جاهز للتنفيذ تملكه الحكومة: تم صيانته بنسبة ٥٠٪ من قبل وزارة التراث والثقافة، مما يجعل تطويره للغرض السياحي أقل صعوبة وتكلفة.

٢) موقع استراتيجي: تتواجد حارة البلاد في موقع استراتيجي في محافظة الداخلية بالقرب من أهم مواقع الجذب السياحي مثل نزوى والجبل الأخضر وجبل شمس والحمراء وبهلاء. وتتميز حارة البلاد القديمة أيضا بتنوع الموارد التراثية التي تتضمن الآبار الطبيعية والينابيع والزراعة، كما تعزز كثافة السكان في المنطقة المشاركة الشعبية والثقافية لتعزيز المشروع.

وتقترح المبادرة استخدام نظام قائم على الشراكة بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة، وتعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال من خلال السماح لها بتوفير الخدمات المساندة، والتي ستتألف من ٤٠ وحدة تجارية للمواقع التجريبية، بما في ذلك خدمات الطعام والمواصلات واستئجار السيارات وغسيل الملابس والصيانة وخدمات ومتاجر يحتاجها السائح كالمحلات الخاصة بالحرفيات والمشغولات واليدوية، ومنتجع صحي علاجي عماني، وغيرها.

الجهات المنفّذة:	• القطاع الخاص
الجهات المعنية:	• وزارة التراث والثقافة • وزارة السياحة • الهيئة العامة للصناعات الحرفية • وزارة الإسكان • وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه

ج- الفعاليات والمؤتمرات والمعارض

تتمتع السلطنة بموقع استراتيجي متوسط لثلاث قارات يمكن استغلاله لاستضافة وتنظيم العديد من الفعاليات والمعارض والأنشطة التجارية التي ستسهم في تعزيز السياحة في السلطنة، حيث يؤدي استقطاب مختلف هذه الفعاليات الكبرى إلى جذب السواح من مختلف الفئات العمرية وإطالة الموسم السياحي بالسلطنة. وتجدر الإشارة إلى أن السواح القادمين لأغراض المشاركة في أنشطة الفعاليات والمعارض والمؤتمرات ينفقون أربعة أضعاف ما ينفق السواح القادمون لأغراض السياحة الترفيهية، الأمر الذي يؤكد على أهمية التركيز على هذا النوع من الأنشطة.

© Tanfeedh 2017

٤- إعداد التقويم السنوي للفعاليات

إن وجود آلية لتوحيد إجراءات تخطيط الفعاليات يعدّ من أهم العوامل التي ستعمل على تسويق السلطنة خارجيا كوجهة لاستضافة الفعاليات، وسيعمل كمحفّز لتوسيع نطاق السياح القادمين إلى السلطنة. وذلك لأن قطاع الفعاليات يعد قطاعاً سياحياً سريع النمو، وبالتالي فإن تطويره سيعزّز السياحة المحلية وسيوفر فرص عمل جديدة للباحثين عن عمل.

عليه، تقترح المبادرة بأن يكون تركيز السلطنة على تحسين مجالات الفعاليات التجارية والرياضية والثقافية والصحية لارتفاع أثرها الاقتصادي، إذ ينفق السياح القادمون لغرض الفعاليات ما يقارب أربعة أضعاف إنفاق السياح التقليديين القادمين لغرض الترفيه والراحة. ومن المهم أيضا الأخذ بعين الاعتبار أن السياحة الرياضية هي الأسرع نموا عالميا في القطاع، حيث تصل القيمة الإجمالية لها نحو ٧,٧٨ مليار دولار أمريكي تقريبا.

وستركّز المبادرة على ثلاثة أنواع من الفعاليات السياحية، وهي: السياحة الرياضية، والسياحة الثقافية والعلاجية، وسياحة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والفعاليات. وتشتمل سياحة الفعاليات على ثلاثة مستويات، هي: الفعاليات الكبرى، والفعاليات والمؤتمرات الدولية، والفعاليات المحلية والإقليمية. وسيعمل دعم سياحة الفعاليات التجارية والفعاليات الكبرى على إيجاد أثر اقتصادي في السوق المحلي، حيث أن الفعاليات التجارية ستولّد ٢٦ ر. ع لكل ريال يتم استثماره فيها، و١٣ ر.ع لكل ريال يتم استثماره في الفعاليات الكبرى.

وتسعى المبادرة أيضا إلى تطوير تقويم سنوي للفعاليات، بهدف معالجة عدم التوافق في توزيع الفعاليات ووجود العديد منها في مواسم معينة، وذلك عن طريق توزيعها بطريقة استراتيجية بين المواسم المختلفة، خلال الفترة بين ٢٠١٧م إلى ٢٠٢٠م. وستتناول المبادرة ٥١ فعالية مقسّمة بين الفئات الثلاث المذكورة (الثقافة والرياضة والفعاليات التجارية والصحية)، كما تسعى المبادرة كذلك إلى علاج تحديات أخرى تواجه نجاح تنظيم الفعاليات، مثل طرح المناقصات المتعلقة بتنظيم الفعاليات، وعمليات تجهيز المواقع، وتنفيذ الفعالية، والتصاريح المطلوبة.

وتهدف المبادرة إلى جذب ١,٢ مليون مشارك، من بينهم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ مشاركا خارجيا، والمساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٠٧ مليون ر.ع. بحلول عام ٢٠٢٠م.

الجهات المنفّذة	مكتب عمان للسياحة والمؤتمرات

د- الترفيه والاستجمام

تتمتع السلطنة بمقومات ثقافية عديدة يمكن استغلالها لتطوير مناطق مخصّصة للترفيه والاستجمام، حيث يمكن إضفاء ميزة

سياحية تمكّن السياح من تجربة مطاعم تختصّ بتقديم أطعمة عمانية تقليدية فضلا عن الاستمتاع بفنون موسيقية شعبية في مركز مدينة متكامل (Downtown). كما تتميز السلطنة بأماكن سياحية ذات طابع تراثي مميز تعد من أهم مصادر جذب السياح (مطرح القديمة وكورنيش مطرح، شاطئ القرم، قرية الخوض) والتي يمكن استغلالها لتعزيز التجربة السياحية للزائرين. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى تطوير وجهات سياحية متفردة وأماكن إقامة (فنادق ومنتجعات صحية...) مع رفع مستوى الخدمات التي تقدّمها لزيادة تنافسيتها.

٥- تسهيل إنشاء مناطق محلية مخصصة للمطاعم والمقاهي ذات طابع محلي (يتضمن مشروعين)

تفتقد السلطنة حالياً إلى التنوع في خيارات المطاعم والمقاهي والتسوق. لذلك فإن إنشاء مناطق مخصصة لذلك سيوفّر خيارات كثيرة ومتنوعة للسياح الدوليين والمحليين للتسوق وارتياد المطاعم والمقاهي التي تتميز بالطابع المحلي. وتقدم هذه المبادرة مقترحا بإنشاء مركز سياحي (Downtown) يتسم بالطابع الثقافي العماني، ويتيح للسياح فرصة الاستمتاع بالأطعمة والمأكولات التقليدية والثقافة والموسيقى العمانية. وتقترح المبادرة استغلال مواقع قائمة حاليا ذات سمة ثقافية وحضارية للتقليل من التكلفة الإجمالية للاستثمار في البنية الأساسية، مثل ولاية مطرح وشاطئ القرم وقرية الخوض. ومن المتوقع أن تدعم المبادرة الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٦,٦ مليون ر.ع، وستعمل على استقطاب ٦٠,٠٠٠ زائر، وتوفير ٢٣٠ فرصة عمل. وتتطلب المبادرة استثمارا يقدر بنحو ٤٨ مليون ر.ع، منها ٢٦ مليون ريال لمشروع صلالة جراند مول، و٢٢ مليون ريال لمشروع مجمع مسقط للمطاعم.

وتسعى المبادرة أيضا إلى عمل تغييرات في الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالمطاعم للارتقاء بجودتها وكفاءتها، لرفع تنافسية السلطنة في توفير هذه الخدمات، حيث أن السياح القادمين للسلطنة يقومون بصرف مبالغ أقل في المطاعم مقارنة بالدول المجاورة.

وقد تم تحديد مشروعين رائدين يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيهما، وهما:

- **مشروع صلالة جراند مول:** عبارة عن مخطّط تجاري متنوع، يمتاز بطابع حضاري، ويقدم للزوار مرافق للتسلية والتسوق. كما سيساهم في إضفاء طابع جديد للتسوق في السلطنة من خلال توفير سلع متنوعة الطابع ومطاعم مختلفة. وتقدّر التكلفة الإجمالية للمشروع بقرابة ٢٦ مليون ر.ع، ومن المتوقع افتتاحه في نهاية عام ٢٠١٨م. وتعتبر وزارة السياحة وبلدية ظفار الجهات الرئيسية المشرفة على المشروع.
- **مجمع مسقط للمطاعم:** يتكون هذا المشروع من مجمع للمطاعم ومركز للتسوق بمساحة إجمالية تقدّر بنحو ١٠,٧٦٧ متراً مربعاً، ويمتاز بطابع تقليدي يعكس ثقافة السلطنة. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع قرابة ٢٢ مليون ر.ع. ومن المتوقع افتتاحه في نهاية عام ٢٠١٩م. وتعتبر وزارة السياحة ووزارة الإسكان وبلدية مسقط جهات رئيسية مشرفة على المشروع.

كما توجد حاليا العديد من الفرص الاستثمارية في المجالات المتعلقة بهذه المبادرة، مثل مشروع سوق مطرح القديم، والتيلفيريك البحري، وحديقة ريام الترفيهية، ومشروع الشجيعية بلازا، والعرين بلازا، وكورنيش مطرح، والممشى التعليمي في ولاية مطرح.

الجهات المنفّذة:	القطاع الخاص	
الجهات المعنية:	• وزارة السياحة • وزارة الإسكان	• بلدية مسقط • بلدية ظفار • وزارة البيئة والشؤون المناخية

٦- إنشاء مشاريع ذات معالم سياحية متفرّدة (Iconic projects) (تتضمن ٤ مشاريع)

تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء معالم سياحية مميزة تتفرد بها السلطنة عن غيرها من الدول، (مثال: برج إيفل في فرنسا). وسيتم دمج هذه المعالم ضمن مشاريع تنموية أكبر وأكثر تنوّعاً لضمان الجدوى التجارية للمشروع. وتتمثل فكرة المبادرة في أهمية وجود معالم سياحية متميزة محاطة بالمطاعم والمقاهي، ومحلات بيع الهدايا التذكارية، وكذلك مرافق عامة مناسبة وكافية، وغيرها من الخدمات، بما يعمل على تشجيع السياح على الإقامة لفترة أطول وتكرار الزيارة.

أمثلة على الخدمات والتسهيلات السياحية:

- المطاعم والمقاهي.
- محلات الهدايا التذكارية والصناعات اليدوية.
- مواقف السيارات، أماكن للصلاة، خدمات الطوارئ، دورات مياه.
- مساحة مفتوحة للعروض والأنشطة السياحية الترفيهية المتنوعة، وكذلك مناظر طبيعية خضراء.
- إنشاء أماكن جذب سياحي وأماكن ترفيهية جديدة لتشجيع السياح على الإقامة لفترة أطول وتكرار الزيارة.

© Tanfeedh 2017

وقد تم تحديد أربعة مشاريع تطويرية من قبل القطاع الخاص، لتكون من أهم المعالم السياحية الفريدة بالسلطنة، على أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع خلال عام٢٠١٧م، وهذه المشاريع هي:

١) مشروع ماونت ويلنيس - شركة جبل بوشر.

٢) مشروع الواجهة البحرية بميناء السلطان قابوس السياحي - شركة عمران.

٣) عُمان ريفيرا (مجمعات يتي وينكت السياحية المتكاملة) - الصندوق العُماني للاستثمار.

٤) الموج مسقط - الموج.

الجهات المنفّذة:	• القطاع الخاص	
الجهات المعنية	• وزارة السياحة • وزارة الإسكان • بلدية مسقط	• وزارة البيئة والشؤون المناخية

٧- تسهيل إنشاء المجمعات السياحية المتكاملة والفنادق وأماكن الجذب ذات الطابع المتميز

مقارنةً مع الدول المجاورة، تعتبر السلطنة حالياً في مرتبة متأخرة في مجال الأنشطة التي تستهدف السياحة العائلية، لذلك تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء مجمعات سياحية متكاملة تجعل من السلطنة وجهة مفضلة وأكثر جذبا لقضاء الإجازات العائلية. ولكي تحقق المبادرة هدفها في جذب السياح إلى السلطنة، وتمديد فترة إقامتهم فيها بمتوسط يوم واحد على الأقل بحلول ٢٠٢٠م، يتطلب ذلك توفير خدمات وتسهيلات متكاملة وأنشطة سياحية متنوعة تزيد من نسبة الطلب عليها، مثل الحدائق المائية، والملاهي الترفيهية، ومراكز للتسوق.

تتمثل فكرة المبادرة في تسهيل إنشاء مناطق الجذب المتميزة، ومشاريع سياحية متكاملة، على أن تتبنى وزارة السياحة فكرة هذه المبادرة بالتعاون مع الجهات المعنية مثل وزارة الإسكان، وبلدية مسقط، ووزارة البيئة والشؤون المناخية، وسيكون الاستثمار من القطاع الخاص بمبلغ يصل إلى ٧٤٦ مليون ر.ع.

ومن المهم أن تستفيد السلطنة من تجربة الدول المجاورة في تعزيز عوامل الجذب السياحي، وخاصة مشاريع جذب السياحة العائلية، كعالم فراري في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك مشروع ليجو لاند والحوض المائي لـ "دبي أكواريوم" والذي يعتبر من أكبر الأحواض المائية في العالم، ويستقطب ٩٠ مليون زائر سنوياً، وحديقة الحيوانات المائية في إمارة دبي، ومتحف الفن الإسلامي في مدينة الدوحة بدولة قطر.

ومما لا شك فيه، إن الافتقار إلى التنوع في توفير عوامل جذب السياحة العائلية يقلّل من فترة إقامة السياح في السلطنة.

© Tanfeedh 2017

ومقارنة مع الدول المجاورة في المنطقة، تصنف كل من إمارتي دبي وأبوظبي في المراتب الأولى من حيث تنوّع أماكن الجذب السياحي والأنشطة الترفيهية الجاذبة للسياحة العائلية، حيث تزيد مدّة إقامة السياح بمعدل يومين.

وبالاطلاع على حجم المعروض من الغرف حالياً في قطاع الفندقة والضيافة بالسلطنة، والبالغ ٨٠٥٨ غرفة؛ فإن الحاجة تبدو ماسّة إلى زيادة المعروض الإجمالي من هذه الغرف بمقدار ٧٩٦٣ غرفة إضافية بحلول عام ٢٠٢٠م، تماشيا مع تزايد العدد المتوقع للزوار بحلول عام ٢٠٢٠م والبالغ نحو ٢,٧ مليون مقارنة بعدد الزوار في عام ٢٠١٥م والذي بلغ ١,٩ مليون زائر.

وتتمثل فكرة المبادرة في إقامة أكثر من ١٥ مشروعا تخدم السياحة العائلية، وتزيد من فترة إقامة السائح المحلي والدولي، على أن تتبنى وزارة السياحة فكرة هذه المبادرة بالتعاون مع الجهات المعنية مثل وزارة الإسكان وبلدية مسقط ووزارة البيئة والشؤون المناخية.

الجهات المنفّذة:	• القطاع الخاص • وزارة السياحة	
الجهات المعنية:	• وزارة الإسكان • بلدية مسقط	• وزارة البيئة والشؤون المناخية

هـ- السياسات والتشريعات

ثمة حاجة إلى إجراء عدد من التعديلات على بعض التشريعات والسياسات الحالية التي تشكل عائقا أمام فرص الاستثمار في قطاع السياحة. إن توافر التشريعات والسياسات المحدّثة والمواكبة للتغيرات الحاصلة سيعمل على توفير بيئة ملائمة لنمو وجذب الاستثمار الداخلي والخارجي للمواقع السياحية، وخصوصا فيما يتعلق بتحسين عقود حق الانتفاع واستئجار الأراضي الحكومية والخاصة وإجراءات تحصيل تصاريح الاستثمار السياحي، فضلا عن سياسات منح التأشيرات لأهم الأسواق السياحية المصدّرة للسياح.

٨- إيجاد آليات للتفاوض بشأن توفير خدمات البنى الأساسية للمشاريع السياحية

تعاني بعض المشاريع السياحية الكبرى من غياب البنية الأساسية اللازمة وصعوبة وصول الخدمات الرئيسية لحدود المشروع. وعليه فمن الأهمية إيجاد كيان أو وحدة تقرّ مبادرات الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في هذا الجانب.

وتقترح المبادرة بأن يتقدم المستثمر بمقترح الشراكة المرتبط بتوفير البنية الأساسية لوزارة السياحة، التي ستقوم بدورها بمراجعة المقترح المقدم والنظر في آليات عمل المستثمر من خلال منحه امتيازات معينة كتمديد فترة حق الانتفاع، والإعفاءات الإيجارية أو الضريبية. وإذا تعذر الوصول إلى إتفاقات لتغطية تكلفة البنية الأساسية المقترح تنفيذها من قبل المستثمر، يرفع الأمر إلى لجنة البنية الأساسية التابعة للمجلس الأعلى للتخطيط.

وتقترح المبادرة كذلك إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لطرح مناقصات خاصة بالبنية الأساسية، ومن المتوقع أن تكون العروض التي يحصل عليها القطاع الخاص أكثر تنافسية.

وقد تم تحديد مجموعة من المشاريع السياحية المتعلقة بهذه المبادرة والمخطط تنفيذها من قبل القطاع الخاص.

٩- تسريع إجراءات إعداد مخططات سياحية لمناطق الجذب السياحي في المحافظات التالية (مسندم، الداخلية، مسقط، جنوب الشرقية)

ثمة حاجة لوضع خطط للتطوير السياحي في بعض المحافظات، وذلك لضمان توسيع دائرة التنمية في مختلف أنحاء السلطنة ومشاركة القطاع الخاص والمستثمرين، ولذلك قامت وزارة السياحة بتحديد أربع مناطق للتطوير السياحي، وهي مسندم، ونزوى / الجبل الأخضر، ومسقط، وصور / رأس الحد، ووضع تلك المناطق ضمن المرحلة الأولى من الخطط التطويرية للاستراتيجية العمانية للسياحة (٢٠١٦ -٢٠٢٠م).

وتهدف هذه المبادرة إلى تخطيط شامل للمناطق الأربع التي تم تحديدها، وتحديد الفرص الاستثمارية فيها.

الجهات المنفّذة:	• وزارة السياحة	
الجهات المعنية:	• المجتمعات المحلية • وزارة الإسكان • البلديات • وزارة البيئة والشؤون المناخية	• وزارة النقل والاتصالات

١٠- مراجعة عقود الانتفاع والإجراءات المتعلقة بها

نظراً للتحديات الكثيرة المرتبطة بالموافقات الحالية لعقود الانتفاع بالأراضي السياحية، والتي في كثير من الأحيان تحول دون جذب المستثمرين لهذه الأراضي، إلى جانب المتطلبات والشروط الخاصة بالأنواع المختلفة من الأراضي؛ فإن هذه المبادرة تهدف إلى إحداث تغييرات قانونية في أسرع وقت ممكن، لتحفيز وتسهيل إجراءات جذب المزيد من الاستثمارات.

تتلخص فكرة المبادرة في إجراء تغييرات قانونية فيما يتعلق بحقوق الانتفاع، بحيث يتم تمديد حق الانتفاع للمستثمر من ٥٠ سنة قابلة للتجديد إلى ٩٩ سنة كحد أقصى فيما يتعلق بالأراضي الحكومية، أما فيما يتعلق بأراضي القطاع الخاص، تمدد الفترة الزمنية من ٣٠ سنة قابلة للتجديد إلى ٥٠ سنة كحد أقصى وذلك لتشجيع الفرص الاستثمارية.

وتقترح المبادرة كذلك نقل صلاحية إصدار الموافقات المتعلقة بحقوق الانتفاع بالأراضي السياحية لوزير السياحة، كما تقترح أيضاً إصدار حق الانتفاع بالأماكن التاريخية والثقافية والمواقع ذات الاهتمام الخاص.

الجهات المنفّذة:	• وزارة السياحة
الجهات المعنية:	• وزارة الشؤون القانونية • وزارة الإسكان

١١- تفعيل مركز خدمات المستثمرين والعملاء بوزارة السياحة

تتلخص فكرة المبادرة في إنشاء مركز متخصّص لخدمة العملاء في وزارة السياحة، يعمل كمحطة واحدة للحصول على جميع الموافقات والتصاريح المتعلقة بالاستثمار السياحي من الجهات المعنية المختلفة مثل: وزارة السياحة، وزارة الإسكان، وزارة البيئة والشؤون المناخية، شرطة عمان السلطانية، الهيئة العامة للدفاع المدني، البلديات، وغيرها من الجهات المعنية وذلك حسب متطلبات كل مشروع، بحيث يقوم المركز بالحصول على جميع الموافقات المطلوبة من مختلف الجهات حسب كل مشروع في مدة زمنية محدّدة.

وسيساهم وضوح الموافقات المطلوبة وسرعة الحصول عليها من مختلف الجهات في تحسين بيئة الأعمال في القطاع، لذلك تقترح المبادرة إنشاء مركز مخصّص لخدمة العملاء في وزارة السياحة يعمل على تحصيل جميع الموافقات المتعلقة بالسياحة، إلى جانب إيجاد إجراءات معيارية واضحة تتناسب مع اتفاقيات مستوى الخدمة (Service level Agreements).

وقد تم وضع تصور فيما يتعلق بالحصول على تراخيص إنشاء الفنادق، يتلخص جوانب المبادرة في النقاط التالية:

١) تقليص المدة الزمنية للحصول على موافقة إنشاء فندق فئة ١ أو ٢ أو٣ نجوم إلى ٢٧ يوم عمل.

٢) تقليص المدة الزمنية للحصول على الموافقة المبدئية لإنشاء فندق فئة ٤ أو ٥ نجوم إلى ١٠ أيام عمل.

© Tanfeedh 2017

٣) تقليص المدة الزمنية للحصول على الموافقة النهائية لإنشاء فندق فئة ٤ أو ٥ نجوم إلى ٢٧ يوم عمل.

كما تم وضع آلية عمل مركز خدمة العملاء، مما سيساهم في تطوير بيئة العمل وجذب الاستثمارات السياحية من خلال اتباع إجراءات التشغيل القياسية (SOP) واتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وذلك لتقييم جودة أداء المركز.

الجهات المنفّذة:	• وزارة السياحة	
الجهات المعنية:	• وزارة السياحة • وزارة الإسكان • وزارة البيئة والشؤون المناخية • شرطة عمان السلطانية	• الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف • البلديات • أخرى

١٢- توفير تسهيلات لرعايا الأسواق السياحية الناشئة المصدّرة للسياح واستكمال نظام التأشيرات الإلكترونية المعمول به حاليا في شرطة عمان السلطانية

تهدف هذه المبادرة إلى العمل على استقطاب الأسواق السياحية الجديدة التي تتربع على قمة الدول المصدرة للسياح، كما توصي بضرورة العمل على توفير تسهيلات لرعايا هذه الأسواق لتعزيز صورة السلطنة سياحيا، فضلا عن ضرورة تسريع استكمال نظام استخراج التأشيرات السياحية عن طريق البوابة الإلكترونية لشرطة عمان السلطانية.

الجهات المنفّذة	شرطة عمان السلطانية

و- التسويق والترويج

ينبغي ترويج وتسويق السلطنة كوجهة سياحية لجميع الفعاليات والأنشطة التجارية والمؤتمرات أو الأنشطة الترفيهية، الأمر الذي من شأنه جذب المستثمرين والسواح من مختلف أنحاء العالم. ويمكن القيام بذلك من خلال تفعيل صندوق التنمية السياحي لتحقيق عائدات يتم إعادة استثمارها لتمويل مكتب عمان للتسويق السياحي وإقامة أنشطة تطويرية أخرى. كما أنه من الضروري تسويق صورة السلطنة سياحيا من خلال استغلال الإعلام الرقمي والحملات الترويجية وتوفير الخدمات الإلكترونية ذات الصلة، وإعداد أجندة متكاملة لفعاليات تحتضنها السلطنة لسنة كاملة.

١٣- مكتب عمان للسياحة والمؤتمرات

تهدف هذه المبادرة إلى إيجاد كيان ترويجي مسؤول عن الترويج للسلطنة كوجهة سياحية عموما، وأيضا كمقصد لسياحة المؤتمرات بصورة خاصة، على أن يتبع المكتب المقترح آليات التسويق التفاعلي والبعد عن البيروقراطية المالية في التعامل مع الجانب التسويقي والترويجي للقطاع السياحي. وتأتى أهمية التركيز على سياحة المؤتمرات، وذلك لأن عوائدها تكاد تصل إلى ثلاثة أضعاف عوائد السياحة الترفيهية، فضلاً عن أن الإحصائيات العالمية تشير إلى أن كل سائح من سياح الأعمال والمؤتمرات يساعد في زيادة السياحة الترفيهية بمعدل سائحين ترفيهيين.

وطرحت المبادرة مجموعة من المهام تتعلق بالترويج لسياحة المؤتمرات، ومنها على سبيل المثال؛ الترويج للسلطنة ووضعها على خارطة وجهات سياحة المؤتمرات العالمية، من خلال العمل كجهة ممثلة لمصالح كافة الشركاء العاملين في هذا المجال، وأيضا القيام بإعداد العطاءات المعنية باستضافة الفعاليات العالمية.

ويتطلب تنفيذ هذه المبادرة التنسيق بين مهام وزارة السياحة واختصاصات مكتب عمان للسياحة والمؤتمرات، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية المخصّصة لأغراض الترويج. وسيتم تمويل نشاط المكتب من خلال نسبة من عائدات الرسوم السياحية، وفقا للمهام الموكلة للمكتب.

وتعتبر وزارة السياحة الجهة المخولة بتنفيذ مبادرة مكتب عمان للسياحة والمؤتمرات بالتعاون مع عدد من الشركاء، منهم على سبيل المثال: إثراء، شركة عمران، الطيران العماني، وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة.

الجهات المنفّذة:	وزارة السياحة

١٤- تفعيل صندوق التنمية السياحية

تقوم وزارة السياحة حاليا بتحصيل ضريبة السياحة وتحويلها إلى وزارة المالية، لتقوم بعدها وزارة المالية بإعادة تخصيصها لوزارة السياحة، مما ينتج عنه بعض التأخير في اعتماد أنشطة الترويج السياحي. وعليه تهدف المبادرة الى زيادة الضريبة السياحية لتكون ٥٪، وتخصيص ٧٠٪ منها لمكتب عمان للسياحة والمؤتمرات و٣٠٪ لأنشطة تنموية وتدريبية أخرى بوزارة السياحة. كما اقترحت المبادرة إعادة هيكلة الضريبة السياحية بحيث يتم اقتطاع ١٪ من ضريبة البلدية التي تفرض حاليا على المنشآت الفندقية وإضافتها إلى ضريبة السياحة، لتصبح ٥٪، على أن تخصّص هذه الزيادة لصندوق التنمية السياحية،

© Tanfeedh 2017

مع الإبقاء على نسبة ٠,٨٪ مخصصة لوزارة التراث والثقافة. وإذا ما تم اعتماد هذه المبادرة فمن المتوقع أن تصل الإيرادات السياحية إلى ما يقارب من ١٨ مليون ر.ع. بحلول عام ٢٠٢٠م.

الجهات المنفّذة:	وزارة المالية

ز- سوق العمل في القطاع السياحي

على الرغم من وجود فرص عمل متعددة في المجالات المرتبطة بقطاع الضيافة والسياحة، إلا أن القطاع يواجه العديد من الصعوبات التي قد تعيق انخراط الشباب العماني للعمل في هذا المجال. عليه، ينبغي تعزيز جاذبية القطاع للباحثين عن عمل من خلال استحداث حزم حلول، تتضمن توفير بعض الحوافز المالية المجزية لجذبهم واستبقائهم في الوظائف. كذلك إلى جانب توفير فرص تدريب وتنمية الكوادر في مختلف مناطق السلطنة لرفع كفاءتهم، بالإضافة إلى الإعداد لحملات ترويجية لزيادة وعي الباحثين عن عمل حول الوظائف المتاحة في القطاع.

١٥- إيجاد حلول لتشغيل القوى العاملة الوطنية في القطاع السياحي

يواجه القطاع السياحي تحديات في جذب العمالة الوطنية للعمل في هذا القطاع، نظرا لغياب المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل في مجالي السياحة والضيافة، مما انعكس سلباً على قدرة القطاع في تشغيل الأعداد المستهدفة.

وتهدف المبادرة إلى مضاعفة عدد القوى العاملة الوطنية في القطاع السياحي بصورة مباشرة بحلول عام ٢٠٢٠م. ومن المؤمّل أن يضاف إلى القطاع السياحي ٢١,٠٠٠ وظيفة جديدة مباشرة، منها ١٠,٠٠٠ فرصة عمل للعمانيين، ليصل بذلك متوسط نسبة التعمين في كافة الأنشطة السياحية إلى ٤٤٪.

وتتضمن المبادرة عدداً من المبادرات الفرعية، منها مراجعة نسب التعمين، وذلك من خلال اعتبار الحد الأدنى للراتب كوحدة لقياس نسبة التعمين، ومن ثم تحتسب نسب التعمين وفقا للراتب الذي يحصل عليه الموظف العماني، فإذا تم على سبيل المثال تعيين موظف عماني في فئة راتب من (٦٥٠ -١٠٠٠) ر.ع، يحتسب الموظف عن موظفين، الأمر الذي من شأنه تحفيز المؤسسات على تعيين العمانيين في وظائف الإدارة الوسطى، وترقية الموظفين العمانيين المجيدين.

وأوصت المبادرة بإعطاء فترة إعفاء من نسب التعمين المقررة في السنتين الأولى والثانية من عمر المنشأة، كما أوصت بتأسيس معهد تدريب للسياحة والضيافة في محافظة ظفار بدعم من القطاع الخاص، وإعادة تفعيل نظام التدريب على رأس العمل المعتمد من قبل وزارة القوى العاملة، والتحول في نظام التفتيش من التفتيش الكمي إلى التفتيش النوعي لمعدلات التعمين، فضلا عن تدشين حملة وطنية لزيادة الوعي حول العمل في القطاع السياحي.

الجهات المنفّذة:	وزارة القوى العاملة

الجدول الزمني لتنفيذ مبادرات ومشاريع قطاع السياحة

٢٠١٦ ٢٠١٧

المواقع الطبيعية
- تسهيل أنظمة الاستثمار

المواقع التراثية
- تسهيل أنظمة الاستثمار

الفعاليات والاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض
- إعداد التقويم السنوي للفعاليات

مجمعات سياحية متكاملة، فنادق، أماكن جذب متميزة
- التشغيل الكلي لوحدة تسهيل المشاريع

الأنظمة
- اكتمال خطط التطوير السياحي لمناطق معينة

٢٠١٧ ٢٠١٨

المواقع الطبيعية والمحمية
- وضع الإطار القانوني لتمكين الاستثمار الخاص في المحميات الطبيعية والمواقع الجيولوجية

المواقع التراثية
- مشروع حارة البلاد

مجمعات سياحية متكاملة، فنادق، أماكن جذب متميزة
- المشاريع التمهيدية تعمل حسب الجداول الزمنية المقررة لها

الأنظمة
- الموافقة على تعديلات حقوق الانتفاع
- تشغيل مركز خدمة العملاء
- تسهيلات لرعايا الأسواق المصدرة للسياح

٢٠١٩ ٢٠٢٠

مناطق محلية مخصصة للمطاعم والمقاهي
- مشروع صلالة جراند مول
- مجمع مسقط للمطاعم

مشاريع ذات معالم سياحية متفرّدة تعمل مشاريع:
- الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس
- ماونت ولنس
- عمان ريفيرا
- الموج مسقط

حسب الجداول الزمنية المقررة لها

© Tanfeedh 2017

قطاع الخدمات اللوجستية

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

نظرة عـامة

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بموقع استراتيجي يؤهلها لتكون مركزا عالميا للخدمات اللوجستية، إلا أنها لم تستقطب سوى ٣,٥٪ من مجموع نسبة التجارة العالمية. وبالنسبة للسلطنة؛ فقد بلغ معدل النمو في قطاع الخدمات اللوجستية - الذي اتسم بالثبات نسبيا - قرابة ٨٪ منذ عام ٢٠١٠م، وبلغت نسبة مساهمة قطاعي النقل البري والبحري منه أكثر من ٦٠٪.

وبالرغم من انخفاض الميزان التجاري للسلطنة بنسبة ٧٥٪ في عامي (٢٠١٤-٢٠١٥م) بسبب الاعتماد الكبير على إيرادات النفط؛ إلا أن إجمالي حجم البضائع المتداولة ارتفع من ٩٣ إلى ١٠٣ملايين طن. وبالنظر إلى تكاليف عمليات التصدير والاستيراد؛ تتسم السلطنة بانخفاض تنافسية تكاليفها مقارنة مع باقي دول مجلس التعاون والمراكز اللوجستية الأخرى.

ارتفع معدل نمو نشاط الشحن الجوي في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ١٠٪ خلال السنوات الست الأخيرة

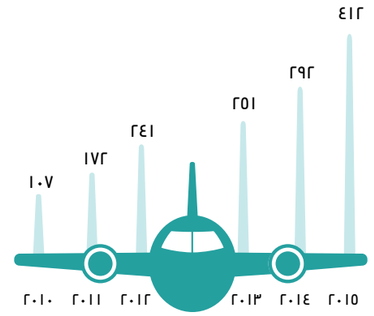

الشحن الجوي
(مليون، طن-كيلومتر)

ارتفعت نسبة السلطنة بواقع ٣٣٪ (الأسرع نموا بين دول مجلس التعاون الخليجي)، إلا أنها تعد من صغار المنافسين في المنطقة (٢,١٪)

تقرير مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي

تحسن تصنيف السلطنة بشكل عام، إلا أن المؤشرات المرتبطة بإجراءات الجمارك والتتبع ودقة التوقيت لاتزال في مرتبات متراجعة

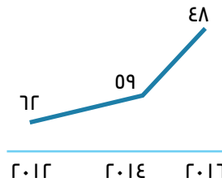

تصنيف قطاع الخدمات اللوجستية

حركة الحاويات في الموانئ
(ألف وحدة مكافئة لعشرين قدم)

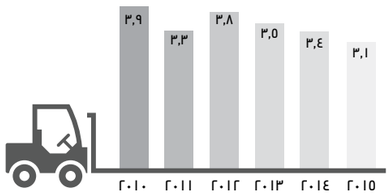

استمر معدل الحمولة وحصة السلطنة من سوق حركة نقل الحاويات في الموانئ في الانخفاض، في ظل النمو الذي يشهده سوق نقل البضائع

معدلات نمو قطاع الخدمات اللوجستية والناتج المحلي الإجمالي

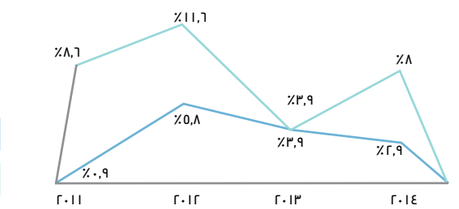

تتزايد معدلات نمو قطاع الخدمات اللوجستية بنسبة حوالي ٨٪ أي بمعدل أسرع مقارنة بمتوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي

القطاعات الاستراتيجية

سيساعد تركيز البنى الأساسية في مناطق مختلفة من السلطنة على تمكين القطاعات الناشئة ذات الإمكانيات الكبيرة كقطاع التعدين وقطاع الثروة السمكية

© Tanfeedh 2017

١ تُعرّف الخدمات اللّوجستية بأنّها مجموعة من الأنشطة التي تشمل خدمات النقل، والشحن، والتخزين، والخدمات الأخرى...

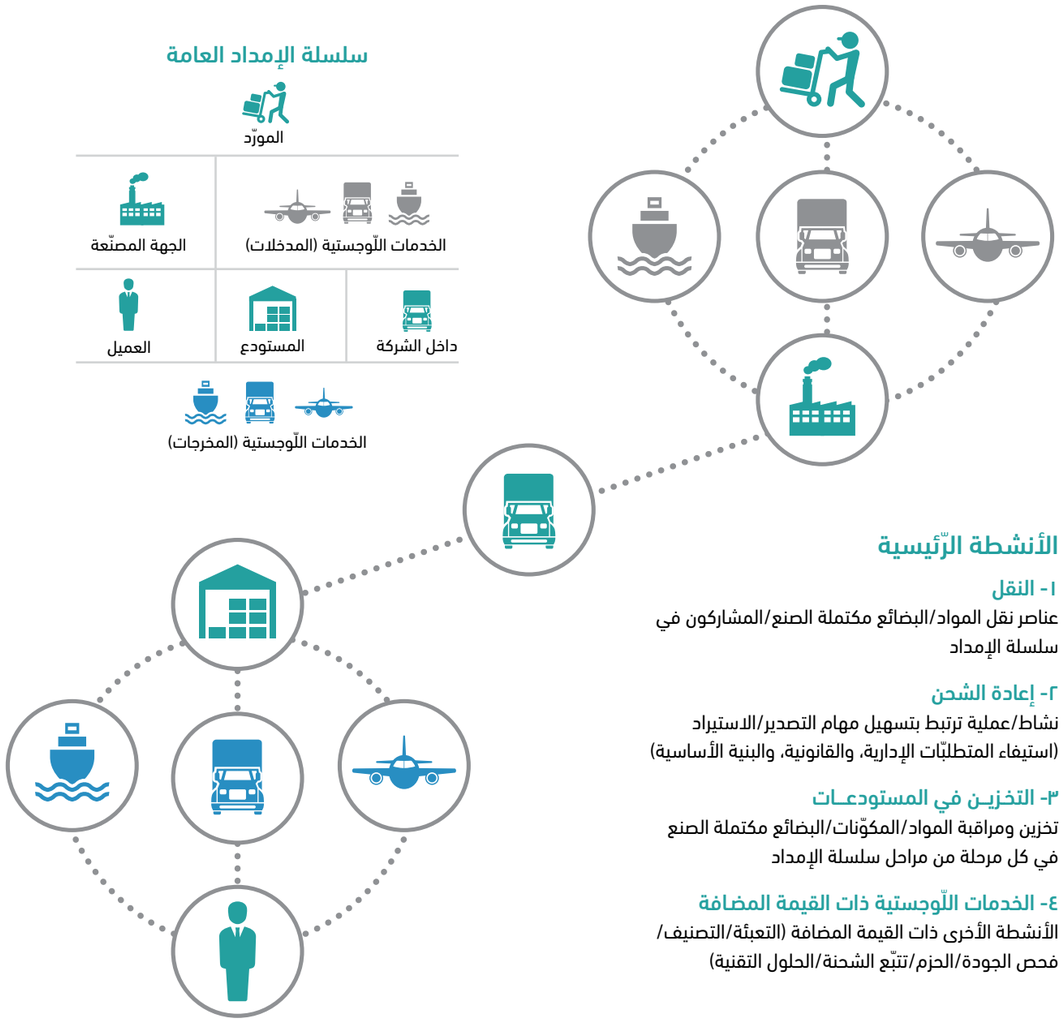

الأنشطة الرّئيسية

١- النقل
عناصر نقل المواد/البضائع مكتملة الصنع/المشاركون في سلسلة الإمداد

٢- إعادة الشحن
نشاط/عملية ترتبط بتسهيل مهام التصدير/الاستيراد (استيفاء المتطلبّات الإدارية، والقانونية، والبنية الأساسية)

٣- التخزيـن في المستودعـات
تخزين ومراقبة المواد/المكوّنات/البضائع مكتملة الصنع في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد

٤- الخدمات اللّوجستية ذات القيمة المضافة
الأنشطة الأخرى ذات القيمة المضافة (التعبئة/التصنيف/ فحص الجودة/الحزم/تتبّع الشحنة/الحلول التقنية)

أبرز التحديات والتوجهات التي نوقشت في المختبرات

على الرغم من نمو قطاع الخدمات اللوجستية وانخفاض تكلفة التصدير والاستيراد، إلا أنّ السلطنة ظلّت تفقد حصّتها من حركة نقل الحاويات عبر الموانئ في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى حصولها على نسبة ضئيلة من حركة الشحن الجوي للدول المجاورة، بالرغم من النمو السريع في قطاع الشحن الجوي بنسبة ٣٣٪ وارتفاع حركة الشحن الجوي لدول المجلس من ٦,٦٪ إلى ١٠٪ من مجموع الحصة العالمية. إضافة لذلك، يشير تقرير البنك الدولي إلى أن مستوى كفاءة وسرعة عملية التخليص الجمركي، ونظام تتبع وتعقب الشحنات، لا زالت دون المستوى المطلوب. وفي مجالي النقل البحري والجوي، فإن الوجهات التي تغطيها الموانئ والمطارات العمانية حول العالم أقل بالمقارنة بالدول المجاورة. علاوة على ذلك، تستغرق إجراءات ممارسة الأعمال التجارية في السلطنة وقتا أطول مقارنة بمراكز الخدمات اللوجستية الأخرى في بعض دول مجلس التعاون.

© Tanfeedh 2017

أبرز الفرص والإمكانيات في القطاع

ترتبط بيئة الأعمال في قطاع الخدمات اللوجستية بالكثير من العوامل التي تؤثر على العمليات التجارية في القطاع. فيعتمد القطاع اللوجستي بشكل أساسي على البنية الأساسية حيث أن توافرها يسهّل على المستثمرين والعاملين في القطاع تطوير وزيادة نشاطاتهم التجارية. ويواجه المستثمرون في القطاع تحديات ترتبط بالقوانين المتعلقة بالاستثمار وإجراءات تخليص البضائع العابرة، الأمر الذي يستدعي تبسيطها وتوظيف الوسائل الكفيلة بتسهيلها. وتعتبر التكنولوجيا والخدمات الرقمية من العوامل المهمة التي يمكن من خلالها تحسين بيئة الأعمال ومواكبة التطورات العالمية وزيادة الاستثمارات والحركة التجارية حول العالم. كما أن جذب القطاع الخاص للاستثمار في مجال الخدمات اللوجستية سيعمل على تعزيز القطاع اللوجستي وبالتالي تسهيل عملية تطوير بيئة العمل في القطاع.

© Tanfeedh 2017

يمكن أن يسهم تطوير قطاع الخدمات اللّوجستية في تحسين أداء السلطنة بأكثر من ٥٠٪ من القطاعات الفرعية في الناتج المحلّي الإجمالي ...

تفاصيل مجمل الناتج المحلّي الإجمالي (٢٠١٤)

٣١,٥ مليار ر.ع.

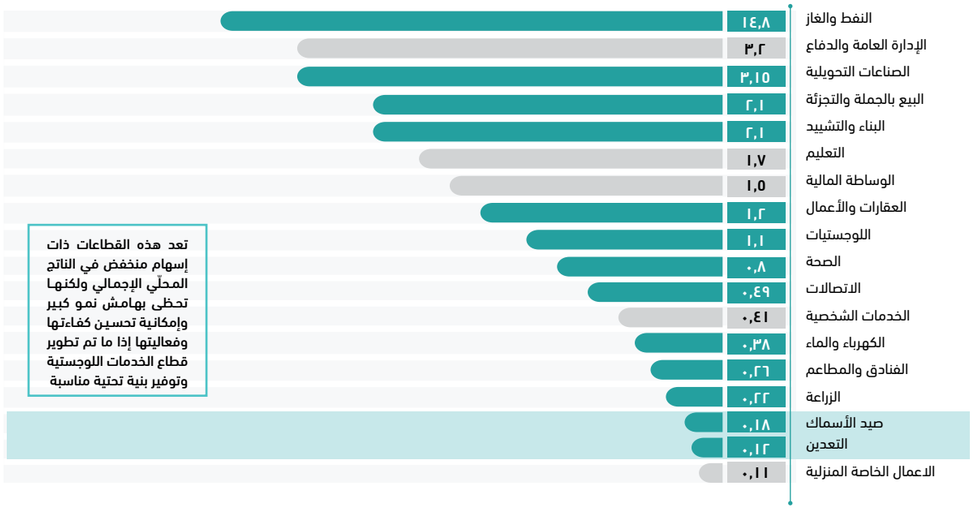

المصدر: التحليل الأساسي لقطاع النقل والخدمات اللوجستية ضمن خطّة التنمية الخمسية، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

يعتبر قطاع التعدين قطاعاً زاخراً بالفرص والإمكانيات الكبيرة إلا أن الإشكالية تكمن في وجود بعض التحديات التي ترتبط بقطاع الخدمات اللّوجستية...

تحديات قطاع الخدمات اللّوجستية التي تقف عائقا أمام تنمية قطاع التعدين

المسافة والحيز المكاني للموانئ	• تتركّز البنية الأساسية للموانئ في ثلاثة مواقع مركزية تتسم بمستوى مرونة محدودة من حيث المساحة المحيطة، مما لا يسمح لشركات التعدين بتطوير موانئ تصدير صغيرة الحجم بالقرب من مناجم التعدين • محدودية وسائل النقل ذات السعة الكبيرة إلى الموانئ
إجراءات التجارة	• إجراءات الجمارك والتخليص في السلطنة معقّدة وطويلة وتفتقر إلى التنسيق فيما بين جميع الأطراف أصحاب العلاقة
المناولة في الموانئ	• محدودية كفاءة إجراءات الموانئ لمناولة البضائع والشحنات الكبيرة وعدم ملاءمتها

مناطق التعدين – سلطنة عُمان (ليست للقياس)

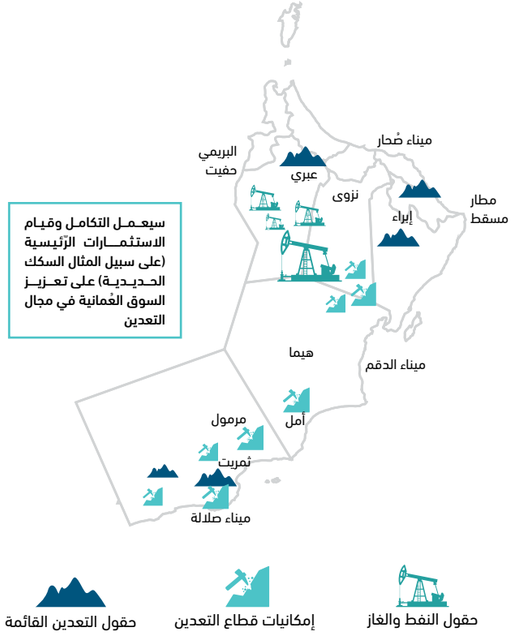

المصدر: التحليل الأساسي لقطاع التعدين ضمن خطّة التنمية الخمسية

© Tanfeedh 2017

مؤشرات القطاع العامة المستهدفة ضمن هذه المرحلة من البرنامج

١) الوصول بمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة ٢ مليار ر.ع بحلول عام ٢٠٢٠م.

٢) زيادة عدد الشاغلين للوظائف التي يوفرها قطاع الخدمات اللوجستية من ٦٧,٤٦٩ في عام ٢٠١٦م إلى ١٠٠,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٢٠م.

٣) زيادة الاستثمار بما لا يقل عن ١ مليار ر.ع بحلول عام ٢٠٢٠م.

٤) خفض المدة الزمنية لاستكمال إجراءات تخليص الحمولة المستوردة في الشحن البحري من معدل ٧,٢ أيام الى معدل ١,٥ أيام بحلول عام ٢٠٢٠م.

٥) زيادة السعة في الموانىء من ٣,١ مليون الى ٧ مليون طن (وحدة مكافئة لعشرين قدم كطاقة استيعابية) بحلول عام ٢٠٢٠م.

القطاعات الفرعية ضمن هذه المرحلة من البرنامج والمبادرات والمشاريع المتعلقة بها

أ- النقل البري	
١	مشروع إنشاء وربط السكك الحديدية بحقول التعدين
٢	مشروع الربط البري بالمملكة العربية السعودية
٣	المحطة الواحدة للتخليص الجمركي (بيان)
٤	إنشاء المستودعات الجمركية للبضائع
٥	تحسين شبكة سلسلة التبريد اللوجستية
٦	تمكين التجارة الإلكترونية
ب- النقل الجوي	
٧	مشروع (قرية الشحن) في مطار مسقط الدولي
٨	تحسين الكفاءة التشغيلية لمطار مسقط الدولي فيما يتعلق بإجراءات الجمارك وعمليات الشحن
٩	زيادة ناقلات الشحن الجوي
ج- النقل البحري	
١٠	تحسين جودة خدمات الموانئ العمانية
١١	توسيع وتعزيز خطوط الملاحة عبر الموانئ العمانية
١٢	زيادة التنافسية ومستوى الخدمات المقدمة من مزوّدي الخدمات اللوجستية المحليين
١٣	تطبيق نظام مجتمع الموانئ في كافة موانئ السلطنة
١٤	توفير بيئة تجارية محفّزة لكافة المناطق الحرة من خلال تطوير وتحسين الأنظمة والمرافق
١٥	توسيع ميناء صلالة

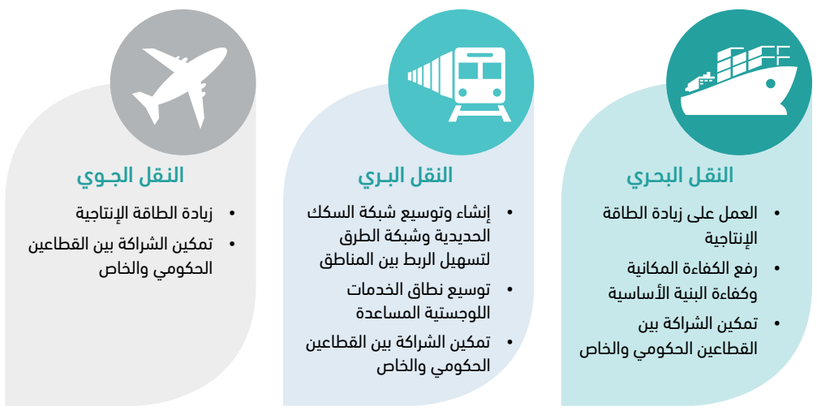

© Tanfeedh 2017

أ- النقل البري

إن تعزيز شبكة النقل البري للسلطنة يعتبر من الأمور التي يعوّل عليها لتحسين الربط بين السلطنة والدول المجاورة من جهة، والربط بين المناطق ذات الإنتاج الاقتصادي في السلطنة (صلالة وصحار والدقم) والموانئ من جهة أخرى. كما أن وجود بنية أساسية للنقل البري سيعمل على تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية، وتسهيل عملية استغلال العديد من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها السلطنة مثل: مناجم التعدين والثروة السمكية. كما أن رفع الكفاءة وتحسين إجراءات التخليص الجمركي، وتوفر مستودعات التخزين وشبكات للتبريد ستعمل على دعم ورفد القطاع اللوجستي.

١- مشروع إنشاء وربط السكك الحديدية بحقول التعدين

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الاستفادة من الثروات المعدنية التي تزخر بها السلطنة وجعلها مصدرا لتطوير الاقتصاد الوطني، وذلك عبر توفير النقل للمعادن من مناطق التعدين إلى موانئ السلطنة. كما سيسهم خط سكة الحديد في تخفيف الضغط على شبكة الطرق، إلى جانب تطوير وتوحيد وربط طرق النقل مع دول مجلس التعاون الخليجي.

فإلى جانب تمكين استخراج حوالي ٦٠ مليون طن من المعادن سنويا، سيعمل خط سكة الحديد على فتح مجالات اقتصادية أخرى، مثل: نقل مليون طن من مستلزمات قطاع النفط والغاز، كالأنابيب وأدوات الحفر، بالإضافة إلى نقل ٣ ملايين طن من الأدوات والمعدات الصناعية، و ١٥ مليون طن من البضائع العامة، كالمواد الغذائية، والمنتجات الزراعية من الحبوب وغيرها. كما سيسهم خط سكة الحديد أيضا في فتح طرق بديلة في مختلف ربوع السلطنة. ومن المخطط أن يكون طول سكة الحديد في المرحلة الأولى ٣٣٧ كم. بين منطقتي الدقم والشويمية.

أما فيما يتعلق بتمويل خط التعدين، فسوف يتم العمل على مقترح الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، بنسبة ٨٠٪ للقطاع الحكومي و ٢٠٪ للقطاع الخاص. كما سيتم مشاركة المستثمرين المعنيين باستخراج المعادن من القطاع الخاص بحصة قدرها نحو ٣٠٪ (يخضع للمزيد من الدراسة)، مما يعني الحصول على نسبة ٤٤٪ من القطاع الخاص (حصة الشريك في السكك والشريك المعني باستخراج المعادن)، و ٥٦٪ من القطاع الحكومي.

الجهات المنفذة	• الشـركة العمـانية للقطارات	
الجهات المعنية	• وزارة النقل والاتصالات • المجموعة العمانية العالمية للوجستيات • مؤسسات حكومية أخرى • هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم • الهيئة العامة للتعدين	• المؤسسـات العـاملة في قطـاع المعـادن والتعدين والنفط والغاز والشركات اللوجستية

٢- مشروع الربط البري بالمملكة العربية السعودية

سيساهم فتح الطرق البرية التي تربط السلطنة بالمملكة العربية السعودية في دعم التكامل الخليجي من حيث زيادة التواصل الاجتماعي والاقتصادي. كما سيسهم في تسهيل التجارة والاستثمار بين البلدين ويعزّز مكانة السلطنة كمركز تجاري إقليمي.

ويتضمن المشروع استكمال الخدمات على الطريق المؤدي إلى المملكة العربية السعودية عبر ولاية عبري ورفع كفاءة طريقين، الأول يصل بين حفيت ووادي صاع، والثاني طريق التفافي بجانب ولاية عبري.

الجهات المنفذة	• وزارة النقل والاتصالات	
الجهات المعنية	• مجلس المناقصات • وزارة المالية	• وزارة التجارة والصناعة

٣- المحطة الواحدة للتخليص الجمركي (بيان)

أثبت نظام "بيان" فعاليته وكفاءته في تسهيل إجراءات التخليص

© Tanfeedh 2017

الجمركي من خلال انضمام الجهات ذات العلاقة للنظام وإنجاز الخدمات إلكترونيا. إلا أن العديد من المؤسسات الحكومية لم تنضم بعد إلى النظام لأسباب متعددة. كما أن إجراءات التفتيش لا تتم بطريقة منهجية وموحدة، مما أثر على سرعة تخليص البضائع. عليه، فإن تأسيس المحطة الواحدة لعمليات التفتيش سيساعد على تسهيل التجارة، وتحسين التنافسية الاقتصادية من خلال تسريع عمليات التخليص والتفتيش، وتطوير عملية تحصيل الضرائب عبر تنسيق داخلي متطور بين الجهات الحكومية المعنية.

وتسعى المبادرة إلى توحيد جميع إجراءات الجهات الحكومية المعنية بالنظام، وإنشاء محطة واحدة لعمليات التفتيش، واستخدام أسلوب برنامج إدارة المخاطر في عمليات التفتيش. ويتوقع أن تساهم هذه الإجراءات في تسهيل عمليات التبادل التجاري، ودعم التنوع الاقتصادي، وتنظيم تحصيل الضرائب والرسوم المالية عن طريق تنسيق أفضل بين الجهات المعنية. علماً بأنه حتى شهر أبريل من عام ٢٠١٦م تم استعمال نظام "بيان" للحصول على ١,١٢٥ موافقة فقط من أصل ٣٤,٣٥٢ طلب موافقة في مختلف الجهات الحكومية، أي بنسبة ٣٪ فقط من مجمل الطلبات. وتجدر الإشارة إلى أن هنالك ٤٥٪ فقط من الجهات الحكومية المدرجة بنظام "بيان".

وسيتم تطبيق المبادرة على ثلاث مراحل، ستركز المرحلة الأولى على التوظيف الكامل لنظام "بيان"، والمرحلة الثانية سيتم فيها تفعيل نظام المحطة الواحدة لنقاط التفتيش المشتركة، والتي يمكن العمل بها وفق ثلاثة طرق: بأن تكون ضمن نطاق عمل الحكومة بشكل كامل، أو بنظام الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، أو عن طريق القطاع الخاص كليا. أما المرحلة الثالثة والأخيرة من المبادرة فسوف يتم فيها دمج نظام "بيان" مع الأنظمة والبوابات الحكومية الأخرى.

وفي حالة تطبيق نظام "بيان" بشكل كامل، فسيعمل ذلك على تحقيق العديد من المنافع لجميع الأطراف، منها الاستغلال الأمثل للموارد، والحصول على العائد الحقيقي للدخل، وتحسين الالتزام القانوني في السوق، وتعزيز الأمن، فضلا عن زيادة الترابط بين الجهات الحكومية، وتحقيق الشفافية. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فسيستفيد من سرعة إجراءات التفتيش ومنح التراخيص، وزيادة وعي القطاع بالقوانين والمتطلبات، ورفع مستوى الشفافية، والمساهمة في تسهيل إدارة القطاع لموارده. وسيتم التنسيق مع شرطة عمان السلطانية والجهات المعنية حول الآلية الأمثل لتكامل الجهود والربط بينها.

كما سيساهم المشروع في تقليص فترة انتظار تخليص المعاملات من ٨ أيام إلى ٢٤ ساعة كحد أقصى، ورفع قيمة الاستثمارات الداخلية والخارجية إلى ٧٥ مليون ر.ع، وزيادة تدفق البضائع عبر الحدود سنويا بنسبة ٣٪.

الجهات المنفذة	• شرطة عمان السلطانية (الجمارك)	
الجهات المعنية	• المجموعة العمانية العالمية للوجستيات • وزارة النقل والاتصالات • جميع الوزارات والهيئات المعنية بتنظيم التجارة والنقل	• الموانئ البحرية والمطارات • المناطق الحرة • التجّار • مزودو الخدمات اللوجستية ووكلاء الشحن

٤- إنشاء المستودعات الجمركية للبضائع

تعتبر المستودعات الجمركية من الأدوات المستخدمة في تسهيل حركة البضائع وزيادة أنشطة إعادة التصدير. وتواجه السلطنة نقصا في عدد هذه المستودعات، كما لا يتم استغلال المستودعات المتوفرة بالشكل الأمثل في حركة البضائع لعدم وجود إجراءات محفّزة تساعد على تعزيز الاستفادة من هذه المستودعات. عليه، ثمة حاجة ماسة لإنشاء مستودعات جمركية جديدة، إذ أن المستودعات الموجودة حاليّا والمخطّط تطويرها لن تلبي الطلب المتزايد.

وتهدف المبادرة إلى بناء مستودعات جمركية لتخزين وتصنيع البضائع الخاضعة للرسوم الجمركية في المناطق الاستراتيجية ذات الإنتاجية العالية، مثل صحار وصلالة والمزيونة، بما يساهم في إعطاء قيمة مضافة للبضائع، كتسهيل طرق توزيع البضائع وترتيبها، وإعادة تغليفها وتعبئتها قبل تصديرها للخارج. وتهدف المبادرة أيضا إلى تقديم العديد من الحوافز لاستغلال المستودعات، منها: تسهيل عمليات الحصول على التراخيص والمـوافقـات، وتبني المعايير والشهادات الدولية لتسريـع

© Tanfeedh 2017

عمليات منح الموافقات، بالإضافة إلى تسهيل وتحسين القـوانـين (اللوائح/الاشتراطات/الإجـراءات)، كالسمـاح بنـقـل البضائع من المستودعات إلى المناطق الحرة بدون رسوم، وتنظيم المستودعات وفق أفضل المعايير الدولية، علاوة على تسهيل إجراءات وشروط الحصول على القوى العاملة في مجال الأنشطة اللوجستية. كما ستمنح هذه المبادرة حوافز إضافية مرتبطة باستخدام المستودعات، منها استعمال نظام «بيان»، وتوفير المشغل الاقتـصـادي المعتمد (Authorised Economic Operator) بـدءًا من عام ٢٠١٧م لرفع الطلب على المستودعات، إضافة إلى إيجاد نظام (Transports Internationaux Routiers) (TIR)، الذي سيسمح بتسهيل نقل البضائع عبر الحدود. كما تهدف هذه المبادرة إلى تأسيس مناطق آمنة لتخزين البضائع الخاضعة للرسوم الجمركية بدون الحاجة إلى دفع رسوم.

وسوف يساهم المشروع بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ١٠٠ مليون ر.ع، بالإضافة إلى توفير قرابة ٣٥٠ وظيفة جديدة.

الجهات المنفذة	• القطاع الخاص • شرطة عمان السلطانية (الجمارك) • وزارة النقل والاتصالات • المناطق الحرة	
الجهات المعنية	• وزارة النقل والاتصالات • وزارة التجارة والصناعة • المجموعة العمانية العالمية للوجستيات	• شركات اللوجستيات طرف ثانٍ وثالث • مؤسسات الشحن

٥- تحسين شبكة سلسلة التبريد اللوجستية

لضمان وصول المنتج العماني إلى أسواق التصدير الرئيسية ولتشجيع واستقطاب تجارة المنتجات المبردة، تحتاج السلطنة إلى تفعيل سلسلة التبريد اللوجيستية بدءاً من مرحلة الإنتاج وانتهاءً بمرافق التصدير في الموانئ والمطارات، كما تحتاج السلطنة إلى وجود شركات للخدمات اللوجستية والمزيد من مرافق وخدمات التبريد لنقل هذه المنتجات بجودة عالية تمكّنها من المنافسة.

وتسعى المبادرة إلى توفير مرافق وخدمات التبريد لأربعة قطاعات، هي: المنتجات السمكية، والمنتجات الزراعية، ومنتجات اللحوم والألبان، ومنتجات الدواجن، من خلال استقطاب شركات عالمية وتأسيس شركات عمانية تختص بتهيئة منشآت وخدمات التبريد بحلول عام ٢٠٢٠م.

وستعمل هذه المنشآت والخدمات على التقليل من فاقد الجودة لهذه المنتجات بشكل ملموس، حيث أن ٢٤٪ من إنتاج قطاع الثروة السمكية يتم فقدانه عبر سلسلة الإمداد. ويمكن تقليص هذا الفقد إلى ٦٪ في حال تطبيق المبادرة، مما سيسهم في توفير ٢٦ مليون ر.ع.

وفي قطاع الزراعة، هنالك نسبة فاقد تقدر بنحو ٤٠٪ خلال سلسلة الإمداد يمكن خفضها، في حال تنفيذ المبادرة إلى ١٠٪، ومن ثم توفير مبلغ يقدر بنحو ١١٠مليون ر.ع، لاسيما وأن هنالك العديد من التحديات، منها عدم وجود خدمات ومنشآت لتغطية الطلب على خدمات التبريد، وارتفاع تكاليفها، فضلاً عن عدم توفرها في المواقع الاستراتيجية ذات الحاجة الملحّة، وغياب محفّزات القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وتهدف المبادرة إلى إنشاء ٥٣,٠٠٠ متر مربع إضافياً في مرافق التبريد، و توفير ٧٦٠ مركبة مبرّدة لتغطية الطلب بحلول عام ٢٠٢٠م، بما يعمل على توفير ٢٦٠٠ فرصة عمل، بالإضافة إلى رفع الدخل القومي بنحو ١٨ مليون ر.ع سنويا.

© Tanfeedh 2017

الجهات المنفذة	• القطاع الخاص • وزارة الزراعة والثروة السمكية • شرطة عمان السلطانية (الجمارك) • المناطق الحرة
الجهات المعنية	• شركات التصدير • الشركات التجارية • شركات طرف ثالث • الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة • الوزارات المعنية • وزارة الصحة • المستشفيات والمصانع الحكومية • تجار التجزئة وشركات تكنولوجيا المعلومات

٦- تمكين التجارة الإلكترونية

يتسارع النمو بشكل ملموس في مجال التجارة الإلكترونية التي أحدثت ثورة نوعية في السوق العالمي. وتسعى السلطنة لمواكبة هذا النمو السريع للتجارة الإلكترونية وتعزيز البنية الأساسية للتجارة الإلكترونية المحفزة لنمو هذا القطاع من خلال تأسيس المنصة الوطنية للتجارة الإلكترونية، وتحديث البنية الأساسية ووسائل تكنولوجيا المعلومات لمكاتب البريد، وأتمتة نظم الشحن البريدي. كما ستعمل التجارة الإلكترونية على زيادة حجم التجارة المتنامي في قطاع الخدمات اللوجستية، مما سيشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في قطاع الخدمات اللوجستية.

وتواجه التجارة الإلكترونية في السلطنة العديد من التحديات، منها: قلة وجود المنصات الداعمة والشركات الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية، وندرة بعض البرامج والآليات اللازمة، كأنظمة الدفع الإلكتروني، وأنظمة التخزين والتوصيل، بالإضافة لعدم وجود قوانين وتشريعات تنظّم هذا النوع من التجارة والآليات المتعلقة بها.

وتتطلب هذه المبادرة العديد من الجهود من القطاع الحكومي والشركات الحكومية والخاصة، للعمل جنبا إلى جنب لتحسين التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال استقطاب الاستثمار الاستراتيجي، والعمل على تنسيق ومواءمة وتعديل الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى تحقيق العديد من المنافع، منها رفع مستوى التشغيل الوظيفي عن طريق فتح المجال لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقليل تكاليف بعض الخدمات اللوجستية، كنقل البضائع الخفيفة، ودعم التبادل التجاري، والترويج للسلطنة كمركز إقليمي للتجارة الإلكترونية في القطاع اللوجستي.

وسيسهم المشروع في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢٠٠ مليون ر.ع، وخلق فرص استثمارية لقرابة ١٢٠ شركة صغيرة ومتوسطة، و ٢٠ شركة مشتركة (JVs).

الجهات المنفذة	• المجموعة العمانية العالمية للوجستيات
الجهات المعنية	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة النقل والاتصالات • البنك المركزي العماني • بلدية مسقط • وزارة الصحة • بريد عمان • هيئة تنظيم الاتصالات • هيئة تقنية المعلومات • الطيران العماني • شركات الخدمات اللوجستية الخاصة • صندوق الرفد • ريادة • لهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) • المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

© Tanfeedh 2017

ب- النقل الجوي

يعتبر النقل الجوي مجالا واعداً في قطاع الخدمات اللوجستية نظرا لإمكانية توسيع طاقته الاستيعابية، وارتباطه بغيره من القطاعات كالسياحة الترفيهية والتجارية. فمن خلال التركيز على هذا المجال يمكن توسيع شبكة ربط السلطنة بمختلف الوجهات العالمية، بالإضافة إلى رفع كفاءة عمليات الشحن الجوي للبضائع المصدّرة والعابرة. ومن أهم المقوّمات التي ستعمل على تعزيز هذا القطاع توفر البنية الأساسية مثل المطارات ومراكز الشحن المزودة بالتقنيات الحديثة التي يمكن من خلالها رفع الطاقة الاستيعابية لشركات النقل الجوي، بالإضافة إلى تطوير الخدمات والإجراءات التي يتم تقديمها في المطارات، والارتقاء بجودة الخدمات المقدّمة عبر المنافذ الجوية في السلطنة.

٧- مشروع قرية الشحن في مطار مسقط الدولي

يواجه القطاع نقصاً في مستودعات التخزين للمراحل التي تسبق أنشطة الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير، الأمر الذي يؤدي إلى خفض حركة البضائع في السلطنة، وبالتالي يقلّل من الإنتاجية التشغيلية الكلية لهذه المستودعات. وعليه، جاء هذا المشروع لتسهيل حركة البضائع في المطارات العمانية وتحديد وكلاء الشحن لمواقع جغرافية محدّدة لرفع الكفاءة التشغيلية، يضاف إلى ذلك توفير مساحات لإعادة التصنيف من خلال إنشاء: غرف التبريد، مخازن عامة (مخازن جمارکية)، غرف متعددة الوظائف، واختيار الحزم اللوجستية المصغرة. وسينتج عن جميع تلك الإجراءات تخفيف الازدحام، وإمكانية التوسّع لتطوير عمليات الشحن في المطار، ودعم مناولة البضائع، وتوليد إيرادات إضافية عن طريق الأنشطة الإضافية مثل التغليف.

ويتمثّل مشروع قرية الشحن في إنشاء محطة شحن دولية للواردات والصادرات وإعادة التصدير، ومراكز البريد للشحن والعبور، وهي مدينة مجهّزة بكافة المرافق العامة لتنفيذ العمليات المتعلقة بالتخزين والشحن، والتي سوف تدار من قبل أصحاب أو مستأجري المباني والمرافق (المستودعات، مراكز ومكاتب مناطق التخزين، مواقف السيارات...إلخ) التي تم بناؤها. وسوف تكون قرية الشحن الوجهة الرئيسية للشركات العاملة في الأنشطة المبينة أعلاه.

ومن أجل تشجيع النقل متعدّد الوسائط لمناولة البضائع، يتطلب مشروع قرية الشحن وسائط متعدّدة للنـقـل والشحن والتغليف على مدار الساعة في أوقات التسليم. ولذلك ستكون هنالك حلقة ربط في مجال الهياكل الأساسية مع الاتصالات ومعدات النقل التي ستمكّن من توفـير خـدمـات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، والأدوات المساعدة. كما يسـاهـم ذلـك في الحدّ من الازدحام من خلال نظام (inter-model connections). وتتضمن الخدمات التي تقدمها قرية الشحن: مخازن عامة (مخازن جمركية)، سلسلة تبريد، الخدمات البريدية المتكاملة، والتوزيع، والمخزونات التالفة.

وتسعى المبادرة إلى تشغيل محطة الشحن بحلول شهر يونيو عام ٢٠١٩م، ويتوقع أن يساهم المشروع في زيادة حجم البضائع والإيرادات بنحو ٣٠ مليون ر.ع بحلول ٢٠٢٠م.

الجهات المنفّذة:	• القطاع الخاص • الشركة العمانية للإدارة المطارات • وزارة النقل والاتصالات	
الجهات المعنية:	• وكلاء الشحن • الجمارك	• شركات المناولة • وكالات التفتيش

٨- تحسين الكفاءة التشغيلية لمطار مسقط الدولي. فيما يتعلق بإجـراءات الجمارك وعمليات الشـحن

عملية إدارة الشحن الجوي حاليا غير فعّالة ولا تعزّز من الطاقة الإنتاجية لمطار مسقط الدولي، ولذلك تهدف هذه المبادرة إلى إبرام اتفاقية لمستوى الخدمة بين مزودي خدمات الشحن الجوي، وإنشاء نظام مجتمع المطارات، ودمج جميع المعنيين في النظام، بالإضافة إلى الاستعانة بمؤسسات متخصصة لتقديم بعض الخدمات الحكومية في قطاع الشحن الجوي.

وقد جاءت السلطنة في المرتبة ٤٩ في مؤشر قياس الأداء اللوجستي (LPI)، وهي مرتبة منخفضة مقارنة بدول أخرى في المنطقة، كما سجّل مؤشر التخليص الجمركي أداءً متواضعاً، وقدره (٥/٢,٧٦)، مقارنة بدول الجوار. وتتمثل الأسباب الرئيسية لعدم كفاءة تشغيل عملية تخليص البضائع في المطارات في عدم وجود اتفاقية لمستوى الخدمة (SLA) بين المعنيين بتقديم الخدمات عبر سلسلة القيمة بأكملها لتوفير خدمات على

© Tanfeedh 2017

مستوى عالمي، إضافة إلى غياب نظام مجتمع المطارات، مما جعل من الاتصال وحل الإشكاليات العملية غير فعّال.وسيساهم المشروع بزيادة سنوية بنسبة ٢٠٪ في التعامل مع البضائع المتداولة، أما بالنسبة للإيرادات المتوقعة من هذا المشروع فستبلغ قرابة ١٨٠ مليون ر.ع.

الجهات المنفّذة:	• القطاع الخاص • الشركة العمانية لإدارة المطارات • شرطة عمان السلطانية (الجمارك)
الجهات المعنية:	• الطيران العماني • الشركة العمانية لإدارة المطارات • وزارة الزراعة والثروة السمكية • وزارة الصحة • وكلاء الشحن • الجمـارك

٩- زيادة ناقلات الشحن الجوي

تواجه أعمال الشحن في السلطنة عدّة تحديات منها عدم وجود ناقلات خاصة للشحن. وعلى الرغم من ارتفاع الطلب نسبيا، لا تزال عمليات الشحن لشركة الطيران العماني تواجه العديد من الصعوبات منها عدم توفر أسطول طائرات كافٍ، بالإضافة لغياب شركات الشحن الجوي العالمية التي تربط مسقط بأوروبا ومسقط بشرق آسيا.

ويهدف المشروع لزيادة سعة الشحن الجوي بنحو ١٨٠ طن للبضائع الصادرة والواردة، والتوسع في السوق الأوروبية والولايات المتحدة وشرق آسيا، إضافة إلى تطوير أعمال الشحن لتكون محفّزة للصناعات في السلطنة. وسوف يتمثل تأثير المبادرة في زيادة سعة الحمولة إلى ٦٠ طن لكل طائرة مع إنشاء مركز الشحن من السلطنة إلى أوروبا والولايات المتحدة وشرق آسيا.

الجهات المنفّذة:	• الطيران العماني
الجهات المعنية:	• شريك للمشروع • وزارة النقل والاتصالات • وزارة المالية

ج- النقل البحري

تتسم السلطنة بموقع استراتيجي مميز يربطها بأكبر قارات العالم (آسيا وأفريقيا وأوروبا) مما يجعلها مهيّأة تجاريا لتكون من أهم مراكز النقل البحري في المنطقة. ويعتبر توفّر الموانئ ومستوى الخدمات المقدّمة وجودتها إحدى العوامل الدّاعمة لمجال النقل البحري بالسلطنة، حيث أن وجود مرافق الموانئ المناسبة وتقديم الخدمات ذات الجودة العالية سيعمل على تسهيل القيام بالعديد من الأنشطة التجارية، ودعم المناطق الحرة لرفع كفاءتها الإنتاجية. وترتبط كفاءة مجال النقل البحري بالعديد من الجوانب مثل إنتاجية المناطق الحرة وأيضا سرعة الإجراءات والعمليات التجارية ذات الصلة.

١٠- تحسين جودة خدمات الموانئ العمانية

على الرغم من تنافسية الأسعار، إلا أن الخدمات التي تقدّمها الموانئ العمانية قليلة مقارنة بمراكز الخدمات اللوجستية الأخرى. كما يوضح مؤشر الخدمات اللوجستية للبنك الدولي إلى ضعف مستوى جودة خدمات الموانئ العمانية مقارنة بخدمات النقل والإمداد للدول المجاورة. كما تبرز تحديات خدمات الموانئ العمانية في العمليات، ونقص المنافسة، والخدمات والهياكل الأساسية.

ويرتكز الهدف من المبادرة على التخلص من العقبات التي تقلّل من القدرة التنافسية، ومن القدرة على جذب الأنشطة الكبرى وذلك عن طريق النقل العابر متعدد الوسائط، ومعالجة عمليات شحن الحمولة، وتسهيل الفحص الجمركي، إلى جانب زيادة مرونة شروط الدفع لإعادة التصدير، وزيادة تنافسية الخدمات، وإيجاد فرص جاذبة للاستثمار من قبل القطاع الخاص عبر توفير خدمات إضافية للموانئ.

أما فيما يتعلق بمتطلبات البنية الأساسية؛ فتهدف المبادرة إلى وضع نظام لإدارة الشاحنات، والتشغيل الآلي (الذكي)، بالإضافة إلى تعزيز أعمال الشحن، وجذب ٣٠٪ من السفن التي ترسو في الموانئ العمانية من أجل الحصول على الخدمات الإضافية، إلى جانب تحسين كفاءة سلسلة التوريد.

© Tanfeedh 2017

الجهات المنفّذة	• الموانئ
الجهات المعنية	• شرطة عمـان السلطانية • وزارة التجـارة والصـناعة • المجموعة العمانية العالمية للوجستيات • وزارة النقل والاتصالات • المـوانئ • القطاع الخـاص

١١- توسيع وتعزيز خطوط الملاحة عبر الموانئ العمانية

تقع الموانئ البحرية في السلطنة ضمن نطاق جرف المياه العميقة بالمنطقة، الأمر الذي يمكّنها من استقبال السفن الرئيسية من مشغل خط الشحن الرئيسي. ولذا، فإن توسيع وتعزيز الربط التمويني سيوفر قيمة إضافية للموانئ وسيدعم تطوير الموانئ الصغيرة، بحيث تتحول الموانئ الرئيسية إلى مراكز للتوزيع.

ويتطلب توسيع خدمة الربط توقيع مذكرة تفاهم في مجال المشاريع المشتركة، واتفاقية مستوى الخدمة مع الموانئ المغذية في بعض الدول الأفريقية وإيران والهند وباكستان، إلى جانب تعزيز توفير الخدمة من خلال وضع السلطنة عبر شبكة التسويق لخدمات التغذية وموانئ المناطق الحرة، وذلك لأجل جذب المؤسسات التشغيلية (Main Land Operators) للاتصال بالموانئ الرئيسية، وبالتالي إضافة إيرادات أخرى، وتحفيز الموانئ الصغيرة، وتشجيع رجال الأعمال على استغلال الفرص المتاحة.

الجهات المنفّذة:	• القطاع الخاص • الموانئ
الجهات المعنية:	• وزارة النقل والاتصالات • الشركة العمانية لمحطة الحاويات العالمية • هيئـات حكومية أخـرى

١٢- زيـادة التنـافسية ومستوى الخـدمـات المـقـدمة من مزوّدي الخدمات اللوجستية المحليين

تعاني صناعة الخدمات اللوجستية في الوقت الراهن من عدم الاستقرار بسبب عـدم وجـود معـايير لقيـاس قـدرات مـزودي الخدمات اللوجستية، مما يؤدي إلى تقييم منفرد للشركات اللوجستية.

تهدف المبادرة إلى إنشاء جمعية للنقل والخدمات اللوجستية تساهم في وضع مقاييس معيارية لتقييم المؤسسات العاملة في القطاع اللوجستي على ضوء أفضل الممارسات الدولية، فضلا عن دراسة المؤسسات اللوجستية للتعرّف على النقاط التي يجب التركيز عليها وتطويرها. وستقوم الجمعية أيضا بتمثيل القطاع ككل، وستعمل على المساهمة في رفع مركز السلطنة في مؤشر البنك الدولي للوجستيات.

وستساهم المبادرة في تحقيق العديد من الميزات والمنافع، مثل رفع مستوى التنافسية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة من المؤسسات المعنية وفق أفضل الممارسات الدولية. وستمنح الجمعية المقترحة أيضا الفرصة للمؤسسات والجهات لتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها، وتطوير كفاءاتها وتدريب العاملين فيها على الممارسات المثلى من خلال المشاركة في المؤتمرات وورش العمل.

الجهات المنفذة	• القـطاع الخـاص
الجهات المعنية	• وزارة التجارة والصناعة ووزارة التنمية الاجتماعية • المجـمـوعـة العمـانـيـة العـالـمـيـة للوجستيات • شركات الخدمات اللوجستية • مالكو السفن العمانية • الموانئ • شركات ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال اللوجيستيات

© Tanfeedh 2017

١٣- تطبيق نظام مجتمع الموانئ في كافة موانئ السلطنة

إن عدم وجود نظام إلكتروني متكامل يحوي كافة الوثائق والمعلومات المتصلة بالبضائع المتجهة لجميع موانئ السلطنة يؤدي إلى تقليل كفاءة العمليات والإجراءات المرتبطة.

تتضمن المبادرة تأسيس نظام مجتمع الموانئ الوطني (Port Community System PCS)، لتبادل المعلومات بين أنظمة متعددة تديرها مجموعة من الجهات الحكومية والخاصة محليا ودوليا. ودمج ومواءمة الموانئ مع الأنظمة الأخرى، كتلك المتعلقة بالاستيراد والتصدير كنظام "بيان"، وأنظمة المحطة الواحدة. كما تتضمن المبادرة أيضا متابعة التنفيذ بدقة في الموانئ الثلاثة الرئيسية، وبعدها في الموانئ الأخرى بهدف رفع مستوى الكفاءة والإدارة.

وقد قامت المجموعة العمانية العالمية للوجستيات بوضع خطة تتضمن مجموعة خيارات لتنفيذ نظام مجتمع الموانئ الوطني (PCS) للموانئ الثلاثة الرئيسية، في صحار وصلالة والدقم، حيث سيشمل النظام آلية لجمع المعلومات من الأنظمة المختلفة والمتعددة في جميع المؤسسات. كما سيتضمّن آليات للتحكم بعمليات التفاعل والتداخل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وبين شركات القطاع الخاص نفسها. وبحسب الخطة المقدمة؛ سيعمل النظام بسلاسة مع نظام "بيان"، وسيكون ضمن آلية المحطة الواحدة في منافذ الحدود البرية والبحرية والجوية للسلطنة.

وستعود هذه المبادرة بالعديد من الفوائد والمنافع على الموانئ، كتطوير خدمة العملاء، واستغلال الموارد المتوفرة، وزيادة كفاءة العمليات الداخلية. كما ستستفيد خطوط الشحن من توفر المعلومات المحدّثة، فضلاً عن استفادة المؤسسات الحكومية والعملاء من زيادة أمان العمليات، وإدارة المخاطر، وتقليص التعاملات الورقية.

الجهات المنفذة	• القطاع الخاص • الموانئ • المطارات
الجهات المعنية	• المجموعة العمانية العالمية للوجستيات • وزارة الزراعة والثروة السمكية • شرطة عمان السلطانية (الجمارك) • الموانئ

١٤- توفير بيئة تجارية محفّزة لكافة المناطق الحرة من خلال تطوير وتحسين الأنظمة والمرافق

من التحديات التي تواجه المستثمرين بالمناطق الحرة؛ تعدّد واختلاف الأنظمة واللوائح، ونسب التعمين، وإجراءات إصدار التراخيص والتصاريح، والتعرفة المتفاوتة، ونقص المرافق في المناطق الحرة. ونتيجة لذلك، ترتكّز هذه المبادرة على توحيد السياسات واللوائح، وتطوير المرافق، وتمويل المشاريع في جميع المناطق الحرة، بهدف تحسين جاذبية الاستثمار، ورفع الإيرادات من الاستثمارات العامة.

وتهدف المبادرة إلى تطوير بيئة الأعمال وخفض التكاليف الحكومية، والارتقاء بالخطط الترويجية للمناطق الحرة. كما تعنى المبادرة بتوفير بيئة عمل متوازنة من حيث القوانين والتشريعات، مثل إعطاء صلاحية منح وإصدار التراخيص والتصاريح لجميع المناطق الحرة، واعتماد ذات الميزات الخدمية في جميع هذه المناطق، كالمياه والكهرباء، وإعطاء ذات المحفّزات للقطاع الخاص للقيام بأعمال تجارية قائمة على الاستفادة من الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن المبادرة إعداد نموذج عمل متكافئ لجميع المناطق الحرة.

الجهات المنفذة	• وزارة القوى العاملة • وزارة التجارة والصناعة • شرطة عمان السلطانية (الجمارك) • المناطق الحرة
الجهات المعنية	• المناطق الحرة (صحار-الدقم-صلالة) • وزارة الشؤون القانونية • لجنة المناطق الحرة • وزارة التجارة والصناعة • وزارة المالية

١٥- توسيع ميناء صلالة

يهدف المشروع إلى توسيع مرافئ السفن ٧ و ٨ و ٩ في محطة الحاويات بما يوفر ٢,٥ مليون وحدة مكافئة لعشرين قدم كطاقة استيعابية إضافية، وتأهيل جميع المرافئ التي تملكها الحكومة، وإعادة تأهيل محطة الشحن العامة، علاوة على توفير طريق مهيأ لنقل السلع الجافة والسائلة عبر الميناء. وسيساهم المشروع بزيادة قدرها ٢,٥ مليون وحدة مكافئة لألف قدم، وتوفير ٧٦٠٠ فرصة عمل جديدة.

© Tanfeedh 2017

ويأتي توسيع المرافئ ٧ و ٨ و ٩ استجابةً لنمو خط الشحن البحري، وتوفير المساحة اللازمة لتغطية الطلب على زيادة العقود، والاهتمام المتنامي بخطوط الشحن البحرية. كما أن التوسعة ضرورية لاستغلال الفرص الجديدة في السوق، وإيجاد حلول للعوائق التي تؤثر على تطور القطاع.

وتستهدف المبادرة أيضا تطوير المحطة العامة للشحن البحري، نظراً لأن المراسي الحالية ـ البالغ عددها ١٨ مرسى ـ تستقطب السفن غير التجارية فقط، وتتراوح السعة التشغيلية للمحطة بين ٧٥٪ -١٠٠٪. وتسعى المبادرة أيضا إلى تطوير محطة السوائل، حيث أن المحطة الحالية لن تغطي الطاقة الاستيعابية المتوقعة في عام ٢٠١٨م، والمقدّرة بنحو ٦ مليون طن.

الجهات المنفذة	• وزارة النقل والاتصالات	
الجهات المعنية	• وزارة النقل والاتصالات • شركة ميناء صلالة	• منطقة صلالة الحرة • خطوط الشحن • قطاع التعدين • قطاع الصناعات التحويلية

وتقترح المبادرة إعادة تأهيل المراسي الحكومية، وتشغيل مفرغ السفن ذات السعة العالية، مما سيسرّع من عملية التفريغ، ويرفع الطاقة الاستيعابية إلى ١٠,٥ مليون طن في السنة. وتقترح المبادرة إنشاء محطة الخدمة المركزية، لتتولى تقديم خدمة التواصل بين المنطقة الحرة في صلالة ومحطات الاستيراد والتصدير، والهدف الرئيسي من ذلك هو تقديم خدمة فعّالة للموانئ الجافة للشحن من خلال الربط بين منشآت التخزين والموانئ عبر محطة مركزية واحدة وشحن المواد السائلة من خلال أنابيب مثبّتة.

الجدول الزمني لتنفيذ مبادرات ومشاريع قطاع الخدمات اللوجستية

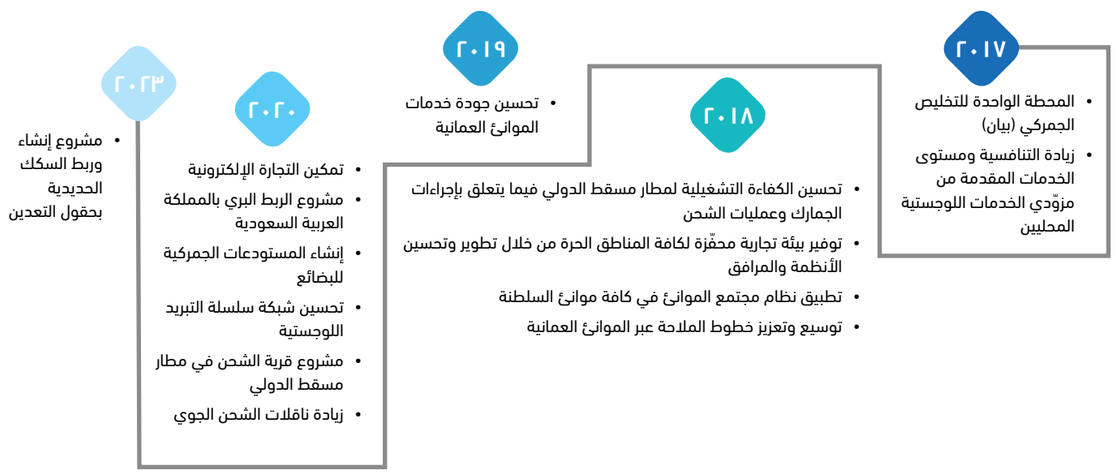

© Tanfeedh 2017

قطاع المالية
والتمويل المبتكر

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

نظـرة عامــة

شهد عام ٢٠١٥م انخفاضا كبيرا في الإيرادات الحكومية نتيجة انخفاض أسعار النفط، لذلك تم وضع عدد من الاعتبارات للنظر فيها من أجل معالجة هذه المسألة، تتضمن تنويع مصادر الدخل، وتحديد مصـادر تمويـل بديلة، والاستغلال الأمثل للمصروفـات التنموية، وتحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال في السلطنة.

وقد تم تقسيم مختبر المالية والتمويل المبتكر إلى قسمين، تناول كل منها موضوعا معينا، جاءت كما يلي:

١) تمويل المشـاريع: تم طـرح ومناقشة بـعض المبادرات والمشـاريع المتعلقة بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخـاص، وإدارة المشـاريع الحكوميـة وبـنـاء الكفـاءات المطلوبة في الوزارات لتحسين التقييم المـالي للمشاريع، بهدف مساعدة قطاعات (السياحة، الصناعات التحويلية، الخدمات اللوجستية)، على إيجاد بدائل تمويل مبتكرة للمشاريع المقترحة والمستهدفة من تلك القطاعات، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التمويل، وتقليل عبء التمويل عن الموازنة العامة للدولة.

٢) تحسين بيئة الأعمال: تمت مراجعة بعض إجراءات العمل، بما فيها تطوير القوانين والسياسات الحالية التي لها علاقة بممارسة الأعمال التجارية في السلطنة، ووضع آلية عمل لتحسين تلك الإجراءات، فضلا عن تطوير عملية الحصول على الائتمان للأعمال التجارية الخاصة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمسؤولية في الوزارات لتسهيل إجراءات الأعمال التجارية، إلى جانب تطبيق هياكل الحوكمة على جميع الجهات الحكومية، وتعزيز إجراءات عمل المناقصات للمشاريع الحكومية، ووضع آليات لخصخصة بعض المشاريع.

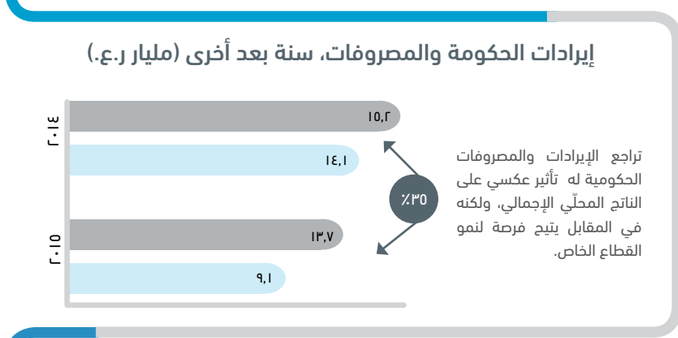

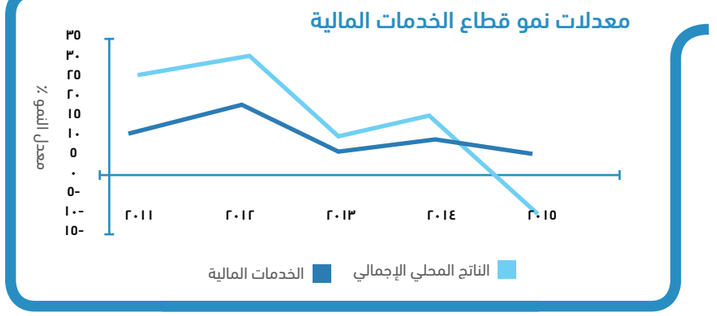

نمو قطاع التمويل

لقد أبدى القطاع نمواً مستمرا، ساعد في استقرار الوضع الاقتصادي عموماً في حين أنّ القطاعات الأخرى أدّت إلى تراجع في الناتج المحلّي الإجمالي.

المصدر:

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، انظمة الحسابات القومية ٢٠١١: العدد ١٣ والكتاب السنوي الإحصائي ٢٠١٦ : العدد ٤٤: تصنيف ممارسة الأعمال التجارية الصادر عن مجموعة البنك الدولي ٢٠١٦

© Tanfeedh 2017

كما هدف المختبر إلى إيجاد الحلول التي يمكن من خلالها جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ورفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في السلطنة.

عليه، تضمنت مبادرات مختبر المالية والتمويل المبتكر اقتراح تعديل السياسات بما يسمح بإنشاء صناديق للاستثمار العقاري، واقتراح إنشاء مؤسسة تعنى بإدارة المشاريع الحكومية وتهدف إلى ضبط تمويل المشاريع والأطر الزمنية المحددة لإنجاز تلك المشاريع، بالإضافة إلى التركيز على بناء القدرات لتصنيف المشاريع واختيار الأفضل بما يتناسب مع الخطط المالية. وحيث أن التوجه الحكومي هو تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص فقد أتت مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الحكومية، وتنفيذ المشاريع التنموية في القطاعات الواعدة.

كما ستسهم المبادرات عند تنفيذها في إحداث نقلة نوعية في بيئة الأعمال، وفي طريقة إدارة المشاريع والحوكمة، ورفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والبرامج والمبادرات الوطنية ذات الأولوية، وتعزيز القدرة التنافسية للسلطنة في جذب الاستثمارات، والعمل على تحسين تصنيف السلطنة في تقارير تصنيف سهولة الاستثمار.

أبرز التحديات والتوجهات التي نوقشت في المختبرات

من أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع؛ اللوائح والسياسات التي تحدّ من القدرة التنافسية والنمو المالي للسلطنة، بالإضافة إلى ما يواجهه المستثمرون من صعوبات عند الشروع في ممارسة عمل تجاري معين، إلى جانب الحاجة إلى تحسين كفاءة الوزارات في تحديد متطلبات المشاريع والتنسيق فيما بينها.

لم يتحسن تصنيف السلطنة على العديد من المؤشرات العالمية فيما يتعلق بالمناخ التجاري والاقتصادي، وانخفاض واستقرار تصنيف السلطنة في عدد من المؤشرات الرئيسية المرتبطة بجاذبية البيئة الاقتصادية

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	الاتجاه
سهولة ممارسة الأعمال التجارية (البنك الدولي)*	٦٥,٨٨	٦٧,٦١	٦٨,٧٤	٦٨,٩٢	٦٣,٦٧	٦٥,٤٠	مستقر
تقرير التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي)	٣٤	٣٢	٣٢	٣٣	٤٦	٦٢	انخفاض ٢٨ مرتبة
مؤشر التنمية البشرية (الأمم المتحدة)	٠٧٩٣	٠٧٩٣	٠٧٩٢	٠٧٩٣	٠٧٩٦	-	مستقر
الحرية الاقتصادية في العالم العربي (معهد فريزر)	٧	٧	٦	٧	٥	٧	مستقر
مؤشر الحرية الاقتصادية (معهد التراث)	٣٤	٤٧	٤٥	٤٨	٥٦	٥٢	انخفاض ١٨ مرتبة

* تقرير سهولة ممارسة الأعمال التجارية - باستخدم الفارق إلى الدرجات العليا بسبب تغيير منهجية التقييم في عـام ٢٠١٥م.

وقـد ركّز قطاع المـالية والتمويـل المبتكر على مسـاري عـمل مختلفين بغرض تحقيق تلك الأهداف وهما:	
١- تمويل المشاريع	٢- تحسين بيئة الأعمال

© Tanfeedh 2017

مؤشرات القطاع العامة المستهدفة ضمن هذه المرحلة من البرنامج

أ- تمويل المشاريع

- تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، ورفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الحكومية والبرامج والمبادرات الوطنية ذات الأولوية بواقع مشروع واحد في قطاعات التعليم والصحة والإسكان.
- أن تصل قيمة الشركات الحكومية المخصخصة إلى نحو ١٥٠ مليون ر.ع. بحلول عام ٢٠٢٠م.

ب- تحسين بيئة الأعمال

- تعزيز قدرة السلطنة وتنافسيتها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين تصنيفها لتكون ضمن المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون في تقرير تصنيف سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وفي الحصول على الائتمان ومؤشرات ممارسة الأعمال التجارية، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠م.
- أن يصل ترتيب السلطنة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بين دول مجلس التعاون الخليجي من المركز الثالث الحالي الى المركز الأول بحلول عام ٢٠٢٠م.
- أن تحافظ السلطنة على الترتيب الحالي والأول في مؤشر البدء بالأعمال بين دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام ٢٠٢٠م.
- أن يصل ترتيب السلطنة في مؤشر سهولة الحصول على الإئتمان بين دول مجلس التعاون الخليجي من المركز الخامس الحالي الى المركز الأول بحلول عام ٢٠٢٠م.

جوانب التركيز في هذه المرحلة من البرنامج والمشاريع والمبادرات المتعلقة بها

أ- تمويل المشاريع	
١	إنشاء صناديق للاستثمار العقاري
٢	استحداث مؤسستين متخصصتين لإدارة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية وغيرها من المشاريع الحكومية
٣	بناء القدرات لتحسين التقييم المالي وتصنيف المشاريع واختيارها
٤	مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص
ب- تحسين بيئة الأعمال	
٥	تطبيق ميثاق الحوكمة في كافة الجهات الحكومية
٦	تطوير إجراءات المناقصات للمشاريع الحكومية
٧	إنشاء مكتب لقياس الجدارة الائتمانية
٨	استخدام أسواق رأس المال لتعزيز النمو الاقتصادي – خصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة
٩	تسريع إصدار قانون الاستثمار الأجنبي المباشرة ولائحته التنفيذية
١٠	توحيد جهود ترويج الاستثمار الخارجي
١١	ربط الجهات المعنية بنظام «استثمر بسهولة» لاستمرار تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص

© Tanfeedh 2017

أ- تمويل المشاريع

تم تحديد موضوع تمويل المشاريع نظرا لأهميته في خفض الإنفاق الحكومي، وإشراك القطاع الخاص في تمويل المشاريع التنموية، تحفيزا للاقتصاد الوطني. ويرتبط تمويل المشاريع بالعديد من المبادئ الاقتصادية منها تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وإدارة المشاريع الوطنية، وبناء الكفاءات والآليات المتعلقة بتقييم ودراسة المشاريع. وسيعمل البحث عن مصادر بديلة ومبتكرة للتمويل على تمكين إنجاز المشاريع التي يتم تحديدها في مختلف الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوطنية بما في ذلك مشاريع خطط التنمية الخمسية.

١- إنشاء صناديق للاستثمار العقاري

تهدف المبادرة إلى تعديل بعض القوانين الحالية للسماح بإنشاء صناديق الاستثمار العقاري المعروفة بـ (Real Estate Investment Trusts) كأداة تمويل تمكّن المطوّرين العقاريين من بيع ممتلكاتهم للصندوق لزيادة السيولة. وسيتولى صندوق الاستثمار العقاري امتلاك وإدارة الممتلكات العقارية المدرّة للدخل، ويكون مدرجاً في هيئة سوق المال وأن يتداول أسهمه في سوق مسقط للأوراق المالية، وبالتالي يمكن للمستثمر أن يشتري أسهماً في مختلف أحجام العقار، إذا ما تم مقارنة ذلك ببيع وشراء العقارات التقليدية الباهظة الثمن ذات السيولة الأقل. ويعمل الصندوق وفق لوائح ونظم هيئة سوق المال، كما يتم توزيع الارباح لحملة الأسهم سنويا.

وتهدف المبادرة أيضاً إلى زيادة السيولة المالية في سوق رأس المال والسوق العقاري، وبالنسبة للمستثمرين يعتبر الصندوق وسيلة أفضل وأكثر أمانا، حيث أنه يقدّم مقابلاً أفضل للاستثمار سنويا ويعطي إمكانية للمستثمرين للتنويع في استثماراتهم في مختلف أنواع العقارات، وعدم تركيزها في قطاع معين، وأيضا توفير خطة واضحة عند رغبة المستثمر في الخروج من الصندوق.

وقد خرجت المبادرة بمقترحين، هما منح المستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي الحق بامتلاك الأصول عن طريق صناديق الاستثمار العقاري، ووجوب وضع قانون الثقة (Trust Law) من قبل هيئة سوق المال.

الجهات المنفّذة:	• الهيئة العامة لسوق المال
الجهات المعنية:	• وزارة الإسكان • الوزارات المعنية • سوق مسقط للأوراق المالية

٢- استحداث مؤسستين متخصصتين لإدارة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية وغيرها من المشاريع الحكومية

تتجاوز تكاليف أغلب المشاريع الحكومية الميزانية المخصّصة لها مع تأجيل إنجازها، ويعود ذلك لعدم وجود إدارة متخصّصة ومركزية لإدارة المشاريع الحكومية معنية بضمان عمل المشاريع في الوقت والتكلفة والجودة المتفق عليها. لذا تم طرح مبادرة إنشاء مؤسستين متخصّصتين لإدارة المشاريع الحكومية وفقا للميزانية والإطار الزمني المحدّدين، وضبط تمويل المشاريع الحكومية.

وتتمثل المبادرة في إنشاء مؤسسة لإدارة مشاريع البنية الأساسية (الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية وغيرها) تحت مظلة وزارة النقل والاتصالات. أما بقية المشاريع الحكومية فيتم إدارتها عن طريق مؤسسة ثانية مخصّصة للمشاريع الحكومية الأخرى.

وستحقق مؤسسات إدارة المشاريع العديد من المنافع، مثل تطوير استراتيجيات مختصّة بالمشاريع، كأدوات التمويل، واستعمال نماذج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص. كذلك تطمح المبادرة من خلال مركزية إدارة المشاريع إلى تكوين فريق عماني قادر على إدارة المشاريع محلياً ومن ثم التوسع عالمياً.

الجهات المنفّذة:	• المجلس الأعلى للتخطيط

٣- بناء القدرات لتحسين التقييم المالي وتصنيف المشاريع واختيارها

ثمة نقص في توفر معلومات كافية وأولويات للمشاريع التي تم تحديدها في الخطة الخمسية التاسعة والمقدّمة من قبل الوحدات الحكومية، فضلا عن عدم اكتمال الوصف والتقييم الكافي للمشاريع، وعدم تصنيفها وتحديد ما إذا كانت مشاريع قابلة للتخصيص أو متعلقة بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، أم فقط مموّلة من قبل الحكومة، الأمر الذي يقتضي تطوير كفاءات وقدرات الجهات الحكومية في القيام بالدراسات المتعلقة بالمشاريع ومن بينها دراسات الجدوى الاقتصادية.

وقد تم وضع عدة مقترحات لتخطي هذه التحديات، أهمها الحاجة لتطوير معايير تصنيف واضحة لجميع المشاريع من قبل المجلس الأعلى للتخطيط ومن ثم مشاركتها مع الوزارات المعنية للموافقة عليها، وقيام المجلس بتصنيف المشاريع بحسب

© Tanfeedh 2017

نوعها (حكومية، خاصة، شراكة بين القطاعين الحكومي والخاص)، بالإضافة إلى وضع نموذج أو منهجية تتّبعها الوزارات قبل اقتراح أي مشروع، وبناء الإمكانيات والقدرات في الوزارات لتتمكن من التعرف على متطلباتها. وتقترح المبادرة أيضا الاستفادة من خبرات شركات استشارية مستقلة على المدى القريب لتقوم بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتصنيفها، وتبني إطاراً على المدى البعيد لبناء الكفاءات والقدرات البشرية في الوحدات الحكومية عن طريق إعداد ورش تدريبية وبرامج انتداب موظفين حكوميين إلى القطاع الخاص وغيرها من الآليات.

كما تسعى المبادرة على المدى البعيد إلى بناء قدرات متمكّنة تقوم بدراسات الجدوى الاقتصادية والنماذج التشغيلية للمشاريع وتأثيرها على الاقتصاد بشكل عام.

الجهات المنفّذة:	• المجلس الأعلى للتخطيط
الجهات المعنية:	• الوزارات المعنية

٤- مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص هي مشاريع تتقاسم تمويلها وملكيتها الحكومة والقطاع الخاص، وهناك نماذج عديدة للشراكة يتم تمويلها من كلا الطرفين. وتهدف المبادرة إلى وضع أسس ومعايير لطرح مشاريع الشراكة وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والمبادرات الوطنية. ومن خلال مشاريع الخطة الخمسية التاسعة، تم تحديد آليات لمشاريع الشراكة، وستكون المشاريع التالية قابلة للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص:

- مشروع سكني نموذجي
- المدارس الحكومية
- مستشفى مرجعي

الجهات المنفّذة:	• المجلس الأعلى للتخطيط
الجهات المعنية:	• وزارة الإسكان • وزارة الصحة • وزارة التربية والتعليم • وزارة المالية

ب- تحسين بيئة الأعمال

تعتبر بيئة الأعمال عاملا أساسيا للنهوض بعجلة النمو الاقتصادي وذلك من خلال جذب أكبر شريحة ممكنة من المستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تسهيل القيام بالأعمال التجارية. ويتطلب تحسين بيئة الأعمال تكاتف الجهود بين العديد من الجهات المعنية بدءاً بتبسيط الإجراءات والعمليات المتعلقة بالقيام بالأعمال مثل إجراءات إصدار التراخيص والموافقات. كما تعتبر أتمتة الإجراءات واحدة من أهم الركائز التي ستعمل على تعزيز بيئة الأعمال في السلطنة، حيث سيساهم ذلك في رفع الكفاءة وتسريع الإجراءات. وتجدر الإشارة إلى أن كفاءة بيئة الأعمال ترتبط بالعديد من العوامل منها: سهولة الحصول على التمويل، والحصول على التصاريح والموافقات، وتوافر البنية الأساسية، وسهولة التجارة الدولية، بالإضافة إلى العمل على تحديث القوانين واللوائح بما يضمن الحد من تضارب المصالح بين العمل في القطاع الحكومي والعمل في القطاع الخاص.

٥- تطبيق ميثاق الحوكمة في كافة الجهات الحكومية

تهدف هذه المبادرة إلى تحسين كفاءة آداء العمل الحكومي، وتشجيع الشفافية والمساءلة، والحد من تضارب المصالح، الأمر الذي من شأنه تطوير الأداء الحكومي وبيئة الأعمال التجارية ككل، وتحقيق المنافسة العادلة، وتعزيز إنتاجية وكفاءة القطاع الحكومي، والمحافظة على الأموال العامة، وزيادة نسبة الاستثمار المباشر. وتركّز المبادرة على الشركات الحكومية في المرحلة الأولى، ومن ثم الجهات الحكومية في المرحلة الثانية.

وقد قام مركز عمان للحوكمة والاستدامة بإعداد مسودة إطار قواعد الحوكمة، والتي يمكن تطويرها وتطبيقها على الشركات الحكومية. وتوصي المبادرة بتطوير إطار محدّد للشركات الحكومية عن طريق مركز عمان للحوكمة والاستدامة، وإدراج جهات أخرى لمراجعة الإطار، مثل جامعة السلطان قابوس، والجمعية الاقتصادية العمانية، والمؤسسات غير الربحية. كما توصي المبادرة بأن تقوم وزارة المالية بالموافقة على إطار الحوكمة وتفويض الشركات المملوكة من قبل الحكومة لتطبيق الإطار، على أن يقوم جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بمتابعة مدى تطبيق هذه الأطر والآليات.

وفي المرحلة الثانية من المبادرة، سيتم تطبيق نظام الحوكمة على الوزارات، نظرا لغياب آليات محددة للحوكمة في الوزارات والجهات الحكومية حاليا، والتي تشمل مبادئ مثل الشفافية والمساءلة والمساواة والمسؤولية. وتعمل حاليا وزارة الخدمة المدنية بتحديد مؤشرات الآداء الرئيسية لكل وزارة، ويقوم

© Tanfeedh 2017

مركز عمان للحوكمة والاستدامة بإعطاء خدمات استشارية للجهات الحكومية، ولكن لا توجد للمركز أي سلطة تنفيذية على الجهات الحكومية والخاصة. وعليه، تطالب المبادرة بأن تقوم وزارة الخدمة المدنية بحصر جميع الجهات المعنية والمستقلة ليتم استشارتها في تطوير إطار للحوكمة، ومن ثم العمل مع مركز عمان للحوكمة والاستدامة، وجامعة السلطان قابوس، والمؤسسات غير حكومية، مثل الجمعية الاقتصادية العمانية، لتحضير مسودة حول إطار الحوكمة للجهات الحكومية، ليتم بعدها رفع المسودة إلى مجلس الوزراء للاعتماد.

وتهدف المبادرة أيضا لعرض برنامج للتدريب، بغرض تطوير الكفاءات البشرية التي ستعمل على تطبيق الحوكمة وتطويرها في الجهات المعنية، وذلك من خلال وضع منهج الحوكمة الوطني، ومن ثم تطبيق برنامج ورش تدريبية في الوزارات للمدراء التنفيذيين، ويتم في نهاية العام تطوير البرامج والمناهج حسب ما تم تحقيقه سنويا.

الجهات المنفّذة:	• جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	
الجهات المعنية:	• الشركات المملوكة للدولة • وزارة الخدمة المدنية	• مجلس الوزراء • جميع الجهات الحكومية

٦- تطوير إجراءات المناقصات للمشاريع الحكومية

إن وجود تقييم موحد للمناقصات الحكومية يعدّ من أهم العوامل المؤثرة على فعالية عملية المناقصات، حيث أنه يتم في مرحلة تحضير المناقصات اعتماد تقديرات تكاليف المشاريع، التي تكون في بعض الأحيان قائمة على بيانات غير دقيقة، فضلا عن عدم وضوح المعايير والمتطلبات الرئيسية للمشاريع، وعدم تواءم مواصفات المشاريع المتشابهة. وثمة تحديات أخرى في مرحلة المناقصة والتقييم تتعلق بالمفاوضات ووضوح المعايير التقنية والمالية للمشاريع.

عليه، تم الخروج بعدد من الإجراءات للتطوير في هذا الجانب، أهمها تطبيق إجراءات المناقصات الإلكترونية على عدد من الجهات الحكومية، ومراقبة المشاريع للتقيّد بالإطار الزمني، والحدّ من الأوامر التغييرية، وبناء القدرات وفقاً لمتطلبات المشاريع. وسوف يساهم تطبيق نظام المناقصات الإلكترونية في زيادة الشفافية، وتجميع حزمة متنوعة من بيانات المتقدمين لتوفير الخدمات في موقع واحد. كما ستساعد المناقصات الإلكترونية أيضا على توضيح كراسات العروض (Request for Propsals) المتعلقة بالحد الأدنى للمواصفات، والتعرف على بيانات الشركات والإشكاليات والمخالفات المتعلقة بها وتسريع عملية طرح وإسناد المناقصات.

وتوصي المبادرة أيضا بضمان متابعة مجلس المناقصات لوحدات المناقصات في الجهات الحكومية، وذلك من خلال تعيين مدير للمشروع في الجهة المعنية، وطلب معلومات وبيانات وتقارير حول مستوى أداء مزودي الخدمة.

الجهات المنفّذة	• مجلس المناقصات	
الجهات المعنية	• وحدات المناقصات في الجهات الحكومية • مجلس المناقصات • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	• الشركات الحكومية

٧- إنشاء مكتب لقياس الجدارة الائتمانية

تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء مكتب ائتمان بالسلطنة ليكون بمثابة مرجع للمؤسسات المالية لقياس الجدارة الائتمانية. يكون بمثابة الممكّن الرئيسي لتوسيع أعمال الإقراض، وزيادة فرص الحصول على الائتمان، وخفض الخسائر الائتمانية، علاوة على تعزيز الرقابة المصرفية في رصد المخاطر. وسيعمل المكتب على رفع الثقة للمستفيدين من خدماته، من خلال جمع معلومات عن الأفراد أو المؤسسات ليتم استعمالها من قبل المؤسسات المالية، والشركات المحلية والدولية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، ووكالات التصنيف الائتماني، ومختلف شرائح

© Tanfeedh 2017

المجتمع حسب الأنظمة والقوانين. كما سيعمل المكتب على زيادة عدد المؤسسات الحاصلة على قروض، وتسهيل الحصول على الاقتراض البنكي.

وسوف تتمكن هذه المبادرة أيضا من معالجة واحدة من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث ذكر تقرير أصدره البنك المركزي في عام ٢٠١٤م؛ أن نسبة اقتراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك كانت ١٣٪ فقط من مجمل التمويل الذي تحصل عليه هذه المؤسسات، ويعزى ذلك إلى عدم وجود الوثائق والدراسات اللازمة لدعم تقديم طلب القرض، وارتفاع تكلفة الاقتراض والفوائد البنكية بسبب الأخطار المترتبة على إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتقترح المبادرة الاستعانة بوكالات دولية رائدة في مرحلة التأسيس، لضمان عمل المكتب وفقاً للمعايير الدولية ذات المستوى العالي. ويتوقع من فريق العمل إبان مرحلة تشغيل المكتب أن يقوم بالتواصل مع جميع الجهات المعنية للحصول على المعلومات، كما يتطلب التشغيل أيضا تغيير وتعديل القوانين لضمان تحقيق كفاءة عالية في السوق. وبالنسبة للتمويل؛ يقترح استخدام نموذج يقوم على جمع الموارد المالية من جميع المؤسسات المالية القائمة، وبإمكان الأفراد الراغبين في التعرف على التقارير الائتمانية الخاصة بهم الحصول على هذه المعلومات.

الجهات المنفّذة:	• الهيئة العامة لسوق المال	
الجهات المعنية:	• شرطة عمان السلطانية • وزارة البلدية الإقليمية وموارد المياه • وزارة القوى العاملة • وزارة الإسكان • مزودو الخدمة • وكالات تحصيل الديون	• وزارة المالية • الهيئة العامة لسوق المال • جميع المؤسسات المالية بما فيها البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار • المحاكم

٨- استخدام أسواق رأس المال لتعزيز النمو الاقتصادي – خصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة

يعتبر سوق رأس المال من أفضل الأنظمة المالية الفعالة التي تستخدم لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يعمل على توفير التمويل قليل الكلفة للمشاريع الاقتصادية من خلال توجيه رؤوس الأموال (الاستثمار والمدخرات والإيداعات) إلى تلك المشاريع، وأيضا دوره في تنمية الثروات العامة من خلال توفير الفرص الاستثمارية السهلة للمواطنين والمقيمين، ودوره في تكوين شراكة حقيقة بين القطاعين الحكومي والخاص، هذا بالإضافة إلى ما تعكسه عملية إدراج المشاريع في أسواق رأس المال من مميزات أبرزها ضمان حوكمة أفضل لهذه المشاريع وتوفير تقييم أكثر دقة، فضلا عن استغلال سوق المال بشكل أمثل من قبل وزارة المالية، ليتم تشغيل هذه المدخرات من خلال القطاع المصرفي، كذلك يعمل على تقليل التحويلات الخارجية، والبالغة حسب بيانات عام ٢٠١٥ م قرابة ٤ مليارات ر.ع.

هذا بالإضافة إلى أن البيانات المنشورة تشير إلى القدرة الكبيرة لسوق رأس المال العماني على تمويل مشاريع اقتصادية ضخمة، فآخر طرح أولي كانت قيمته ٥٦,٣ مليون ر.ع. وتمت تغطيته ١٩ مرة تقريبا ليجمع سيولة تتعدى المليار ر.ع. كما تشير البيانات إلى أن نسبة نمو أرباح الشركات المدرجة في سوق المال أسرع بمقدار ثلاث مرات عن الشركات غير المدرجة.

وفي الجهة المقابلة نجد أنه بالرغم من تركيز الحكومة على إقامة المشاريع الاقتصادي التي نتج عنها أكثر من ٦٠ شركة حكومية موزعة على مختلف القطاعات، إلا أنها نظراً لمتطلباتها الإدارية والتفصيلية الكثيرة فقد شهد البعض منها تحدياً في تحقيق نتائج مالية جيدة وأصبحت تشكل عبئاً على الحكومة.

ولقد تم الخروج بهذه المبادرة من أجل تفعيل دور سوق رأس المال بشكل يمكّن للحكومة من الاستمرار في إقامة المشاريع الاقتصادية الضخمة، وتخفيف الأعباء المالية والإدارية عن كاهلها، وتحسين كفاءة آداء وإنتاجية الشركات الحكومية ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها، فضلا عن إتاحة الفرصة للحكومة

© Tanfeedh 2017

للتركيز على دورها كمشرّع ومنظّم للأنشطة الاقتصادية ومراقب على آداءها، وتركّز المبادرة على جانبين هما:

١) اتخاذ تمويل المشاريع التنموية الكبيرة والواعدة من خلال سوق رأس المال كسياسة عامة تنتهجها الحكومة.

٢) تخصيص ما قيمته نحو ١٥٠ مليون ر.ع. من الشركات الحكومية خلال الفترة من ٢٠١٧م-٢٠٢١م.

ويرتكز نجاح هذه المبادرة وتحقيق الأثر المرجو منها على الالتزام باستخدام سوق رأس المال وتطوير واعتماد برامج خصخصة فعّالة ومناسبة، وذلك من خلال وضع منهجية واضحة للتخصيص، ووضع معايير مناسبة لاختيار الشركات الحكومية التي سوف تخصّص، ومقدار النسب المطروحة للخصخصة. وبعد أن يتم اختيار الشركات، يتم وضع آلية واضحة للتخصيص تحدّد فيها كيفية التخصيص والتوقيت المناسب لها. وبعد إتمام الإجراءات اللازمة للخصخصة يتم طرح أسهم تلك الشركات في سوق رأس المال تحت عملية الطرح العام الأولي.

الجهات المنفّذة:	• وزارة المالية
الجهات المعنية:	• الهيئة العامة لسوق المال • وزارة التجارة والصناعة

٩- تسريع إصدار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر ولائحته التنفيذية

لايسمح قانون الاستثمار الحالي بامتلاك الأجانب للشركات بنسبة ١٠٠٪ إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، لذلك تمت مراجعة القانون المذكور بحيث يشجّع على الاستثمار في السلطنة من خلال السماح للمقيمين ببدء أعمال تجارية واستبقاء أموالهم داخل السلطنة. وتسعى هذه المبادرة إلى استقطاب الاستثمارات الخارجية ذات القيمة العالية، مع التقليل من الممارسات المخالفة للقانون.

وثمة العديد من المنافع المترتبة على فتح السوق بشكل كامل للمستثمرين الخارجيين، منها دعم العملة المحلية عن طريق زيادة الصادرات، ورفع مستوى المنافسة في السوق، وتنويع الاقتصاد عن طريق الاستثمارات الخارجية في القطاعات الواعدة، كما سيساهم فتح السوق أيضا في توفير فرص عمل جديدة، فضلاً عن الحد من بعض الظواهر الاقتصادية السلبية، مثل التجارة المستترة، وتجارة تصاريح العمل.

ولذلك جاءت هذه المبادرة لطرح قانون استثمار بشروط معينة تساهم في تحديد المستثمرين ذوي القيمة العالية. وهي تقوم على شرطين أساسيين:

أ) عدم وجود أي قيود للحد الأدنى لرأس المال.

ب) منع الامتلاك بنسبة ١٠٠٪ في بعض النشاطات الاقتصادية في قطاعات معينة حسب ما تم تحديده في القانون الجديد.

وتقترح المبادرة تقييم وتصنيف المستثمرين عند تقدمهم بطلب الحصول على التأشيرات، للتعرف على المستثمرين القادرين على إضافة قيمة فعّالة في السوق المحلي. وفي حال تطبيق الشروط المذكورة في المبادرة؛ فإن العديد من المنافع سوف تتحقق، منها تنظيم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي، وفتح المجال للشركات الصريحة والجادة للعمل، كما ستسمح عملية التقييم والتصفية بفتح المجال للمستثمرين الجادين الذين يجلبون الخبرة والتنافسية للسوق، مما سيساهم في تحسين موقع السلطنة في تصنيف ممارسة الأعمال التجارية الصادر من البنك الدولي.

الجهات المنفّذة:	• وزارة التجارة والصناعة	
الجهات المعنية:	• مجلس الوزراء • مجلس الدولة • مجلس الشورى • نظام "استثمر بسهولة"	• شرطة عمان السلطانية • الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء)

١٠- توحيد جهود ترويج الاستثمار الخارجي

تم طرح هذه المبادرة التي ترتكز على تعزيز دور الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات " إثراء" لتنفيذ استراتيجية تعزيز الاستثمار الوطني نظرا لوجود أطراف مختلفة معنية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع قلة التنسيق فيما بينها، الأمر الذي يؤدي إلى نقل رسائل مختلفة، فضلاً عن التكاليف المالية بسبب ازدواجية العمل والجهد المهدر.

ولذلك تسعى المبادرة من خلال تعزيز دور إثراء لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية:

أ) جذب الاستثمارات الخارجية من خلال التنسيق والترويج المبتكر للاستثمار.

ب) تحديد ومواءمة الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية بدعم المستثمرين المحليين والدوليين.

© Tanfeedh 2017

ج) تطوير خدمات تسهيل الاستثمار للمستثمرين الخارجيين.

وتهدف المبادرة إلى تطوير صلاحيات إثراء عن طريق جعلها المؤسسة الرائدة لقيادة عملية الترويج في السلطنة، بحيث تتولى دراسة أنواع الاستثمارات، والتعرف على الميزات الاستثمارية للسلطنة، بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة والجهات الحكومية الأخرى المعنية بإصدار التراخيص والتصاريح، ومن ثم التواصل مع المستثمرين لجلبهم للسلطنة. ومن الأدوار الأخرى المقترحة أيضا؛ القيام بتجهيز حزم بيانات مختصّة بكل قطاع، تحتوي على العديد من المعلومات الخاصة بالقطاعات المعنية، ومنها؛ أهم الإجراءات التجارية المتعلقة بالقطاع، وتكاليفه التشغيلية مقارنة بالدول المجاورة، والتكاليف التشغيلية في المناطق الحرة، والمنافع التي تقدمها هذه المناطق. ومن المقترحات المقدمة أيضا؛ الاستفادة المثلى لوزارة الخارجية من الموارد المقدّمة لإثراء، بحيث تسمح للسفارات والقنصليات العمانية بالترويج للاستثمار في السلطنة، وهذا يتطلب إصدار مرسوم سلطاني يمنح موظفي وزارة الخارجية الصلاحيات اللازمة للقيام بهذا الدور.

كما تقترح المبادرة مواءمة وتنسيق الجهود لتسهيل الاستثمار في السلطنة، لضمان توفير أعلى مقاييس الجودة والكفاءة للخدمات المقدمة للمستثمرين، وأن تقوم إثراء بتوجيه المستثمر إلى الجهة المثلى المناسبة له، مثل المناطق الحرة، والقيام بتسجيل المستثمر عن طريق بوابة (استثمر بسهولة)، أو أي بوابات أخرى، للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة، ومن ثم الاستفادة من شركات تسهيل الاستثمار في متابعة الحصول على الموافقات المطلوبة.

الجهات المنفّذة:	• الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات « إثراء»
الجهات المعنية:	• المجلس الأعلى للتخطيط • سفارات السلطنة (وزارة الخارجية) • الشركة العمانية لإدارة المطارات • نظام "استثمر بسهولة" • وزارة الشئون القانونية • جميع الجهات الحكومية التي تقوم بالترويج للسلطنة (مثل الصناديق السيادية، ووزارة السياحة)

١١- ربط الجهات الحكومية بنظام "استثمر بسهولة" لاستمرار تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص

يعتبر تسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على تراخيص الأنشطة التجارية من أهم عوامل الجذب لممارسة الأعمال التجارية وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي. وقد تم طرح نظام "استثمر بسهولة" المعروف عالميا لتسريع عملية البدء في الاستثمار في السلطنة، إلا أنه لم يتم وضع خطة تفصيلية لمتابعة تطوير النظام إلى ما بعد يناير ٢٠١٧م. ويسعى نظام "استثمر بسهولة" إلى ربط ٢٩ وزارة مختصّة بإصدار تصاريح الأنشطة التجارية، ولكن في الوقت الراهن هناك ١١ وزارة مسجلة ووزارة واحدة فقط ترخص تصاريحها من خلال "إستثمر بسهولة". ويمثل عدم التكامل والاندماج تحديا كبيرا، حيث أن الرؤية الأولية لنظام"استثمر بسهولة" تهدف لدمج جميع التراخيص والتصاريح في بوابة واحدة. وبخصوص الوزارات الـ(١١) المشاركة في النظام فلا يوجد هناك خطة مفصلة ودقيقة توضح نطاق العمل وعدد التراخيص والتصاريح المطلوب ربطها من قبل كل جهة. كذلك فإن إستعمال اتفاقيات مستوى الخدمة (Service Level Agreements) للتعرف على الفترة الزمنية المطلوبة لكل إجراء غير مفعّلة.

وتطرح المبادرة العديد من المقترحات لتطوير النظام، ووضع رؤية واضحة له لكي يعمل كمحطة واحدة لإصدار جميع تصاريح الأنشطة التجارية لكافة أنواع المستثمرين. وتركز المبادرة أيضاً على تقوية علاقة النظام مع مكاتب سند، لتكون بمثابة حلقة وصل للنظام، بالإضافة إلى وضع معايير ومتطلبات واضحة للتراخيص والتصاريح، وتقديم المبررات الفعلية في حالة رفض أي طلب، فضلا عن توحيد الفترة الزمنية اللازمة لتجديد التراخيص في محطة واحدة. كما تقترح المبادرة إعادة صياغة الإجراءات وتسهيلها وتعديل الرسوم المالية التي تفرضها الجهات المعنية لتتوافق مع متطلبات نظام "استثمر بسهولة"، علاوة على أهمية توفير دورات تدريبية وتأهيلية للجهات المعنية بعمل النظام.

© Tanfeedh 2017

الجهات المنفّذة:	• وزارة التجارة والصناعة
الجهات المعنية:	• بلدية مسقط • وزارة النقل والاتصالات • وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه • وزارة التعليم العالي • هيئة تقنية المعلومات • وزارة البيئة والشئون المناخية • وزارة الزراعة والثروة السمكية • وزارة السياحة • وزارة القوى العاملة • هيئة تنظيم الاتصالات • وزارة التجارة والصناعة • شرطة عمان السلطانية

الجدول الزمني لتنفيذ مبادرات ومشاريع قطاع المالية والتمويل المبتكر

© Tanfeedh 2017

قطاع سوق العمل والتشغيل

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

نظـرة عـامـة

يواجه سوق العمل في السلطنة العديد من التحديات المتعلقة بتشغيل القوى العاملة الوطنية والارتفاع المتزايد في أعداد الباحثين عن عمل، وما صاحبه من زيادة أعداد القوى العاملة غير العمانية في المهن التي تتطلب مهارات محدودة، وعلى وجه التحديد في القطاعات المرتبطة بالبنية الأساسية (مثال: الطرق، والمطارات والموانى ...الخ). وكذلك التحديات المتعلقة بالتركيبة الهيكلية لمنشآت القطاع الخاص التي تؤثر بدورها في القدرات العددية والنوعية لهذه المنشآت لتوفير فرص العمل وتوفير بيئة العمل المناسبة، ومستويات الأجور الجاذبة للقوى العاملة الوطنية لشغل فرص العمل المتوفرة في القطاع الخاص.

وثمة تباين واضح بين توقعات العرض والطلب للقوى العاملة، الأمر الذي يلقي بظلاله على نسب التعمين المستهدفة وآلية تحقيقها، بالاضافة إلى حاجة القطاع الخاص إلى إجراءات توفر المزيد من المرونة والفعالية لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، ولتوفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية بإسلوب فعّال.

علاوة على ذلك هنالك حاجة ماسة إلى دراسة مبادرات لتحسين عملية التخطيط للموارد البشرية، وتدريبها، وتأهيليها لتحقيق المواءمة بين العرض والطلب.

الباحثون عن عمل النشطون في سجل القوى العاملة: العمر، النوع، والتفاوت الجغرافي

يشكّل الشباب العُمانيون ما يقارب ٧٥٪ من الباحثين عن عمل، وتشكل الإناث من تلك النسبة ما يقارب ٦٧٪، حيث يتوزّع الباحثون عن عمل بشكل متفاوت في المحافظات، وتضم ثلاثة محافظات ما يقارب ٤٥٪ منهم.

الباحثون عن عمل النشطون

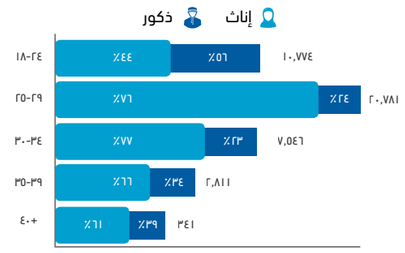

الفجوة

ثمة تفاوت واضح بين الطلب والعرض في سوق العمل في القطاع الخاص. هناك عوامل عديدة تساهم في ذلك التفاوت واستمرارية اتساع هذه الفجوة.

الوظائف ذات القيمة المضافة العالية

يمكن توظيف ٤٥٪ من العُمانيين الباحثين عن عمل الحاصلين على مؤهلات أكاديمية عالية لشغل وظائف ذات قيمة مضافة عالية في القطاع الخاص.

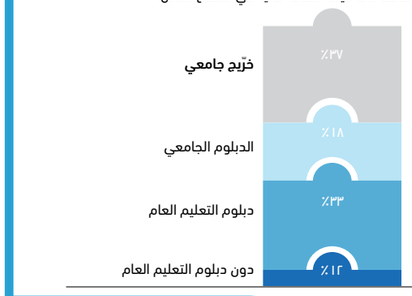

الباحثون عن عمل النشطون في سجل القوى العاملة: المستوى التعليمي

الملتحقون الجدد بالقوى العاملة (٢٠١٦ -٢٠٢٠)

من المتوقع أن ينضم سنويا ما يقارب ٤٤,٠٠٠ ملتحق بالقوى العاملة بين الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ بإجمالي يصل ٢٢٢,٠٠٠ ملتحق.

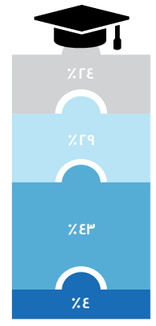

عمالة متخصّصة

عمالة فنية

عمالة ماهرة

عمالة محدودة المهارة

الملتحقون الحاصلون على تأهيل أكاديمي عالٍ

٥٤٪ من الملتحقين الجدد بالقوى العاملة بين ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ هم من حملة الشهادات الأكاديمية.

الفرص الوظيفية التي تم توفيرها في القطاع الخاص وإجمالي القوى العاملة الوطنية والوافدة في السنة (بالألف)

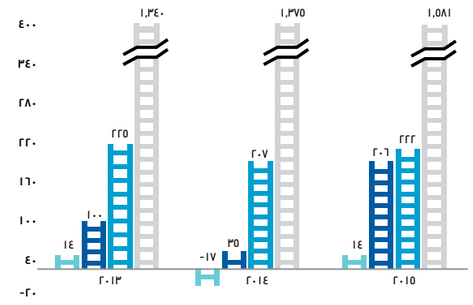

الفرص الوظيفية التي تم توفيرها في ذلك العام للعمانيين
إجمالي العاملين العمانيين في القطاع الخاص
الفرص الوظيفية التي تم توفيرها في ذلك العام للوافدين
إجمالي العاملين الوافدين في القطاع الخاص

إيجاد الفرص الوظيفية

التباينات الملحوظة:
في الأعوام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، بلغ متوسّط عدد الفرص الوظيفية التي تم توفيرها للمواطنين العُمانيين ١١,٠٠٠ وظيفة فقط - بينما بلغ متوسّط عدد الفرص الوظيفية التي تم توفيرها للعمالة الوافدة ٣٢٠,٠٠٠ فرصة.

القطاع الخاص: المهارات الوظيفية
يُصنّف ٥٠٪ من العُمانيين الذين يعملون في القطاع الخاص ضمن العمالة المحترفة والمتخصصة، وهي فئة عمل مناسبة لالتحاق الباحثين عن عمل.

القطاع الحكومي مقابل القطاع الخاص
يوظّف القطاع الحكومي (باستثناء قطاع الدفاع) ٥٣٪ من القوى العاملة الوطنية ويوظّف القطاع الخاص ٤٧٪ (٢٠١٥)، ٨٥٪ منهم حاصلون على دبلوم التعليم العام أو دون ذلك (٢٠١٤).

© Tanfeedh 2017

أبرز التحديات والتوجهات التي نوقشت في المختبرات

يواجه سوق العمل والتشغيل العديد من التحديات، من بينها تحديات مرتبطة بإمكانية استيفاء معدلات التعمين الحالية المطلوبة، إلى جانب التأثير السلبي للتجارة المستترة على توازن سوق العمل، وعلى إمكانية إنشاء مشاريع أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر ظاهرة الأيدي العاملة الوافدة – العمل الجزئي أو باليومية - على سوق العمل. مما يصعب معه تعزيز جاذبية القطاع الخاص للباحثين عن عمل. فضلاً عما يتسم به القطاع من ضعف في التمثيل القطاعي، وفي عملية التنسيق بين القطاعات، إلى جانب عدم تجانس البيانات المرتبطة بالعمل والعمّال وتضاربها.

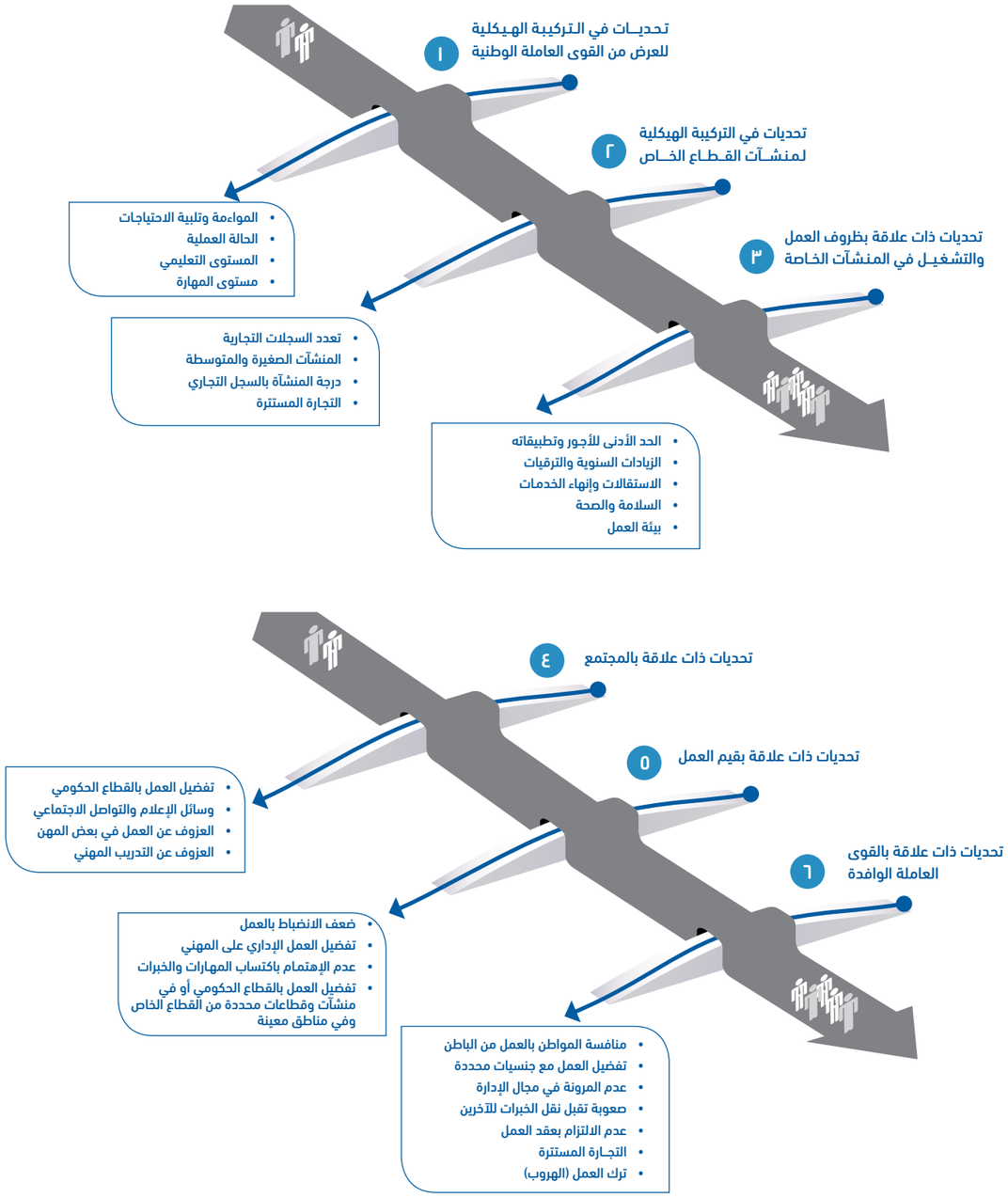

© Tanfeedh 2017

معظم العمانيين الباحثين عن عمل من فئة الشباب (أقل من ٢٩ سنة)

يوجد حالياً ٤٢,٢٥٣ عماني يبحثون فعليا عن عمل ومسجلين في القوى العاملة.

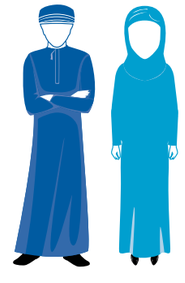

الباحثون عن عمل حسب العمر والنوع ٪

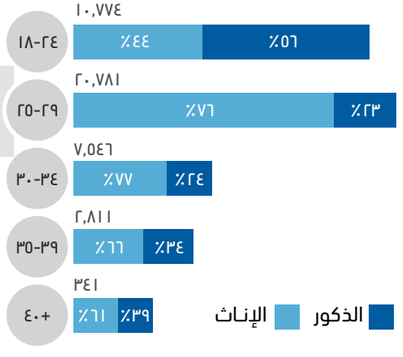

٧٥٪ من الباحثين عن عمل العُمانيين دون سن ٣٠ سنة مما يشكل عبئاً متزايداً على سوق العمل الغالبية من الإناث

المصدر: النشرة الشهرية لهيئة سجل القوى العاملة «أغسطس ٢٠١٦»

تفاوت نسب التوظيف حسب المحافظات: تتسم بعض المحافظات بنسبة أكبر من الباحثين عن عمل مقارنة بغيرها من المحافظات

أكثر ٦ محافظات من حيث عدد الباحثين عن عمل

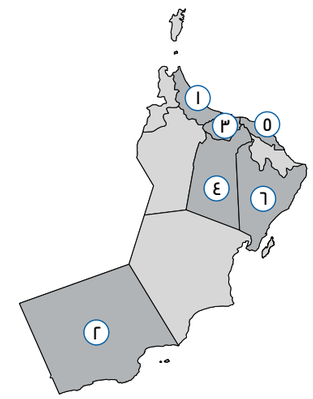

عدد الباحثين عن عمل حسب المحافظات (٢٠١٥)

		الإجمالي	ذكور	إناث
١	شمال الباطنة	٩,٠٨٦	٣٠٪	٧٠٪
٢	ظفار	٥,٤٤٤	٣٧٪	٦٣٪
٣	جنوب الباطنة	٤,٧٢٠	٣١٪	٦٩٪
٤	الداخلية	٤,٧٠٨	٣٠٪	٧٠٪
٥	مسقط	٤,٧٠٧	٣١٪	٦٩٪
٦	جنوب الشرقية	٤,٤٧٠	٣٩٪	٦١٪
٧	الظاهرة	٣,٤٦١	٢٩٪	٧١٪
٨	شمال الشرقية	٢,٨٨٨	٣٦٪	٦٤٪
٩	البريمي	١,٥١٨	٤٢٪	٥٨٪
١٠	مسندم	٨٨٨	٢٥٪	٧٥٪
١١	الوسطى	٣٦٣	٤٦٪	٥٤٪

تشكّل ثلاث محافظات ما يقارب ٤٥٪ من عدد الباحثين عن عمل.

المصدر: النشرة الشهرية لهيئة سجل القوى العاملة «أغسطس ٢٠١٦»

© Tanfeedh 2017

٥٥٪ من العُمانيين الباحثين عن عمل هم من حملة الشهـادات الجامعية، وتشكّل الإناث الغالبية العظمى في المستويات التعليمية العليا

نسبة الباحثين عن عمل من العُمانيين حسب المستوى التعليمي

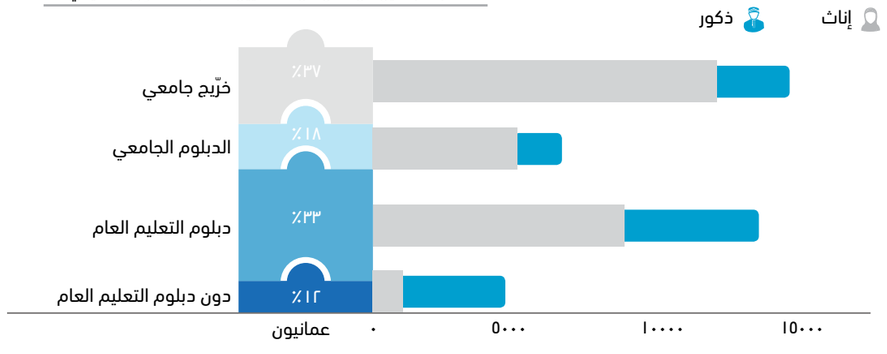

إمكانية شغل العُمانيين الحاصلين على تأهيل تعليمي عالٍ لوظائف ذات قيمة مضافة عالية في القطاع الخاص.

المصدر: النشرة الشهرية لهيئة سجل القوى العاملة «أغسطس ٢٠١٦»

من المتوقّع أن يلتحق ٤٤,٠٠٠ بالقوى العاملة سنويا، بإجمالي ٢٢٢,٠٠٠ في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠م

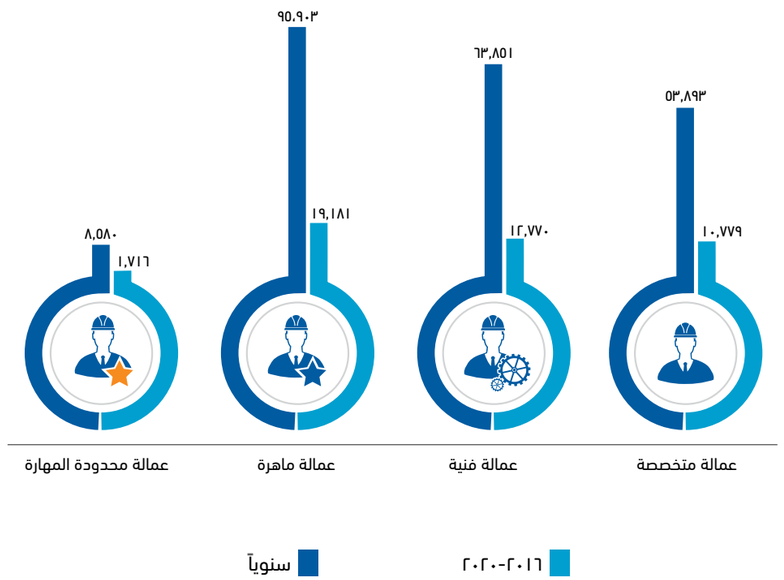

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط «تقديرات إجمالي مخرجات النظام التعليمي والتدريبي خلال الخطة التاسعة ٢٠١٦-٢٠٢٠»

© Tanfeedh 2017

مؤشرات القطاع العامة المستهدفة ضمن هذه المرحلة من البرنامج

١) ألا تتجاوز نسبة الباحثين عن العمل ٣٪ بحلول عام ٢٠٢٠م.

٢) توفير ما يقارب (٦٧,٠٠٠) فرصة عمل للعمانيين وغير العمانيين في القطاعات المستهدفة الثلاثة لتحقيق التنويع الاقتصادي في السلطنة بحلول عام ٢٠٢٠م.

٣) توفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية بما لا يقل عن (٣٠,٠٠٠) في مستويات المهارة (الاختصاصي، والفني، والماهر) بحلول عام ٢٠٢٠م.

جوانب التركيز في هذه المرحلة من البرنامج والمبادرات والمشاريع المتعلقة بها

أ- تمكين الطلب (القوانين والسياسات والأنظمة)	
١	تسهيل إجراءات العمل المؤقت والعمل الجزئي وتعزيز مرونة حركة القوى العاملة
٢	التنظيم الإلكتروني لسلاسة تدفق رأس المال البشري (بوابة إلكترونية موحدة لتسهيل عملية إصدار تراخيص العمل)
٣	حزمة تسهيلات للعاملين في قطاع الإنشاءات
٤	تدعيم سياسات التشغيل الوطنية (سياسات التعمين)
ب- تعزيز العرض (تنمية الموارد البشرية)	
٥	إنشاء نظام مستدام لوضع المعايير المهنية وإدارتها وتحديثها وتطبيقها للقطاعات الثلاثة المستهدفة
٦	تعزيز قدرة الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي لاستكمال الإطار العماني للمؤهلات وتنفيذه وتمكينها من تطبيق نظام الاعتماد على جميع قطاعات التعليم الأكاديمي والتقني والمهني (بما في ذلك الشهادات التخصصية)
٧	تعزيز إمكانية مواءمة الخريجين مع متطلبات سوق العمل من خلال رفع مشاركة القطاع الخاص في مجالس الأمناء والإدارة في مؤسسات التعليم العالي
٨	تدشين البرنامج الوطني للتطوير القيادي لتمكين الإدارات العمانية الوسطى والعليا في القطاع الخاص
ج- تسهيل عملية التنسيق بين العرض والطلب	
٩	توحيد جهود التشغيل للباحثين عن عمل (المركز الوطني للتشغيل)
١٠	تعزيز جاذبية القطاع الخاص للقوى العاملة الوطنية
١١	تطوير وتحسين النظام القضائي المتعلق بسوق العمل
١٢	توفير فرص عمل عبر تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
١٣	إنشاء جمعيات قطاعية من أجل تمكين عملية التواصل والتنسيق في سوق العمل
١٤	اعتماد التعريف الوطني للباحثين عن العمل وتفعيله بما يتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية

© Tanfeedh 2017

أ. تمكين الطّلب
احتياجات أصحاب العمل

- سياسات توظيف مرتبطة بالعمل الجزئي والمؤقّت وتعزيز مرونة حركة القوى العاملة
- سياسات تعمين تدريجية وفقًا لطبيعة كلّ قطاع
- تنظيم عمليّة إصدار تراخيص العمل

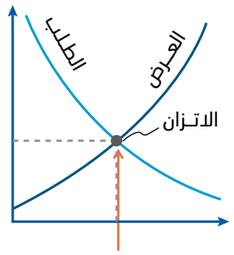

ب. تعزيـز العرض
احتياجات الباحثين عن العمل

- تطوير وتحديث المعايير المهنيّة
- وضع منظومة وطنية للمؤهلات
- برامج تدريب القيادات الوسطى والعليا
- تعزيز حوكمة معاهد التدريب المهني

ج. تسهيل عمليّة التنسيق بين العرض والطّلب
تعزيز فعاليّة سوق العمل

- توفير فرص عمل من خلال دعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة
- تعزيز تمثيل القطاعات الاقتصادية للربط بين العرض والطلب في سوق العمل
- مواءمة تعريف الباحث عن عمل مع تعريف منظّمة العمل الدوليّة
- توحيد الجهود المرتبطة بتشغيل الباحثين عن عمل
- جعل القطاع الخاصّ أكثر جاذبيّة للقوى العاملة الوطنيّة باستحداث حزم تحفيزية
- استحداث آليات جديدة لمعالجة الخلافات العمالية

أ- تمكين الطلب

يواجه سوق العمل العديد من التحديات التي تصعب على الباحثين عن العمل إيجاد أو انتهاز الفرص المناسبة لهم، فاحتياجات أصحاب الأعمال لا تتواءم مع مستويات العرض المتواجدة في سوق العمل. ولمعالجة هذه التحديات يتطلب السوق تحسين بعض القوانين والأنظمة لجعل حركة العمالة الوطنية أكثر مرونة. فعلى سبيل المثال، بعض السياسات الحالية تؤثر على إمكانية توافر العمل الجزئي والمؤقت التي يمكن أن يفتح مجالات جديدة للتشغيل. كما أن ثمة حاجة إلى تدعيم سياسات التشغيل المحلية (مثال: سياسة التعمين) للانتفاع من العمالة الوطنية. وبمعالجة هذه التحديات، ستزداد كفاءة وفعالية الطلب للقوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

١- تسهيل إجراءات العمل المؤقت والعمل الجزئي وتعزيز مرونة حركة القوى العاملة

تهدف هذه المبادرة إلى توفير فرص للعمل بعض الوقت (العمل الجزئي) بالقطاع الخاص للعاملين والباحثين عن عمل من العمانيين، بالإضافة إلى تعزيز مرونة حركة القوى العاملة غير العمانية بين المنشآت المنتسبة والمسجلة لذات الجهة، كما تهدف إلى السماح باستقدام قوى عاملة غير عمانية بتراخيص مؤقته في بعض المهن التخصصية.

وبناءً على مؤشرات الأداء سوف يترتب على هذه المبادرة زيادة في أعداد العاملين بشكل جزئي (غير الطلاب) المسجّلين في السلطنة من ١٠٢ حاليا إلى ١٣,٠٠٠ على الأقل بحلول ٢٠٢٠م، وكذلك زيادة عدد الطلاب العاملين بشكل جزئي إلى ١٣,٠٠٠ بحلول ٢٠٢٠م.

ويندرج في إطار هذه المبادرة التفاصيل التالية:

- تحديد عدد ساعات العمل الجزئي بين ٤- ٢٥ ساعة أسبوعيا.
- رفع الحد الأعلى المسموح به لاحتساب العاملين بالعمل الجزئي في المؤسسة إلى ٢٠٪ من نسبة التعمين المقررة.
- تستثنى من هذه النسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يسمح لها بتشغيل عدد غير محدّد من العاملين بنظام العمل الجزئي بشرط تفرّغ صاحب العمل لإدارة المنشأة أو تعيين عماني في الإدارة.
- يجوز للعاملين بالعمل الجزئي التسجيل في نظام التأمينات الاجتماعية.
- ألزامية توفير التأمينات اللازمة (ضد إصابة العمل) للعاملين بنظام العمل الجزئي.
- السماح بتعدد الوظائف المسجّلة في وزارة القوى العاملة في حال العمل الجزئي.

© Tanfeedh 2017

- إتاحة فرص العمل الجزئي لطلاب المدارس لتشجيعهم على الالتحاق بسوق العمل.
- دعم وتحفيز العمل الجزئي من قبل المؤسسات التعليمية.
- تطوير نظام إلكتروني لتنظيم تنفيذ قرار العمل الجزئي والتراخيص المؤقتة.

يعنى القسم الثاني من المبادرة بتعزيز مرونة حركة القوى العاملة، فقانون العمل الحالي يحد من حركة القوى العاملة بين الجهات المنتسبة والمسجلة لذات الجهة، مما يؤدي إلى تشغيل عمالة إضافية لسد الثغرات المؤقتة بالإضافة إلى التكاليف الناتجة عنها.

من أهم التأثيرات التي ستنتج عن المبادرة هي ارتفاع نسبة العاملين العمانيين، بالإضافة إلى خفض نسبة الباحثين عن عمل، وتحفيز التجارة بالسوق. أيضا ستسمح هذه المبادرة لطلاب المدارس والجامعات بالعمل الجزئي مما يساهم في تعزيز منظور وأخلاقيات سوق العمل لدى هؤلاء الطلاب.

الجهات المنفذة	• وزارة القوى العاملة
الجهات المعنية	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي • الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية • الهيئة العامة لسجل القوى العاملة • غرفة تجارة وصناعة عمان

٢- التنظيم الإلكتروني لسلاسة تدفق رأس المال البشري (بوابة إلكترونية موحدة لتسهيل عملية إصدار تراخيص العمل)

تهدف المبادرة إلى تسهيل إنجاز معاملات التراخيص الإلكترونية عن طريق الربط بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، وستسهم هذه المبادرة في جذب الكوادر البشرية بسلاسة وفعالية إلى السلطنة، وتتضمن المبادرة عددا من المقترحات الأساسية من ضمنها:

- التكامل مع مبادرة المركز الوطني للتشغيل لتحسين عملية التشغيل الحالية من خلال بوابة إلكترونية موحدة.
- تعديل بعض القوانين والتشريعات التي ستوفر بيئة عمل أفضل.

© Tanfeedh 2017

الجهات المنفذة	• وزارة القوى العاملة
الجهات المعنية	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه • وزارة الصحة • شرطة عمان السلطانية • هيئة تقنية المعلومات • الهيئة العامة لسجل القوى العاملة • غرفة تجارة وصناعة عمان

٣- حزمة تسهيلات للعاملين في قطاع الإنشاءات

يواجه قطاع الإنشاءات العديد من التحديات في تحقيق نسب التعمين المقررة، كون العديد من المهن مرتبطة بالفترة الزمنية لتنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى عدم توافر عناصر الجذب للقوى العاملة الوطنية. وعليه جاءت هذه المبادرة بمقترح التدرج في نسب التعمين المقررة لقطاع الإنشاءات ليكون مرنا بما يتوافق مع احتياجات ومتطلبات النمو الاقتصادي للقطاع.

كذلك تسعى المبادرة إلى توفير عدة خيارات لأصحاب العمل للوصول إلى تلك النسب مع مراعاة المؤسسات الصغيرة، الأمر الذي سيسهم في تنظيم القطاع والحد من التجارة المستترة وتعزيز وجود القوى العاملة الوطنية المدربة والمؤهلة بالتنسيق مع الصندوق الوطني للتدريب.

ويندرج في إطار هذه المبادرة التفاصيل التالية:

- البدء بنسبة تعمين ١٠٪ ورفعها تدريجيا إلى ١٥٪ بحلول ٢٠٢٠م.
- الحد من الأعمال غير المنظمة وإتاحة فرص التدريب والتأهيل للقوى العاملة في قطاع الإنشاءات.
- الحد من التجارة المستترة.
- تسلسل الإجراءات بداية من توفير فرص عمل للعمانيين، وصولا إلى فرض رسوم (مساهمة تدريب) للباحثين عن عمل على الشركات التي لم تصل إلى نسب التعمين التدريجية.
- تأسيس شركات معنية بتوفير السائقين وعمّال خدمات الصيانة من جميع الفئات والمستويات.
- تطوير نظام إلكتروني لتنظيم تنفيذ هذا القرار.

الجهات المنفذة	• وزارة القوى العاملة
الجهات المعنية	• مجلس الوزراء • وزارة التجارة والصناعة • جمعية المقاولين العمانية • الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان

٤- تدعيم سياسات التشغيل الوطنية (سياسات التعمين)

تأتي هذه المبادرة بهدف مراجعة سياسات التعمين للقطاعات الثلاثة (السياحة والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية) بما يتناسب مع الاحتياجات الحالية لسوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة مما يسهم في دعم نمو القطاعات بحيث تتوافق مع الجهود الوطنية الساعية لتزويد الكادر الوطني بالخبرات في جميع مستويات المهارة.

وتتضمن المبادرة التفاصيل التالية:

- التدرج في نسب التعمين المحددة للقطاعات الثلاثة (السياحة، والخدمات اللوجستية، والصناعات التحويلية).
- تحديث السياسات والأنظمة المرتبطة بسياسات التعمين بما يتوافق مع محددات المبادرة.
- دراسة متطلبات القطاعات واحتياجاتها الفعلية من القوى العاملة الوطنية مع الأخذ بالاعتبار التحديات التي تواجه هذه القطاعات في تحقيق نسب التعمين الحالية.
- تشجيع وتحفيز مؤسسات القطاعات لتطوير ممارساتها والتزامها باللوائح المعنية بالتعمين.
- تفعيل برامج التدريب والتأهيل لتمكين القوى العاملة الوطنية بما يتوافق مع احتياجات تلك القطاعات.

الجهات المنفذة	• وزارة القوى العاملة
الجهات المعنية	• وزارة النقل والاتصالات • وزارة التجارة والصناعة • وزارة السياحة • الجهات الممثلة للقطاعات

ب- تعزيز العرض (تنمية الموارد البشرية)

تعتبر الموارد البشرية من أهم عوامل النجاح ونمو الاقتصاد. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تنمية وتدريب الكوادر البشرية للوصول إلى مستوى الكفاءة العملية المطلوبة. ويواجه سوق العمل صعوبة في مواءمة كفاءات العرض مع توقعات الطلب، عليه فإن تطوير كفاءات وإمكانيات القوى العاملة الوطنية سيعمل على سد الفجوة الموجودة بين العرض والطلب. ومن أهم الجوانب التي ينبغي التركيز عليها لتأهيل كوادر وطنية ذات كفاءة عالية هو تحديث وتطوير المعايير المهنية، وتمكين التواصل بين ممثلي القطاعات والمنظومة التعليمية، وتحسين جودة البرامج التدريبية وتطابقها مع احتياجات السوق،والحصول على الاعتراف الدولي لمختلف البرامج الأكاديمية والمهنية والتدريبية، كذلك إعداد برامج لتدريب القيادات الوسطى والعليا لتمكين القوى العاملة الوطنية من تولي مناصب قيادية في القطاع الخاص.

٥- إنشاء نظام مستدام لوضع المعايير المهنية وإدارتها وتحديثها وتطبيقها للقطاعات الثلاثة المستهدفة

المعايير المهنية هي مجموعة المهارات، والمعارف، والقيم التي تحدد سمات ومواصفات وشروط العاملين في المهن المختلفة. ويتم إعدادها وتطويرها وتحديثها بناءً على احتياجات القطاع الخاص لتحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل ومواصفات الخريجين، ويتم اعتماد هذه المعايير المهنية كأساس ومنطلق لتطوير المناهج الدراسية وتأهيل الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، وتصميم برامج التدريب المتخصصة.

وانطلاقا من أهمية وجود معايير مهنية وطنية تُبنى عليها اختبارات قياسية مهنية لجميع القوى العاملة في جميع المجالات، فقد تم إنشاء (مركز المعايير والاختبارات المهنية) بوزارة القوى العاملة والذي قام بتطوير ٦٠ معيارا و١٠ اختبارات مهنية في مختلف المجالات، إلا أن المركز واجه العديد من التحديات لتفعيل وتحديث المعايير نظرا إلى محدودية الموارد اللازمة لتفعيل المركز، وكذلك غياب التشريع الإلزامي للقطاع الخاص للالتزام بهذه المعايير كأساس للتشغيل ووضع مواصفات المهن.

وتهدف المبادرة إلى تطوير نظام مستدام لمعايير مهنية حديثة ليكون (مركز المعايير والاختبارات المهنية) الجهة المعنية بوضع أسس ومعايير المهن المختلفة وفق مجموعة من المعارف، والمهارات، والقيم بما يتوافق مع المعايير المحلية والعالمية، وكذلك أن يكون مركزا للاختبارات الوطنية للمعايير المهنية لتقييم كفاءة ومواءمة القوى العاملة مع متطلبات سوق العمل بالتعاون والتنسيق مع مجموعات ممثلة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

الجهات المنفذة	• وزارة القوى العاملة • الصندوق الوطني للتدريب
الجهات المعنية	• وزارة التعليم العالي • وزارة التجارة والصناعة • وزارة السياحة • وزارة النقل والاتصالات • مجلس التعليم • الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي • غرفة تجارة وصناعة عمان • مؤسسات التدريب الخاصة

© Tanfeedh 2017

٦- تعزيز قدرة الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي لاستكمال الإطار العماني للمؤهلات وتنفيذه وتمكينها من تطبيق نظام الاعتماد على جميع قطاعات التعليم الأكاديمي والتقني والمهني (بما في ذلك الشهادات التخصصية)

أنشئت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠١٠/٥٤م. وقد حدّد هذا المرسوم نطاق عمل الهيئة بأنشطة ضمان الجودة والاعتماد المتعلقة بـ «التعليم العالي»، وبيَّن أن الاختصاص العام للهيئة يتعلق بتنظيم جودة «التعليم العالي» بالسلطنة، بما يضمن له الاستمرار في المحافظة على المستوى الذي يحقق المعايير الدولية، وتشجيع مؤسسات «التعليم العالي» على تحسين جودتها الداخلية.

وعلى هذا الأساس، فإن اختصاصات الهيئة الحالية لا تشمل التعليم المهني والمدرسي والمؤسسات التدريبية، ومع هذا، فقد شملت أنشطة الهيئة منظومة التعليم التقني الذي تقدمه الكليات التقنية التابعة لوزارة القوى العاملة؛ كونها تطرح برامج تؤدي إلى الحصول على شهادات مُعرَّفة ضمن الإطار الوطني للمؤهلات، كالدبلوم والدبلوم العالي والبكالوريوس.

كما شملت أنشطة الهيئة عددا من المؤسسات التعليمية التي يغلب عليها الطابع المهني والتدريب العملي، أكثر من التعليم الأكاديمي، كالمؤسسات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، وأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.

تهدف المبادرة إلى الاعتراف بكافة المؤهلات الأكاديمية والمهنية مما سيعود بالنفع على قرابة ١٣١,٧٦٠ طالبا وطالبة من الملتحقين حالياً ببرامج الدراسات العليا.

وعليه، يتطلب الأمر إصدار مرسوم سلطاني لتوسيع صلاحيات الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي لتشمل اعتماد منظومة المؤهلات المهنية، علما، بأن الهيئة تنقصها الموارد البشرية الكافية لتحقيق المرجو من المبادرة، لذلك يجب تدعيم هيكلها التنظيمي ليشمل الخبرات التي سيتم توظيفها لتنفيذ صلاحياتها القائمة والمضافة.

الجهات المنفذة	• مجلس التعليم • الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي
الجهات المعنية	• وزارة التعليم العالي • وزارة القوى العاملة • وزارة التربية والتعليم • الوزارات المرتبطة بمؤسسات تعليمية • شرطة عمان السلطانية

٧- تعزيز إمكانية مواءمة الخريجين مع متطلبات سوق العمل من خلال رفع مشاركة القطاع الخاص في مجالس الأمناء والإدارة في مؤسسات التعليم العالي

يعتبر تمثيل القطاع الخاص في مجالس الأمناء والإدارة المشرفة على الكليات التقنية ومراكز التدريب المهني بشكل خاص ومؤسسات التعليم العالي غير كاف كمياً ونوعياً، الأمر الذي أوجد فجوة في التنسيق بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والتدريبية.

ولهذا تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في مجالس الأمناء والإدارة ورفع مستوى التعاون بينهما لتوفير تخصصات ومناهج وبرامج تدريبية موائمة لممارسات العمل في القطاعات المختصة.

ستعمل هذه المبادرة على رفع نسبة تمثيل القطاع الخاص في مجالس الأمناء والإدارة إلى نسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من إجمالي التمثيل. أمّا فيما يتعلق بتعزيز تمثيل القطاع الخاص نوعياً فإن اللوائح التنظيمية للمؤسسات التعليمية والتدريبية سيتم تعديلها لتعكس مهام ومسؤوليات ممثلي المجالس، مثل تسهيل تأهيل المتدربين لبيئة العمل والتعاون لتسهيل مشاركة مؤسسات القطاع في برامج المسؤولية الاجتماعية.

الجهات المنفذة	• وزارة القوى العاملة • وزارة التعليم العالي
الجهات المعنية	• وزارة التربية والتعليم • مجلس التعليم • الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي

٨- تدشين البرنامج الوطني للتطوير القيادي لتمكين الإدارات العمانية الوسطى والعليا في القطاع الخاص

تشكّل القوى العاملة غير العمانية حاليا ما يقارب ٧٩٪ من الوظائف الإشرافية والقيادية في القطاع الخاص، بينما تواجه القوى العاملة الوطنية تحديا لشغل هذه الوظائف، وفي المقابل يرى القطاع الخاص أنه يواجه تحديات في إعداد القوى العاملة الوطنية، وتدريبهم لهذه المناصب، الأمر الذي يستوجب وجود مبادرة تؤهلهم لشغل هذه المناصب القيادية، واستدامة التعمين في مؤسسات القطاع.

تهدف المبادرة إلى تمكين القوى العاملة الوطنية لشغل الوظائف الوسطى والعليا في القطاع الخاص من خلال اختيار

الكوادر العمانية المؤهلة التي تتوافر فيها المواصفات القيادية للمشاركة في البرنامج.

الجهات المنفذة	• وزارة القوى العاملة • الهيئة العامة لسجل القوى العاملة • الصندوق الوطني للتدريب • الجمعية العمانية لإدارة الموارد البشرية
الجهات المعنية	• منشآت القطاع الخاص

ج- تسهيل عملية التنسيق بين العرض والطلب

سيؤدي التنسيق بين العرض والطلب إلى توحيد وتضافر الجهود كافة في سبيل تنظيم عملية تحديد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من القوى العاملة الوطنية المؤهلة.

ويواجه سوق العمل بعض التحديات المرتبطة بتوقعات العرض والطلب، حيث أن مستوى الطلب على قوى عاملة وطنية ذات كفاءة أعلى في ازدياد مقارنة بمستوى العرض الموجود. ولمعالجة ذلك ينبغي توحيد الجهود المرتبطة بتشغيل الباحثين عن عمل عن طريق توفير فرص عمل من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تشجيعهم للالتحاق بالقطاع الخاص من خلال زيادة جاذبيته وتوفير حوافز مجزية للعاملين فيه.

٩- توحيد جهود التشغيل للباحثين عن عمل (المركز الوطني للتشغيل)

تقوم جهات متعددة حاليا بعملية تشغيل الباحثين عن عمل، وهي وزارة القوى العاملة ووزارة الخدمة المدنية والجهات العسكرية والهيئة العامة لسجل القوى العاملة، مما ترتب عليه وجود العديد من التحديات، منها عدم توفر قاعدة بيانات موحدة للباحثين عن عمل، ومحدودية خدمات التوجيه والإرشاد المهني لهم، وغيرها من التحديات التي تؤدي في النهاية إلى تشتت الجهود وعدم تحقيق الأهداف المرجوة.

بناءً على ذلك، فإن توحيد جهود التشغيل على المستوى المحلي يعتبر أمرا ضروريا من أجل دعم العرض والطلب على فرص العمل في السلطنة والتنسيق الفعّال بينهما. وستشمل مهام المبادرة توحيد قاعدة بيانات بمعايير عالمية لتصنيف الباحثين عن عمل، وتقديم خدمات التدريب من أجل التشغيل خاصة لدى مؤسسات القطاع الخاص في القطاعات المستهدفة (السياحة، الخدمات اللوجستية، الصناعات التحويلية)، بالإضافة إلى رصد ومتابعة وضع الباحثين عن عمل الذين يتم تشغيلهم.

الجهات المنفذة	• وزارة القوى العاملة
الجهات المعنية	• مجلس الوزراء • وزارة التعليم العالي • وزارة الخدمة المدنية • وزارة التربية والتعليم • الصندوق الوطني للتدريب • الهيئة العامة لسجل القوى العاملة

١٠- تعزيز جاذبية القطاع الخاص للقوى العاملة الوطنية

تدنت نسبة التعمين في القطاع الخاص إلى أقل من ١٢٪ بين الأعوام ٢٠٠٦ -٢٠١٠م، حيث أوضحت وزارة القوى العاملة بأن ١٤٠,٠٢٥ من المواطنين قدموا استقالاتهم من منشآت القطاع الخاص لينتقلوا إلى القطاع الحكومي، بالإضافة إلى ٨٣,٠٠٠ مواطن استقالوا بين الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦م. ويعزى ذلك إلى تفاوت الأجور، وميزات التقاعد، والأمان الوظيفي، والتخطيط المهني، والتسهيلات الائتمانية من البنوك المصرفية، إضافة إلى الإجازات المدفوعة، وقلة ساعات العمل في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص.

ولهذا تهدف المبادرة إلى رفع نسبة القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص من ١٢,٣٪ في ٢٠١٥م إلى ٢٠٪ بحلول ٢٠٢٠م. كما تتطلع المبادرة للنظر في تحسين نظام التقاعد في القطاع الخاص وإنشاء نظام معايير التعامل في بيئة العمل لقياس آداء وجاذبية المنشآت، إضافة إلى توفير وحدات سكنية لضمان استمرار العاملين الحاليين على رأس عملهم واستقطاب قوى عاملة جديدة. وتهدف المبادرة أيضا إلى إنشاء صندوق (ضد التعطل) للعاملين الذين فقدوا وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم، على أن يتم إدارة هذا الصندوق من قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. كما تمت مناقشة عدة خيارات لتمويل الصندوق (نسبة متدرجة من دخل العمال أو زيادة رسوم خدمات استقدام القوى العاملة غير العمانية أو تمويل من قبل القطاع الخاص). ويتطلب موضوع الصندوق مزيدا من الدراسات والبحوث.

الجهات المنفذة	• وزارة القوى العاملة • الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
الجهات المعنية	• وزارة التجارة والصناعة • غرفة تجارة وصناعة عمان • الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان • الجمعيات والمؤسسات المهنية

١١- تطوير وتحسين النظام القضائي المتعلق بسوق العمل

أثّر طول فترة إصدار أحكام القضايا العمالية أو صدور أحكام متضاربة سلباً على سهولة ممارسة الأعمال التجارية في

السلطنة، فالنزاعات العمّالية تحتاج إلى إيجاد حلول سريعة وفعّالة لتقليل التكاليف والتأثير سلباً على أصحاب العمل والعاملين.ويواجه نظام حل المنازعات في السلطنة العديد من التحديات التي تحدّ من تطور سوق العمل والتشغيل، ومنها:

- عدم مواءمة الأحكام القضائية وطول المدة الزمنية لعمليات التقاضي التي تستمر في بعض القضايا لمدة تقارب ٦٠٠ يوم.
- ارتفاع نسبة النزاعات التي يتم رفعها إلى القضاء، والتي تصل إلى ٤٠٪ من مجمل النزاعات، ومنها ٤٤٪ ترفع إلى محكمة الاستئناف، مما يزيد من طول الفترة الزمنية المطلوبة لحل القضية.

وتقدم هذه المبادرة أربع استراتيجيات تهدف إلى معالجة النزاعات المتعلقة بقطاع سوق العمل والتشغيل، وتقليل الفترة الزمنية المطلوبة للبت في النزاعات، فضلا عن خفض عدد القضايا المرفوعة للمحاكم، وذلك من خلال ما يلي:

- توسيع نطاق عمل واختصاصات لجنة التوفيق والمصالحة في وزارة العدل لتقوم بالتعامل مع المدّعي والمدّعى عليه بعد أن يتم رفع القضية من طرف وزارة القوى العاملة، وبالتالي لا تصل القضية للمحاكم.
- خفض الفترة الزمنية اللازمة لحل النزاعات عن طريق إعادة توزيع القضاة المختصين في القضايا العمالية للمناطق التي يوجد بها الكثير من القضايا، والقيام بتدريب وتأهيل وتعيين قضاة مختصين في القضايا العمالية.
- فرض معايير لعملية تصعيد القضايا، حيث أن القرارات والأحكام يتم إصدارها وفقا لنوع أو تقديرات قيمة القضايا على ثلاثة مستويات:

١) **المستوى الأول:** المحكمة الابتدائية والتي تقدم من خلالها كافة القضايا. وتختص بحل القضايا التي تبلغ قيمتها أقل من ١٠٠٠ ر.ع. والتي ترتبط بحالات عدم دفع الرواتب في أوقاتها المحددة، والنزاعات المرتبطة بأجور الوقت الإضافي والتقارير الطبية والتغيب عن العمل والحضور المتأخر إلى العمل.

٢) **المستوى الثاني:** تقام هذه المرحلة في محاكم الاستئناف للقضايا التي تتراوح قيمتها بين ١٠٠,١ ر. ع. و٣٠,٠٠٠ ر. ع. والمتعلقة بقضايا الإقالات الخاطئة والتعويضات في حالات الإصابات الجسدية في مواقع العمل والأضرار الناتجة عن إهمال الممتلكات.

٣) **المستوى الثالث:** تقام هذه المرحلة في المحكمة العليا للقضايا التي تتجاوز قيمتها ٣٠,٠٠٠ ر. ع. في حالات الإقالات الجماعية والقضايا المتعلقة بخرق ومخالفة العقود من قبل الإدارات العليا في الشركات.

- تقديم مقترحات قانونية متعلقة بالتعديلات المطلوبة لمساندة التركيبة الجديدة مثل إعطاء الصلاحية للجنة التحكيم والمصالحة لحل القضايا السلمية، وفحص وتصفية القضايا كمّا ونوعا ليتم فرزها قبل أن يتم تصعيدها إلى المحكمة العليا.

وستؤدي المبادرة إلى جلب العديد من المنافع، منها رفع كفاءة القضاة المعنيين في قطاع سوق العمل والتشغيل وموظفي وزارة القوى العاملة، ورفع مستوى توافق الأحكام، وخفض الفترة الزمنية لحل النزاعات إلى ما يقارب ٢٠٠ يوم، مما سيؤدي إلى دعم بيئة الأعمال والارتقاء بسوق العمل والتشغيل.

الجهات المنفذة	• المجلس الأعلى للقضاء • وزارة القوى العاملة
الجهات المعنية	• مجلس الشؤون الإدارية للقضاء • غرفة تجارة وصناعة عمان • الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان

١٢- توفير فرص عمل عبر تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك حاجة لدعم القطاعات التخصصية لتحفيز النمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستدامة، وسينتج عن ذلك إيجاد فرص عمل دائمة ودعم نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنسيق بين العرض والطلب في سوق العمل. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى إنشاء برنامج محفّز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة من أجل دعم أصحاب العمل بفرص جديدة للبدء بمشاريعهم الابتكارية والانتاجية. علاوة على ذلك، تسعى المبادرة إلى إنشاء مؤسسات يملكها ويديرها أفراد عمانيون لتسهم في الناتج المحلي.

وتتم عملية تنفيذ الخطوات الرئيسية للمبادرة من خلال ثلاث مراحل:

١) **المرحلة الأولى:** تتمثل في اختيار الباحثين عن العمل من حملة شهادة دبلوم التعليم العام فأعلى، ويتم تصنيف المترشحين حسب المعايير المحددة.

٢) **المرحلة الثانية:** تجميع الفرص المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم الفني من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة لإيجاد الفرص الملائمة للمشاريع.

٣) **المرحلة الثالثة:** الاستعانة بمستشارين من الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) لتنظيم وتنفيذ الأعمال.

وستكون هذه المبادرة ضمن مهام الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)، والتي ستحتاج إلى توجيه أصحاب المصلحة، والالتزام وتجميع الفرص المناسبة، ومطابقة الأعمال. ومن المتوقع أن يوفر البرنامج قرابة ١٨٧٨فرصة عمل، وسيسهم في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة قدرها ١٣,٥ مليون ر.ع. بحلول ٢٠٢٠م.

© Tanfeedh 2017

الجهات المنفذة	• الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)
الجهات المعنية	• وزارة التجارة والصناعة • الهيئة العامة لسجل القوى العاملة

١٣- إنشاء جمعيات قطاعية من أجل تمكين عملية التواصل والتنسيق في سوق العمل

في الوضع الراهن لازالت الكثير من القطاعات غير ممثلة بشكل واضح ومحدد في كيانات منظّمة واضحة المعالم، مما أدى إلى حدوث فجوة في التواصل بين مؤسسات التعليم والتدريب ومنشآت القطاع الخاص، أثرت على تشغيل الباحثين عن عمل.

وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء ثلاث جمعيات قطاعية (السياحة، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية) تعمل كحلقة وصل مع الجهات الحكومية والقطاعات الأخرى لتمثيل المنشآت المصنفة في القطاع، ومعالجة التحديات، وتمثيل القطاع بشكل منظّم، وكذلك التنسيق أيضا مع ممثلي القطاع الخاص، وغرفة تجارة وصناعة عمان، والمؤسسات المعنية بالقطاع، والمؤسسات التعليمية. وتعتبر هذه المبادرة ذات تأثير عالٍ، حيث أنها مرتبطة بمبادرات أخرى، ولا تتطلب أي نفقات مالية لبدء تنفيذها.

الجهات المنفذة	• المؤسسات الرئيسية في القطاع
الجهات المعنية	• وزارة التنمية الاجتماعية • غرفة تجارة وصناعة عمان

١٤- اعتماد التعريف الوطني للباحثين عن العمل وتفعيله بما يتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية

يتضح من الوضع الحالي عدم وجود تعريف وطني موحد للباحثين عن عمل في السلطنة. كما أن البيانات في السلطنة لا تتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية، مما أدى إلى تباين البيانات المعلنة، وعدم دقتها، وكذلك صعوبة التعرف على الباحثين الحقيقيين عن عمل، وتحليل التحديات التي تواجه تشغيلهم.

وتسعى المبادرة إلى مواءمة تعريف الباحث عن عمل في السلطنة بالتعاريف المعتمدة في منظمة العمل الدولية، والتي تعرّف الباحث عن عمل بأنه (شخص لا يعمل ومستعد لأداء العمل ونشط في البحث عن عمل). ولكن التعريف الحالي المستخدم في السلطنة يعرّف الباحث عن عمل (شخص بدون عمل وقادر على العمل وراغب بالعمل ومستعد لأدائه ويقبل به عند مستوى الأجر السائد، دون أن يجده). وأوصت المبادرة باستعمال تعريف مماثل للتعريف المستخدم من قبل منظمة العمل الدولية. وتأتي المبادرة بتوصيات أخرى تعنى بضمان التنفيذ الفعال لها مثل تقديم وزارة القوى العاملة لهيكل الرواتب المناسبة مع المؤهلات، لكي لا يتم استغلال التعريف الجديد لتشغيل كوادر دون المستحقات المالية التي تطابق خبراتهم وشهاداتهم، مع امتلاك الشركات في القطاع الخاص حق تقديم لوائح المؤهلات وهيكل الرواتب التي تتماشى مع خصوصيات الشركة.

وتقدم المبادرة خطة متكاملة لنشر الوعي بالتغييرات الجديدة في التعريف، وآلية إبلاغ منظمة العمل الدولية عن أحدث البيانات المتعلقة بالسلطنة، كما ستوفر المبادرة بيانات ومعلومات أكثر دقة لعمل الدراسات والأبحاث والخطط التنموية.

الجهات المنفذة	• وزارة القوى العاملة • الهيئة العامة لسجل القوى العاملة • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
الجهات المعنية	• وزارة الخدمة المدنية • القطاع الخاص

الجدول الزمني لتنفيذ مبادرات قطاع سوق العمل والتشغيل

٢٠١٧

- إصدار القرار الوزاري المعني بتفعيل مبادرة العمل الجزئي
- البدء في تنفيذ مبادرات العمل الجزئي والعمل المؤقت ومرونة حركة العمال
- اعتماد التعريف الجديد للباحثين عن عمل من قبل الهيئة العامة لسجل القوى العاملة والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.
- تدشين برنامج «تحفيز» للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- بدء البرامج التدريبية المتعلقة بمبادرة تطوير وتحسين النظام القضائي المتعلق بسوق العمل
- إنشاء نظام معايير التعامل في بيئة العمل لقياس أداء وجاذبية المنشآت في القطاع الخاص
- رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في مجالس الأمناء إلى ٥٠٪

٢٠١٨

- تدشين برنامج التمكين القيادي للعمانيين
- رفع كفاءة مركز المعايير المهنية
- تطوير المنظومة الوطنية للمؤهلات

© Tanfeedh 2017

الخـاتـمـة:

بإصدار هذا (الكتاب)، يكون البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي «تنفيذ» قد أنجز الخطوة الرابعة من المرحلة الأولى للبرنامج، ليدخل خطوة جديدة يعوّل عليها الأمل الأكبر، وهي خطوة التنفيذ الفعلي لمخرجات المختبرات من مبادرات ومشاريع تهدف لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي في ثلاثة من القطاعات المضمنة في الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م) بما يعمل على تعزيز رؤية السلطنة لاقتصاد متنوع وتنمية مستدامة.

إن المرحلة القادمة تعتبر مرحلة حاسمة، حيث سيتم خلالها تكثيف جهود الأطراف المعنية وأصحاب العلاقة من جهات إشرافية وأصحاب أعمال ومستثمرين للدفع قدماً بالتنويع الاقتصادي للسلطنة، من خلال تنفيذ

المشاريع المعتمدة، ومتابعة تنفيذها وفق مؤشرات قياس آداء دقيقة تم الاستعانة في وضعها ومتابعة تطبيقها بخبراء دوليين محايدين. كما لا يغيب دور المجتمع في هذه المرحلة، كونه يشكل عنصرا أساسيا من حركة التنمية، وإشراكه يعتبر جزءاً هاما من عملية التطوير الاقتصادي. عليه، فإن هذا الكتاب بكافة تفاصيله سيكون متوفرا على الموقع الإلكتروني للبرنامج www.tanfeedh.gov.om، كذلك سيضمن البرنامج اطلاع المواطنين على مستجدات التنفيذ ومراحله من خلال تقارير سنوية تصدر عن وحدة دعم التنفيذ والمتابعة، بغرض استعراض مراحل سير العمل المرتبط بإنجاز مشاريع ومبادرات البرنامج، والجهود المبذولة من الجهات المعنية، والصعوبات والعراقيل التي واجهت التنفيذ، والآليات المعتمدة لحلها. ويتوقع أن يصدر أول تقرير عن مراحل الإنجاز في عام ٢٠١٨م - إن شاء الله تعالى-.

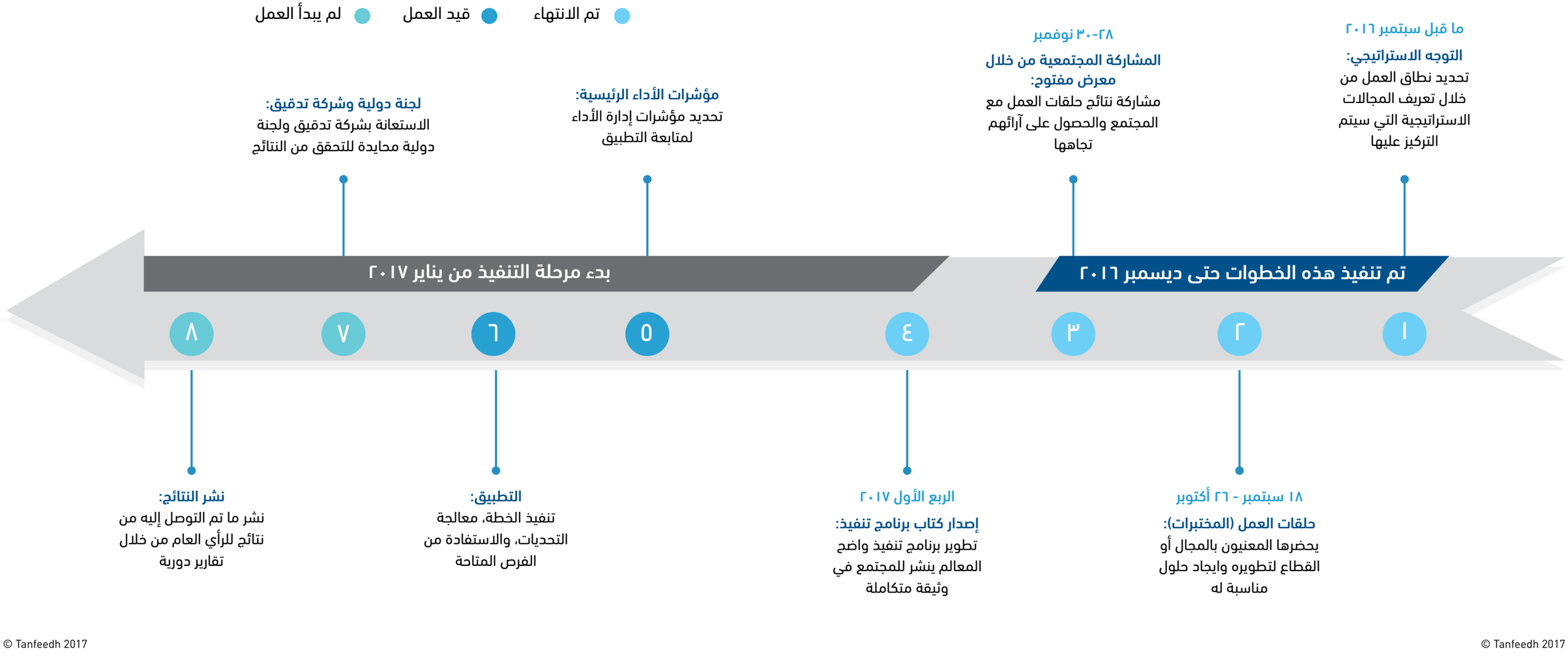

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

© Tanfeedh 2017

قائمة المشاركين في المختبرات
(حسب الأبجدية)

قطاع الصناعات التحويلية

م.	الجهة المشاركة
١	الشركة العمانية الهندية للسماد
٢	الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه
٣	الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة
٤	الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال
٥	القرية الهندسية
٦	المجلس الأعلى للتخطيط
٧	النماء للاستشارات الإدارية (Prosper)
٨	الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة
٩	الهيئة العامة لسجل القوى العاملة
١٠	الهيئة العامة للتعدين
١١	الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف
١٢	الهيئة العامة للكهرباء والمياه
١٣	الهيئة العامة للمناطق الصناعية
١٤	الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء)
١٥	إمداد للمشاريع والخدمات البترولية
١٦	إنو تيك (InnoTech)
١٧	أريج للزيوت النباتية
١٨	أطياب للاستشمار
١٩	أوربك
٢٠	بنك التنمية العماني
٢١	بي أيه جي دبليو (PAGW)
٢٢	تاورز آند هاملنز (Trowers and Hamlins)
٢٣	تي سي (TC)
٢٤	جامعة صحار
٢٥	جمعية البيئة العمانية

© Tanfeedh 2017

م.	الجهة المشاركة
٢٦	جمعية المرأة العمانية بالمضيبي
٢٧	رابنسون آند سنز (Rabinson and Sons)
٢٨	ريادة
٢٩	شركة جندال شديد للحديد والصلب
٣٠	شرطة عمان السلطانية
٣١	شركة اسمنت عمان
٣٢	شركة الحصن للإستثمار
٣٣	شركة الخليج لمواد المعادن
٣٤	شركة العجمي للرخام
٣٥	شركة الغاز العمانية
٣٦	شركة الكهرباء القابضة ش.م.ع.م.
٣٧	شركة المحيطات الخمسة ش.م.م
٣٨	شركة المطاحن العمانية
٣٩	شركة النفط العمانية
٤٠	شركة الهائل للسيراميك
٤١	شركة الهلال للصناعات البلاستيكية
٤٢	شركة أريج للزيوت النباتية ومشتقاتها
٤٣	شركة أوكتال
٤٤	شركة بن سلمان
٤٥	شركة تكامل للاستثمار
٤٦	شركة تنمية نفط عمان
٤٧	شركة راحة
٤٨	شركة زجاج مجان
٤٩	شركة صحار للألمنيوم
٥٠	شركة صناعة الكابلات العمانية
٥١	شركة عمان للاستثمار والتمويل

© Tanfeedh 2017

م.	الجهة المشاركة
٥٢	شركة كوسو الخليج (KOSO Gulf)
٥٣	شركة مسقط الدولية للقار
٥٤	شركة موارد للتعدين
٥٥	غرفة تجارة وصناعة عمان
٥٦	غرين روم (Green Room)
٥٧	فولتامب للطاقة
٥٨	مؤسسة عمر الزواوي (OMZEST)
٥٩	مجلس الدولة
٦٠	مجلس الشورى
٦١	مجمموعة الصفوة وشركائها
٦٢	مجموعة الحسن
٦٣	مجموعة سيجيت عمان للمركبات
٦٤	مجموعة شركات اليوسف
٦٥	مجموعة نماء
٦٦	مركز الابتكار الصناعي
٦٧	منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية
٦٨	ميناء صحار
٦٩	ميناء صحار والمنطقة الحرة
٧٠	نفط عمان
٧١	هيئة تنظيم الكهرباء
٧٢	وزارة البيئة والشؤون المناخية
٧٣	وزارة التجارة والصناعة
٧٤	وزارة الزراعة والثروة السمكية
٧٥	وزارة القوى العاملة
٧٦	وزارة النفط والغاز

© Tanfeedh 2017

قطاع السياحة

م.	الجهة المشاركة
١	أجيال هيما (AJYAL HEMA)
٢	إن بي إس (NBS)
٣	آر إي سي (REC)
٤	الاتحاد العام لعمال السلطنة
٥	الإبتسامة المشرقة
٦	السدرة للتطوير العقاري
٧	الشركة الوطنية للعبارات
٨	الصندوق العُماني للاستثمار
٩	المجلس الأعلى للتخطيط
١٠	المدينة العقارية
١١	المعهد الوطني للضيافة
١٢	الموج مسقط
١٣	الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء)
١٤	الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون
١٥	الهيئة العامة للصناعات الحرفية
١٦	الهيئة العامة للكهرباء والمياه
١٧	أساس
١٨	أوبار
١٩	بلدية صحار
٢٠	بلدية ظفار
٢١	بلورنس
٢٢	شركة بنيان
٢٣	جامعة السلطان قابوس
٢٤	جمعية البيئة العمانية
٢٥	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
٢٦	جي إم إتش (GMH)
٢٧	حيا للمياه

© Tanfeedh 2017

م.	الجهة المشاركة
٢٨	ديرا (Dira)
٢٩	زاهارا للجولات السياحية
٣٠	ساستينبل سكوير (Sustainable Square)
٣١	شرطة عمان السلطانية
٣٢	شركات المجموعة الذهبية
٣٣	شركة MUSSTIR للضيافة والتطوير العقاري
٣٤	شركة البوصافي للتصميم
٣٥	شركة السراج القابضة
٣٦	شركة الطيران العماني
٣٧	شركة المدينة العقارية
٣٨	شركة الموج مسقط
٣٩	شركة بروماينـد للتأهيل والتدريب
٤٠	شركة جينتكو
٤١	شركة زاهارا للرحلات السياحية
٤٢	شركة سيدان ش م م
٤٣	شركة عماسكو
٤٤	شركة عمان للتسويق والخدمات
٤٥	شركة موريا للتنمية السياحية
٤٦	عالم الحرفيات (World of Handicrafts)
٤٧	عالم عمان للسياحة
٤٨	عمان للإبحار
٤٩	شركة عمران
٥٠	غرفة تجارة وصناعة عمان
٥١	فندق شيدي
٥٢	فندق إنتركونتيننتال
٥٣	فندق جراند حياة
٥٤	فندق قصر البستان - ريتز كارلتون
٥٥	فندق كراون بلازا

© Tanfeedh 2017

م.	الجهة المشاركة
٥٦	كلية عمان للسياحة
٥٧	كيمجي رامداس
٥٨	مجلس الدولة
٥٩	مجلس الشورى
٦٠	مجموعة الشركات الذهبية
٦١	مجموعة دبليوجي تاول
٦٢	مخيم ألف ليلة
٦٣	مركز عمان الدولي للمعارض
٦٤	مركز عمان للمؤتمرات والمعارض
٦٥	مكتب علي عبدالله للمحاماة والاستشارات القانونية
٦٦	منتجع بر الجصة
٦٧	مؤسسة نبض واحد
٦٨	ميناء السلطان قابوس
٦٩	وزارة الإسكان
٧٠	وزارة الإعلام
٧١	وزارة البيئة والشؤون المناخية
٧٢	وزارة التجارة والصناعة
٧٣	وزارة التراث والثقافة
٧٤	وزارة الخدمة المدنية
٧٥	وزارة السياحة
٧٦	وزارة الصحة
٧٧	وزارة القوى العاملة

© Tanfeedh 2017

قطاع الخدمات اللوجستية

م.	الجهة المشاركة
١	الشركة العمانية لمحطة الحاويات العالمية
٢	أو إس إم سي (OSMC)
٣	إس إف سي (SFC)
٤	شرطة عمان السلطانية
٥	الأزهر للتجهيزات
٦	الجمعية العمانية للسلامة على الطرق
٧	الخطوط الجوية الكويتية
٨	الشركة العمانية لادارة المطارات
٩	الشركة العمانية للخدمات اللوجستية المتكاملة
١٠	الشركة العمانية للنقل البحري
١١	الشركة العمانية لمحطة الحاويات العالمية
١٢	اللجنة الوطنية للشباب
١٣	المجلس الأعلى للتخطيط
١٤	المجموعة العمانية العالمية القابضة للوجيستيات
١٥	المنطقة الحرة بصلالة
١٦	النهضة للخدمات
١٧	النهضة للخدمات ش.م.ع.ع
١٨	اثــراء
١٩	الهيئة العامة للتعدين
٢٠	الهيئة العامة للطيران المدني
٢١	بريد عمان
٢٢	تنمية معادن عمان
٢٣	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
٢٤	دار الأوبرا السلطانية
٢٥	دي إتش إل إكسبرس (DHL Express)
٢٦	دي إتش إل للشحن العالمي (DHL Global Forwarding)

© Tanfeedh 2017

م.	الجهة المشاركة
٢٧	ريادة
٢٨	شركة ٢٣ درجة شمال للتصميم المعماري
٢٩	شركة البهيهي للأسماك
٣٠	شركة التنافسية الدولية
٣١	شركة الطيران العماني
٣٢	شركة العمانية للنقل
٣٣	شركة المدينة للخدمات اللوجستية
٣٤	شركة المها اللوجستية
٣٥	شركة بريد عمان
٣٦	شركة تنمية نفط عمان
٣٧	شركة شيبكو
٣٨	شركة صلالة لخدمات الموانئ
٣٩	شركة صلالة للمنطقة الحرة
٤٠	شركة عمان للحوض الجاف
٤١	شركة عمانتل
٤٢	شركة فالي
٤٣	شركة فيتاليتي للخدمات اللوجستية
٤٤	شركة كونا آند نيجل
٤٥	شركة كيمجي رامداس للشحن
٤٦	شركة ميناء الدقم ش.م.ع.م
٤٧	شركة نفط عمان
٤٨	غرفة تجارة وصناعة عمان
٤٩	كلية عمان البحرية الدولية
٥٠	كيمجي رمداس
٥١	مجلس الدولة
٥٢	مجلس الشورى
٥٣	مجموعة نبراس

© Tanfeedh 2017

م.	الجهة المشاركة
٥٤	مجموعة دبليوجي تاول
٥٥	مجموعة شركات البدري
٥٦	مركز التدريب القانوني ساسلو
٥٧	مكتب سعيد الشحري للإستشارات القانونية
٥٨	مؤسسة الزواوي
٥٩	ميناء السلطان قابوس
٦٠	ميناء صحار
٦١	ميناء صحار والمنطقة الحرة
٦٢	ميناء صلالة
٦٣	نفاذ للطاقة المتجددة
٦٤	هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
٦٥	هيئة تقنية المعلومات
٦٦	وزارة الزراعة والثروة السمكية
٦٧	وزارة القوى العاملة
٦٨	وزارة النقل والاتصالات

© Tanfeedh 2017

قطاع المالية والتمويل المبتكر

م.	الجهة المشاركة
١	الأمانة العامة لمجلس الوزراء
٢	البنك المركزي العماني
٣	البنك الوطني العماني
٤	الجمعية الاقتصادية العمانية
٥	الردهة
٦	الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال
٧	الشركة المتحدة للأوراق المالية
٨	الصندوق العماني للاستثمار
٩	الاتحاد العام لعمال السلطنة
١٠	جمعية صاحبات الأعمال
١١	اللجنة الوطنية للشباب
١٢	المجلس الأعلى للتخطيط
١٣	المدينة للاستثمار
١٤	المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
١٥	المكتب السلطاني
١٦	الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)
١٧	الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء)
١٨	الهيئة العامة للكهرباء والمياه
١٩	الهيئة العمانية للشراكة من أجل التنمية
٢٠	اليسر للصيرفة الإسلامية لبنك عمان العربي
٢١	برايسواترهاوس كوبرز
٢٢	بنك العز الإسلامي
٢٣	بنك إتش إس بي سي
٢٤	بنك أبوظبي الوطني
٢٥	بنك صحار
٢٦	بنك ظفار
٢٧	بنك عمان العربي
٢٨	بنك قطر الوطني

© Tanfeedh 2017

م.	الجهة المشاركة
٢٩	بنك مسقط
٣٠	بنك نزوى
٣١	تكافل عمان للتأمين
٣٢	تنمية
٣٣	جامعة السلطان قابوس
٣٤	جامعة ليدز البريطانية
٣٥	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
٣٦	شرطة عمان السلطانية
٣٧	شركة الحصن للاستثمار
٣٨	شركة المدينة للاستثمار
٣٩	شركة المشاريع والنقليات العربية (عمان)
٤٠	شركة إرنست آند يونغ
٤١	شركة إسكان العمانية للاستثمار
٤٢	شركة أزيان للاتصالات
٤٣	شركة عمان بروناي للاستثمار
٤٤	شركة عمان للاستثمارات والتمويل
٤٥	شركة فينكورب
٤٦	شركة هيما للاستثمار
٤٧	صندوق الاحتياطي العام للدولة
٤٨	صندوق الرفد
٤٩	صندوق تقاعد ديوان البلاط السلطاني
٥٠	عمان فيرست للاستثمار
٥١	غرفة تجارة وصناعة عمان
٥٢	مجلس الشورى
٥٣	مجلس المناقصات
٥٤	مجموعة دبليوجي تاول
٥٥	مركز اليحمدي للاتصالات
٥٦	مؤسسة عمان للاستثمار
٥٧	ميثاق للصيرفة الإسلامية

© Tanfeedh 2017

م.	الجهة المشاركة
٥٨	ميناء صحار
٥٩	هيئة تقنية المعلومات
٦٠	هيئة سوق المال
٦١	وزارة الإسكان
٦٢	وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه
٦٣	وزارة التجارة والصناعة
٦٤	وزارة الداخلية
٦٥	وزارة الخارجية
٦٦	وزارة الصحة
٦٧	وزارة القوى العاملة
٦٨	وزارة المالية
٦٩	وزارة النقل والاتصالات

© Tanfeedh 2017

قطاع سوق العمل والتشغيل

م.	الجهة المشاركة
١	الأمانة العامة لمجلس الوزراء
٢	البوسعيدي ,منصور جمال وشركاؤهم
٣	إتش آي إس تي (HIST)
٤	الاتحاد العام لعمال السلطنة
٥	الاتحاد العمالي لقطاع النفط والغاز
٦	الجمعية العمانية لإدارة الموارد البشرية
٧	الجمعية العمانية للخدمات النفطية
٨	الخليج لتحليل البيانات
٩	الشركة العمانية للاتصالات
١٠	الصندوق العماني للتكنولوجيا
١١	المجلس الأعلى للتخطيط
١٢	المكتب السلطاني
١٣	الهيئة العامة لسجل القوى العاملة
١٤	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
١٥	الهيئة العمانية للاعتماد الاكاديمي
١٦	إنجاز عمان
١٧	آي كوميونيكيت
١٨	جامعة السلطان قابوس
١٩	جمعية المحامين العمانية
٢٠	جمعية المقاولين العمانية
٢١	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
٢٢	ديوان البلاط السلطاني
٢٣	ركن البيتزا
٢٤	الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)
٢٥	ساس لريادة الأعمال
٢٦	ستارت أب عمان (Startup Oman)
٢٧	شرطة عمان السلطانية
٢٨	شركات باقر سليمان جعفر

© Tanfeedh 2017

م.	الجهة المشاركة
٢٩	شركة الخدمات والتجارة ش م م
٣٠	شركة الخليج لتحليل البيانات
٣١	شركة إم بي القابضة
٣٢	شركة أوكسيدنتال
٣٣	شركة تنمية نفط عمان
٣٤	شركة جلفار
٣٥	شركة حيا للمياه
٣٦	شركة شل العمانية للتسويق
٣٧	شركة كيمجي رامداس
٣٨	شركة محسن حيدر درويش
٣٩	صاروج
٤٠	عمان للإبحار
٤١	غرفة تجارة وصناعة عمان
٤٢	كيك هيفن (Cake Heaven)
٤٣	مجلس البحث العلمي
٤٤	مجلس الدولة
٤٥	مجلس الشورى
٤٦	مجلس الشؤون الإدارية للقضاء
٤٧	مجموعة أو إتش آي (OHI Group)
٤٨	مجموعة آر بي إل (The RBL Group)
٤٩	مجموعة الخنجي
٥٠	مجموعة سابكو
٥١	مجموعة شركات الحسن
٥٢	مجموعة شركات الحشار
٥٣	مجموعة شركات السرين
٥٤	مجموعة شركات الشنفري ش.م.م
٥٥	مجموعة شركات تاول

© Tanfeedh 2017

م.	الجهة المشاركة
٥٦	مجموعة شركات تيجان
٥٧	محموعة شركات الشنفري
٥٨	مراون الهوتي للتجارة
٥٩	مشروع جامعة عمان
٦٠	معهد الإدارة العامة
٦١	مكتب محمد إبراهيم للاستشارات القانونية
٦٢	مؤسسة الزبير
٦٣	مؤسسة الهندسة للأطفال
٦٤	ميناء صحار
٦٥	هيئة سجل القوى العاملة
٦٦	وزارة التربية والتعليم
٦٧	وزارة التعليم العالي
٦٨	وزارة الخدمة المدنية
٦٩	وزارة الدفاع
٧٠	وزارة الصحة
٧١	وزارة القوى العاملة
٧٢	وزارة النفط والغاز

© Tanfeedh 2017

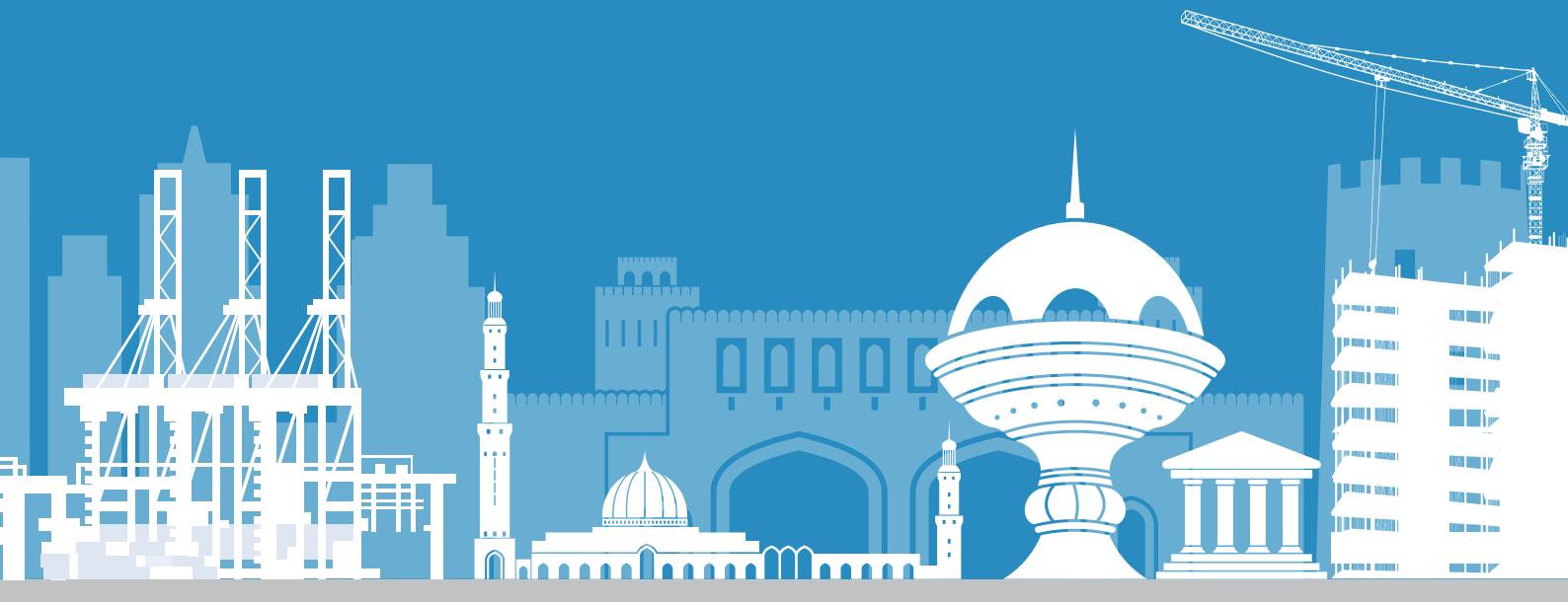

www.tanfeedh.gov.om
© Tanfeedh 2017

تنفيذ
TANFEEDH

Designed by: Nabila Mohammed Al Habsi